المستشار

اينما وجدت الثقه

تأسست عام 2006

الأصلى

تاريخ القانون

سنتر المستشار (حقوق بنها)

01277776870

السنتر : بعد نفق حقوق امام كليه الحقوق (برج سما1

المكتبه : امام بوابه كليه حقوق(اخر السور)

د.جمال عبد الناصر د.حسن ابو الفتوح

السؤال	الصفحه
س١: وضح اهمية دراسة تاريخ القانون ؟	س٢
س٢: تكلم عن العرف والسوابق القضائية كأحد مصادر القاعدة القانونية في العراق القديم ؟	س٢
س٣: اكتب في التشريعات في بلاد النهرين كمصدر للقانون ؟	س٣
س٤: اكتب في نظام الحكم في القانون العراقي القديم ؟	س٦
س٥: تكلم عن التنظيم الإداري في القانون العراقي القديم ؟	س٨
س٦: تكلم عن نظام القضاء في القانون العراقي القديم ؟	س٩
س٧: وضح طرق الاثبات وضمانات العدالة في بلاد النهرين ؟	س١٠
س٨: تكلم عن نظام التجريم والعقاب في بلاد النهرين ؟	س١١
س٩ :تكلم عن جريمة القتل في العراق القديم ؟	س١٢
س١٠: اكتب في جرائم الإعتداء علي العرض في العراق القديم ؟	س١٤
س١١: تكلم عن جريمة السرقة في العراق القديم ؟	س١٥
س١٢: اشرح نظام العقوبة في العراق القديم ؟	س١٦
س١٣: اكتب في التنظيم الإجتماعي للسكان في بلاد النهرين ؟	س٢٠
س١٤: وضح شروط عقد الزواج في العراق القديم ؟	س٢١
س١٥: وضح الاثار المترتبة علي عقد الزواج في العراق القديم ؟	س٢٤
س١٦: اشرح اسباب انتهاء رابطة الزواج في العراق القديم ؟	س٢٥
س١٧: تكلم عن نظام التبني والميراث والوصية في العراق القديم ؟	س٢٧
س١٨: اشرح الإلتزامات والعقود في العراق القديم ؟	س٢٨
س١٩: تكلم عن عقد البيع في العراق القديم من حيث طبيعته وأركانه وأثاره ؟	س٢٩
س٢٠: تكلم عن عقد الإيجار في العراق القديم ؟	س٣١
س٢١: اكتب في نظام الملكية في القانون العراقي القديم ؟	س٣٣

تاريخ النظم القانونية والاجتماعية

القانون العراقي القديم

س١ : وضح اهمية دراسة تاريخ القانون ؟

اهمية دراسة القانون العراقى القديم :

- مما لا شك فيه ان لدراسة تاريخ القانون العراقى القديم اهمية خاصة ، فمن الجدير بالذكر ، ان معالم النظم القانونية فى حضارات الشرق بوجه عام ، وحضارة بلاد النهرين على وجه الخصوص ، كانت بعيدة عن متناول التحليل العلمى للدراسات التاريخية ، مع انها حضارات سابقة بقرون عدة على الحضارتين الاغريقية والرومانية ، ومن هذه الحضارات حضارة بلاد النهرين ، بل ومن الصعب تصور حضارات راقية ، كتلك التى كانت موجودة فى مجتمعات الشرق ، وقد اسفرت الاكتشافات الاثرية الحديثة ، عن العثور على كثير من الادلة ، الخاصة بالجانب القانونى لحضارة بلاد النهرين ، واصبح متوافرا لدى الباحثين مجموعة من المصادر الموثوق بها ، وتوافر لديهم معارف يقينية عن النظم القانونية فى مجتمعات بلاد النهرين ، الامر الذى ادى الى اغراء العديد من الباحثين فى تاريخ القانون على دراسة شريعة بلاد النهرين وغيرها من شرائع الشرق الادنى القديم ، واذا كان علماء الغرب قد اولوا اهتمامهم بشرائع الشرق الادنى ، فمن الواجب علينا نحن ابناء المنطقة ان نولى هذه الشرائع ما هى جديرة به من الاهتمام ، والتى تصل فى تقديرنا الى حد الضرورة العلمية والواجب القومى ، وذلك للتعرف على الهوية القانونية فى المجتمعات العربية ، كما ان القواعد والمبادئ القانونية التى ظهرت فى العراق فى عصوره التاريخية القديمة ، ظلت سائدة فى مجموعها خلال العصور التالية .

مصادر القاعدة القانونية فى العراق القديم

س٢ : تكلم عن العرف والسوابق القضائية كأحد مصادر القاعدة القانونية في العراق القديم ؟

العرف

تعريف العرف :

- **العرف** ← مجموعة القواعد التى يتواتر الناس على اتباعها مع اعتقادهم بإلزاميتها .

أركان العرف :

تقوم القاعدة العرفية على ركنين :

- **ركن مادى** ← يتمثل فى تواتر العمل بالقاعدة لمدة معقولة .
- **ركن معنوى** ← يتمثل فى اعتقاد الافراد بإلزامية هذه القاعدة .
- يعد العرف من اقدم مصادر القاعدة القانونية فى كافة المجتمعات الانسانية ، فلا يخلو مجتمع انسانى من وجود العرف كمصدر للقانون فيه ، اذ ينشأ العرف تلقائيا من اططراد سلوك الافراد على نحو معين مع الشعور بإلزامية هذا السلوك ، وقد اثبتت الدراسات القانونية المقارنة ان العرف اسبق ظهورا من التشريع فى اى مجتمع من المجتمعات .
- على الرغم من عدم وجود نصوص صريحة تشير الى الاعتداد بالعرف بوصفه مصدرا للقانون فى العراق القديم ، الا انه مما لا شك فيه ان العديد من المبادئ والاحكام القانونية التى عرفت فى العراق القديم ، كانت وليده العرف .
- **العرف** ← الوسيلة الفطرية والطبيعية للجماعات القديمة لضبط سلوك الافراد داخل الجماعة وتنظيم التعامل بينهم ومسايرة التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، ويكفى للتدليل على دور العرف فى القانون العراقى القديم ان حالات التجريم والعقاب كان معظمها مصدره العرف .

السوابق القضائية

- عرف العراق القديم نظاما قضائيا دقيقا يقوم على تعدد درجات التقاضى ، وجرت العادة على تدوين الاحكام الصادرة فى الدعاوى المختلفة والاحتفاظ بها فى مكان خاص بالمحكمة حتى يسهل رجوع ذوى الشأن اليها .
- تنتقل بالتواتر فى كل مدينة ، ومن سلف الى خلف ، وكانت هذه الوثائق يجب ان تشتمل على كل عناصر الدعوى التى تم الفصل فيها .
- **الراجح ان←** وجود نظام تدوين الاحكام والاحتفاظ بها ، قد شجع القضاة على الاستعانة بالاحكام السابقة للفصل فى الدعاوى المماثلة لتلك التى صدرت بشأنها ، كما ان تعدد درجات التقاضى ووجود محاكم دنيا ومحاكم عليا ، استلزم اتباع قضاة المحاكم الدنيا لأحكام المحاكم العليا .
- كل هذا خلق تواتر في الاحكام وهذا التواتر أدي إلي نشأة قواعد قانونية واجبة الإتباع أصلها قضائي وهكذا صارت السوابق القضائية قواعد قانونية داخلة في صميم نسيج النظام القانوني .

س٣: اكتب في التشريعات في بلاد النهرين كمصدر للقانون ؟

التشريع

- كان العرف المصدر الاول للقواعد القانونية فى المجتمعات البدائية ، ومع تقدم الزمن بدأ العرف يفقد مكانته لصالح التشريع ، ولقد ساعد على ظهور التشريعات فى المجتمعات القديمة عدة عوامل اهمها : التقدم الحضارى ، واكتشاف الكتابة ، ووجود التنظيم السياسى داخل المجتمع .
- لقد لعب التشريع كمصدر للقانون دورا على جانب كبير من الاهمية فى بلاد النهرين ، فقد لجأ الحكام والملوك على مر العصور الى اصدار تشريعات تستهدف وضع حلول للمسائل القانونية المختلفة التى نتجت عن التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، وهكذا شهدت بلاد النهرين نشاطا تشريعيا كأداة اساسية لتحقيق الاستقرار القانونى ، بيد ان الملاحظ فى تلك التشريعات ، انها لا تعد تدوينا شاملا بالمعنى الدقيق ، حيث لم تقم بالتنظيم الشامل والدقيق لكل ما هو موجود فى المجتمع ، بل تناولت بالتنظيم المسائل التى كانت مثار خلاف وقت صدورها ، تاركه المسائل الاخرى محل الاتفاق ليحكمها العرف .
- تمتاز تشريعات العراق القديم بكونها على قدر عظيم من النضج والرقى ، لأنها جاءت مدونة بلغة قانونية واستخدمت فيها اصطلاحات فنية قانونية غاية فى الدقة ، كما انها دونت بأسلوب علمى اضافة الى انه اسلوبا ادبيا رائعا ، كما انها جاءت منظمة للشئون المدنية فعالجت علاقة الفرد بغيره مع افراد المجتمع وعلاقة الفرد بالمجتمع دون التطرق لمعالجة علاقة الفرد بالألهة أو شعائر العبادات أو الطقوس الدينية ومن هنا يمكن القول بأن التشريعات في بلاد النهرين تعد تشريعات تقدمية إلي حد كبير واتجهت في جملتها نحو تحقيق العدالة.

أهم التشريعات التى تم اكتشافها فى بلاد النهرين ما يلى :

اولا : قانون " اور كاجينا " :

- تولى الملك " اور كاجينا " الحكم فى الدولة السومرية الاولى فى حدود الالف الثالثة قبل الميلاد ، وهو يعتبر من اقدم المصلحين الاجتماعيين فى التاريخ المعروف ، ولم يصل الى ايدى الباحيثن النص الاصلى الكامل لذلك القانون ، بيد ان المؤرخين والباحثين فى تاريخ القانون علموا بوجوده بطريق غير مباشر من مصادر قانونية اخرى .
- قد اصدر " اور كاجينا " اصلاحاته كنتيجة مباشرة للكفاح ضد الفساد السابق على توليه الحكم ، وايضا للكفاح ضد الاعداء المحيطين به .
- قد شملت اصلاحات الملك " اوركاجينا " جوانب متعددة من فروع القانون ، تخص التشريع المالى والضريبى ، حيث الغى بعض الضرائب وانقص البعض الآخر ، وكذلك خفض الرسوم على قضايا الزواج والطلاق والدفن ، كما احتوت على مواد تشريعية تقع فى نطاق القانون المدنى ، وتنظيم التعامل بين الافراد ، كالبيع والقرض والالتزام ، والتعويض عن الضرر والاستغلال والغصب والاكرام كما احتوت الاصلاحات على مواد تشريعية تدخل فى نطاق القانون الدستورى كتحديد سلطات الحكام ، وتضمنت الاصلاحات مواد تشريعية تدخل فى نطاق قانون الاحوال الشخصية ، مثل تحريم زواج المرأة من اكثر من رجل واحد ، واحكام الطلاق وتضمنت الإصلاحات أيضاً مواد تشريعية تدخل في نطاق قانون العقوبات مثل تنظيم الجرائم وتحديد العقوبات المقررة لها .

ثانيا : قانون " اور نمو "

- الملك " أور نمو " هو مؤسس سلالة " اور " الثالثة ومشرع اول قانون فى تاريخ البشرية ، حيث يعتبر قانون " اور نمو " اقدم تشريع معروف فى تاريخ البشرية بعد وثيقة إصلاحات (أوركاجينا) وقد حكم (أور نمو) مدة سبعة عشر عاماً في الفترة من ٢١١١ حتي ٢٠٩٤ ق.م .
- قد استهل (اورنمو) قانونه بديباجة والتي تعد اختصاراً للأسباب الموجبة لإصدار القانون كما تضمنت إصلاحاته وإنجازاته ولاسيما في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية كما احتوت علي الأصول التاريخية لنظرية (التفويض الإلهي للسلطة) .
- من مطالعة نصوص قانون " اورنمو " التى يمكن قراءتها نجد اهتمامه بالمرأة وشئون الاسرة ، حتى انه سمى " قانون العائلة " ، حيث عالج مسائل الخطبة والزواج والطلاق ، كما اكد قانون " اورنمو " على مسألة هامة وهى تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع ،من جهة وبينهم وبين المعبد والقصر الملكي من جهة اخري كما قام بتنظيم بعض المسائل التى تدخل فى نطاق قانون العقوبات ، فنص على بعض الافعال التى تصيب جسم الانسان او شرفه او ماله ، واعتبرها جرائم وحدد العقوبات التى توقع على مرتكبها .

ثالثا : قانون " اشنونا " :

- كانت " اشنونا " دولة من دول المدينة ، وكان موقعها فى الشمال الشرقى من مدينة " بغداد " الحالية ، ويحتوى هذا القانون على مقدمة قصيرة .
- يلى المقدمة عددا من النصوص القانونية بلغت احدى وستون نصا .
- من مطالعة نصوص قانون " اشنونا " يتضح انها تعالج مسائل قانونية متفرقة ، اهمها : تحديد اسعار بعض السلع ، الايجار والقروض والوديعة ، الزواج والطلاق والتبنى ، الاعتداء على اموال الغير .

رابعا : قانون " لبت عشتار " :

- ينسب هذا القانون الى الملك " لبت عشتار " خامس ملوك اسرة " ايسن " وكانت " ايسن " دولة من دويلات المدن ، وكانت تقع جنوب " بابل " .
- قد امتياز " لبت عشتار " بالحكمة والدهاء والتواضع ، وقد حقق الحرية والازدهار لبلاده ، وقام بترسيخ قيم العدالة بين الناس ومن اعظم انجازاته قيامه بوضع القانون المنسوب اليه .
- يحتوى هذا القانون على مقدمة اوضح فيها " لبت عشتار " الاسباب الموجبة لتشريع القانون والهدف من اصداره ، كما احتوت على نظرية التفويض الالهى للسلطة ، حيث كانت هى الاسلوب المعتاد والطريقة المعروفة لتقليد الملك الحكم وتخويله الصلاحية فى اصدار التشريعات .
- فيما يخص فحوى نصوص قانون " لبت عشتار " فقد امكن التعرف على مضمون عدد من نصوصه ، وتعالج هذه النصوص المسائل الآتيه : الملكية العقارية ، العبيد ، التخلف عن دفع الضرائب ، الايجار ، الميراث ، الزواج .

خامسا : قانون " حمورابى " :

- صدر هذا القانون فى عهد الملك " حمورابى " سادس ملوك الدولة البابلية الاولى الذي حكم (بابل)في الفترة من ١٧٢٨ ق.م حتي ١٦٨٦ ق.م .
- قد وحد " حمورابى " كل دويلات بلاد النهرين تحت سلطانه وأنشأ امبراطورية مركزها مدينة " بابل " على نهر الفرات .
- يعتبر قانون " حمورابى " اهم قانون قديم ، وذلك بالنظر الى عدة جوانب منها : انه حتى الان يعد اقدم قانون فى العالم تم التوصل اليه بحالته الاصلية ، فهو بحق اكمل وانظم قانون مدون مكتشف فى العالم حتى الان .
- ظل المحور الاساسى لأى دراسة تاريخية قانونية فى العراق القديم بأعتباره القانون الوحيد الذى تم اكتشافه بصيغته الاصلية ، كما انه كان ذا اثر كبير على منطقة الشرق الادنى بأسرها ، مثل القانون الفرعونى ، كما ذهب البعض الى ان القانون اليهودى القديم قد تأثر به الى حد ما ، كما انه كان على درجة من التطور الذى يعكس اعلى درجات المدنية ، كما ان قانون " حمورابى " ظلت احكامه مطبقة فى الشرق الادنى فى صوره تقاليد وعادات عرفية طيلة عهد الاحتلال الاغريقى لها .
- قد استهل " حمورابى " قانونه بمقدمة وهذه سمة كافة التشريعات العراقية القديمة .
- بيد ان مقدمة قانون " حمورابى " جاءت اكثر تفصيلا ، وكتبت بأسلوب بليغ متسم بطابع دينى وبأدب بطولى ، وبأسلوب ادبى قريب الى الشعر منه الى النثر ، وقد افتتح " حمورابى " المقدمة بنظرية التفويض الالهى ، وذلك بهدف اضفاء تناسق بين طبيعة تلك القواعد وطبيعة السلطة الملكية وكونها من عند الآلهة ، كما تضمنت المقدمة ايضا الدوافع التى استوجبت اصدار القانون فى صوره من الحكمة والموضوعية فى سرد مبررات تشريعة .
- من مطالعة نصوص قانون " حمورابى " يتضح انها تنقسم الى ٢٨٢ مادة ، شملت معظم المسائل القانونية تقريبا فى تنظيم شبه متكامل لمعظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة فى بلاد النهرين ، حيث تناولت هذه المود امور القضاء ، والامن ، وحقوق المحاربين ومسئولياتهم ، وعقود الزراعة وشروط القروض ، والاحوال الشخصية بما تتضمنه من اجراءات الزواج والطلاق ، والمواريث ، والقصاص ، والتعويضات ، واجور اصحاب المهن .
- قد كتبت خاتمة قانون " حمورابى " بأسلوب شبيه بأسلوب المواد القانونية ، حيث جاءت فى عبارات رائعة المبنى والمعنى ، كما انها لم تشر الى اعمال " حمورابى " وانجازاته ، بل اقتصرت فى الحديث على القوانين نفسها : شرعيتها ، ونسبتها الى " حمورابى " ، أهدافها ، كيفية الاستفادة منها ، التأكيد على وجوب مراعاتها وعدم الاخلال بها ، انزال اللعنات على كل من يحاول تخريبها او نسبتها الى نفسه .

سادسا : القانون الآشورى :

- صدر هذا القانون فى " آشور " وقد عثر المنقبون الألمان على لوحات تشريعية ، وتعد هذه الالواح اهم وثيقة قانونية اكتشفت بعد قانون " حمورابى " .
- قد اختلف الباحثون فى تحديد طبيعة هذه النصوص ، فأعتبرها البعض من قبيل المؤلفات القانونية ، بينما رأى البعض الآخر انها تنطوى على الخصائص المميزة للمجموعات القانونية ، فى حين ذهب رأى ثالث انها ليست مجموعة قانونية بالمعنى المفهوم وانما هى مجرد تجميع لاحكام قضائية اصدرها الملك ومفوضه واكتسبت قوة القانون .
- الموضوعات التى تعالجها النصوص الآشورية تتمثل اساسا فى الزواج ، الملكية ، الرهن ، الجرائم ، بعض المعلومات عن التنظيم القضائى وأدلة الاثبات .

سابعا : القانون البابلى الحديث " الكلدانى " :

- عثر الباحثون على لوح (محفوظ بالمتحف البريطانى) ويضم اللوح ست عشرة مادة ، تسع منها واضحة الكتابة ونشرت ترجمتها .
- قد تضمنت نصوص هذا القانون احكاما تعلقت بتنظيم احكام الجوار ، ووجوب تسجيل بعض البيوع ، والاعتداء على الاموال والممتلكات ، والزواج ، والميراث .

نظم القانون العام فى العراق القديم

س٤ : اكتب في نظام الحكم في القانون العراقي القديم ؟

نظام الحكم في القانون العراقي القديم

- ان فكرة الدولة في عناصرها وجوهرها والتي تقوم علي وجود مجموعة من الأفراد مستقرة في ارض معينة وتخضع لسلطة حاكمة كانت معروفة لدي الشعوب التي استوطنت في العراق القديم .
- قد كانت دولة المدينة تشكل الإطار السياسي للحياة في بلاد النهرين واشتملت هذه البلاد علي العديد من دول المدينة وأفلح بعض الحكام في عصور مختلفة في إدماج هذه المدن في كيان سياسي واحد واستغرق هذا الكيان السياسي مدن بلاد النهرين جميعاً بل وصل إلي حد الإمبراطوريات في بعض الأحيان .

أولاً نظام الحكم في دولة المدينة

- لم تكن الوحدة السياسية الكبيرة اساسا هاما فى الحضارة العراقية ، فقد نشأ العراق القديم فى شكل دويلات متعددة تتكون كل منها من مدينة معينة وما يحيط بها من اراضى ، وقد اثبتت الكشوف الاثرية والوثائق التاريخية وجود العديد من المدن المستقل بعضها عن البعض الاخر منذ اقدم العصور ، وهكذا كونت المدينة الخلية الاساسية فى التنظيم السياسى فى بلاد النهرين .
- فى نطاق تحديد طبيعة نظام الحكم ، ذهب بعض الباحثين الى انه كان نظاما جمهوريا ، حيث يوجد من الوثائق تدل على ان السلطة كانت فى يد المواطنين ، وكان الذكور البالغون يشكلون مجلسا تترأسه جماعة من كبار السن .
- يرى هؤلاء المؤرخون ان مجلس الاعيان كان يختار حاكما فردا اذا واجهت المدينة احداث تقتضى سرعة البت والتصرف ، وكانت مهمة هذا الحاكم مؤقتة ، حيث كانت تنتهى بانتهاء حالة الضرورة التى دعت اليها ، وهذا الحاكم لم يكن ذا سلطة مطلقة ، بل كانت سلطته مقيدة ، حيث كان يحد منها وجود مجلسين احدهما يضم شيوخ المدينة والآخر يضم شبابها القادرين على حمل السلاح ، واوجبت الاعراف على الحاكم اخذ رأيهما قبل الاقدام على اتخاذ القرارات الهامة ، الا ان تتابع الازمات ادى الى بقاء حالة الضرروة بصفة تكاد تكون دائمة ، وتطور الامر الى انتقال السلطة من المجالس الممثلة للشعب الى شخص واحد وتركزها فى يده .
- قد ذهب البعض الآخر الى ان احوال المدينة تخضع اساسا للالهة المحلية فى توجيه شئونها ، حيث كانت تلك الآلهة تختار الامير الذى كان يمارس اختصاصات شتى وربما كان اهمها المجالين الدينى والعسكرى ، وهكذا كانت السلطة بيد شخص واحد اطلق عليه " الملك الكاهن " الأمر الذى يعكس مدى الاتصال بين النظامين الدينى والسياسى ، وبذلك فإن نظام الحكم فى دولة المدينة العراقية القديمة كان حكما ملكيا وراثيا مركزيا، جمع فيه الملك بين يديه كافه السلطات.

ثانياً نظام الحكم في الدولة الموحدة

- شهدت بلاد النهرين فى بعض عصورها محاولات استهدفت ضم دولة المدينة المستقلة فى كيان سياسى واحد ، فقد كان من الطبيعى ان تنتهى حالة التفتت السياسى ، ليحل محلها تنظيم سياسى اكبر ، اما نتيجة للحروب بين المدن المختلفة واما نتيجة تحالف بين عدة مدن تحت زعامة حاكم واحد ، وهكذا تطورت فكرة الدولة من مجرد نظام المدينة لتصل الى فكرة الامبراطورية فى بعض الاحيان ، الا ان الملاحظ بالنسبة لها جميعا ، اشتراكها فى صفة التأقيت وعدم الاستمرار ، حيث كانت الامبراطوريات تسقط تحت وطأة الثورات الداخلية من جهة والغزوات الخارجية من جهة اخرى .

- قد قام التنظيم السياسى فى ظل الدولة الموحدة ، على اساس نظام الحكم الملكى ، وقامت السلطة الملكية على اساس دينى .
- هكذا كان الملك هو صاحب السلطة على مجموعة المدن الموحدة ، وكان الحكم فى اساسه وراثيا ، مع ان السلطة الحقيقية كانت بيد اله المدينة وكان الملك يعد وكيل عن الاله او نائبا له .
- فلما كانت الآلهة تتمتع اساسا بكل السلطات داخل المملكة ، فإن الملك – نتيجة لاختيار الآلهة له – يمارس كافة السلطات نيابة عن السلطة الاساسية الإلهية .
- قد انعقد له وحده سلطه تفسير الارادة الالهية فى صورة قوانين ، اى انه يمارس السلطة التشريعية من خلال الإله ، وكذلك مارس السلطة القضائية ، حيث كان هو القاضى الاول باعتباره ممثلا للإله على الارض ومن اهم اختصاصاته تحقيق العدالة ، كما مارس الملك ايضا السلطة التنفيذية ، حيث كان هو الرئيس الادارى الاعلى ، وبهذه الصفة كان يعين كبار الموظفين ، ويراقبهم فى قيامهم بأعمالهم ، وكذلك كان الملك هو قائد الجيوش .
- كما كان الملك هو الكاهن الاعلى ، وبهذه الصفة كان يتخذ كل ما يلزم لخدمة الآلهة والقيام بشئونها ، فهو الذى يتولى تعيين كبار الكهنة ويقوم بإنشاء وإصلاح وافتتاح المعابد الدينية ويقوم بالإشراف علي إدارة أموال وممتلكات المعابد ويرأس الإحتفالات الدينية ويقوم بأداء الشعائر الدينية وتقديم القرابين .
- إذا كانت السلطة الملكية لا تعرف حدودا من حيث نوع السلطة التى تمارسها ، حيث كانت سلطة مطلقة تجمع بين السلطات الثلاث .

الا انها لم تكن سلطة استبدادية بل كانت سلطة قانونية ، لأنها تخضع عند الممارسة لعدة قيود .

١ – القيود الدينية :

- تعد اكثر القيود فاعلية لتقييد السلطة الملكية ، حيث ان الملك يعد مسئولا امام الإله ، ولذلك يجب ان تكون الممارسة الملكية للسلطة فى ظل الاحكام والقواعد الدينية ، واذا حدث انحراف فلا تكون السلطة شرعية ، لأن الملك يكون قد خرج عن احكام الاختيار الذى يعنى اساسا طاعة الآلهة عند ممارسة السلطة ، فالملك يعد وكيلا عن الاله ، وطبيعة الوكالة تتطلب ان يراقب الموكل اعمال وكيله ، وكيفية قيامه بتنفيذ الوكالة على النحو الذى انصرفت اليه رغبة الموكل ، فالملك يمارس سلطاته فى حدود الوكالة ، ومن ثم فإذا خرج عن هذه الحدود تعرض للمساءلة من الآلهة ، ولما كانت القواعد القانونية من وحى الآلهة ، وهم الذين أملوها للملك ، فقد كان الملك ملزما بإتباع القوانين التى اصدرها ، فالملك باعتباره يمثل الآلهة من ناحية ، وبإعتباره فى الوقت نفسه يمثل الشعب امام الآلهة ، كان محاطا بالرقابة والمسئولية ، اللذين كانا من شأنهما ان يحدثا آثارهما الفعالة على طبيعة السلطة الملكية فى العراق القديم .

٢– الرقابة الاجتماعية :

- قد احتفظت المدن ببعض مظاهر السلطة ، حيث كان للأعيان مثلا دور فى مجال القضاء ، كما كانت الطبقة العليا تشارك الملك فى تصريف شئون الحكم ، كما كانت طبقة الكهنة تشكل قيدا على سلطة الملك الذى لم يكن يتولى السلطة الا اذا اعترفت به طائفة الكهنة ، كذلك شارك العسكرين الملك فى السلطة ، الامر الذى جعل سلطة الملك غير مطلقة .
- نحن نري ان الرقابة الدينية تعد العنصر الأكثر فعالية في هذا الصدد من الرقابة الإجتماعية لأن السلطة التي يتلقاها الملك مقيدة أساساً بالطابع الديني وهذا الطابع ان تم احترامه كان وحده كفيلاً بتحقيق كل الأثار التي تبتعد بهذه السلطة عن الأستبداد .

التنظيم الإداري في القانون العراقي القديم

س٥ : تكلم عن التنظيم الإداري في القانون العراقي القديم ؟

أولاً التنظيم الإداري في الدولة المدينة

- قامت المعابد الدينية بالوظائف الادارية خلال هذه المرحلة ، حيث كانت ادارة مرافق المدينة خاضعة لإشراف المعابد ، وكان الكهنة يسيطرون على مقدارت الحياة الاقتصادية والادارية ويسيرون دفة الامور الادارية فى المدينة ، وذلك من خلال اشرافهم على استغلال اراضى المدينة ، وتوزيع العمل على الافراد وتوزيع ناتج الارض على هؤلاء العاملين .

ثانياً التنظيم الإداري في الدولة الموحدة

- فى ظل التوحيد السياسى تطلب الامر تنظيما اداريا قويا يستمد منه الملك قوته ويكون عونا له فى ممارسة سلطاته ، وقد استقى المؤرخون معلومات تتسم بالدقة المتناهية ، عن هذا التنظيم الادارى ، من خلال التعليمات والاوامر الصادرة من الملك او من وزرائه الى الادارات المختلفة ، ومن خلالها أمكن التمييز بين نوعين من الادارة : الادارة المركزية ، والادارة المحلية .

أ- الادارة المركزية :

- يبدو ان الاساس الذى جرى عليه العمل فى العراق القديم هو تطبيق احكام النظام الادارى المركزى ، وهذه المركزية من نوع خاص ، لأن كل اختصاص ينبع ويعتمد على الممارسة الملكية للسلطة الادارية ، ومن ثم اعتمدت كل الامور على هذه السلطة الملكية ، وكان يتم توجيهها من القصر الملكى .
- تشمل الادارة المركزية القصر الملكى ، الذى يضم الملك وحاشيته ومجموعة من الادارات الرئيسية التى خضعت لسلطه الملك مباشرة .
- تشير الخطابات والاوامر الصادرة من الادارة الملكية ان اختصاص تلك الادارة كان يشمل جميع انحاء البلاد ، ويضم كافة المسائل من ادارية وفنية وضريبية ، بل وقضائية .
- يساعد الملك فى الحكم وادارة شئون البلاد زوجته الملكة ، ويلى الملك وزوجته فى السلم الادارى " المشرف العام " وهو " منظم مشروعات المنافع العامة والشئون الزراعية ، وأمين خزانة الملك ، وصحاب القصر ، ومسجل العقود " .
- ابتداء من عصر الاسرة البابلية الاولى ، ظهرت وظيفة " الوزير الاول " وهو بمثابة " رئيس الوزراء " وقد تمثلت اختصاصاته فى تمثيل الملك ومساعدته فى ادارة شئون البلاد ، ومراقبة الوزراء والموظفين ، والعمل على تنفيذ الاوامر والقرارات الصادرة من الملك .
- كما وجد عدد كبير من الادارات للإشراف على مرافق البلاد المختلفة ، كما وجد عدد كبير من الموظفين الذين كانوا يجوبون البلاد بمرافقة رجال الشرطة لنقل تعليمات الملك الى حكام الاقاليم .

ب- الادارة المحلية :

- كانت المملكة التى قامت فى بلاد النهرين تضم عدة اقاليم ، وكان يوضع على رأس كل اقليم حاكم .
- هؤلاء الحكام كانوا فى حاجة الى رقابة مستمرة من جانب الملك ، حيث كانوا يسعون دائما الى توسيع اختصاصاتهم ، والى ضمان بقائهم بصفة مستمرة فى نفس المناطق التى عهد الملك بها اليهم ، كما انهم كانوا يجمعون بين ايديهم كل عناصر الاستقلال عن السلطة المركزية ، مثل النفوذ الواسع الذى تمتعوا به والاراضى الشاسعة التى كانوا يملكونها . وقد دفعت تلك المخاوف الملوك إلي تعيين موظفين مدنيين قابلين للنقل والعزل كحكام للمحافظات بدلاً من طبقة الإشراف .
- كما وجد عدد كبير من الموظفين فى اسفل السلم الادارى ، يعملون فى فروع الادارات المختلفة المنتشرة فى انحاء البلاد ، وكان هؤلاء الموظفين يتقاضون مرتباتهم فى صورة منحهم قطع من الاراضى على سبيل الانتفاع المؤقت بها ، حيث تظل ملكية رقبة هذه الاراضى للملك ، ويقتصر حق الموظف على الانتفاع بها مدة بقائه فى وظيفته ، ومن ثم لم يكن له حق التصرف فيها ، ثم حدث تطور تدريجى فى هذا الصدد ادى الى امكانيه انتقال تلك الاراضى الى ورثة الموظف ثم اصبح للورثة الحق في إرثها بقوة القانون .

س٦ : تكلم عن نظام القضاء في القانون العراقي القديم ؟

نظام القضاء في القانون العراقي القديم

أولاً طبيعة القضاء

- كانت الفكرة السائدة ان القضاء فى بلاد النهرين " قضاء دينيا " ويتولى امره الكهنة فى المعابد .
- بيد ان هذا الرأى لم يعد مسلما به ، حيث ذهب فريق من الباحثين الى القول بوجود قضاء مدنى بجانب القضاء الدينى ، فقد تبين ان موظفين عموميين كانوا يجمعون الى جانب اختصاصاتهم الادارية اختصاصات قضائية ، وتبين من ناحية اخرى وجود اشخاص يحملون لقب " قضاة " والى جانب وظيفتهم القضائية نيط بهم اختصاصات اخرى تتصل بإدارة اموال الملك ، وهؤلاء القضاة " قضاة مدنيون " ملكيون او محليون .
- ذهب فريق آخر الى ان القضاء كان فى بادئ الامر " دينيا " يقوم عليه الكهنة فى المعابد ، ثم اصبح " مدينا " يقوم عليه قضاة مدنيون .
- أيا كان الامر ، يمكن القول بأن القضاء فى بلاد النهرين كان قضاء علمانى ، حيث تم الفصل بين القضاء الدينى والقضاء المدنى .

ثانياً الجهات القضائية

١ - الملك :

- كان الملك يتولى ممارسة السلطة القضائية باعتباره صاحب الاختصاص القضائى ، ولما كان الملك حريص على تحقيق العدالة – خشية من مساءلة الآلهة – فضلا عن كونه مشرعا ، فإن ما ينطق به يحقق العدالة ، ولذلك كان الملك يمثل اعلى سلطة قضائية من الناحية القانونية والواقعية ، وقد كان الاختصاص الملكى لا يخضع للتحديد الاقليمى او النوعى ، اذ ان اختصاصه فى هذا الصدد شاملا وعاما ، وكان الملك يفصل فى الدعوى المعروضة عليه بنفسه ، اذا يعذر على صاحب الحق الحصول على حقه عن طريق الجهة القضائية المختصة .

٢ - محكمة الاقليم :

- كانت عاصمة كل اقليم يوجد بها محاكم تختص بالفصل فى المنازعات التى تثور بين سكان الاقليم ، وكان يتم تعيين قضاتها من قبل الملك ، وكانت محكمة الاقليم تشكل من عدد من القضاة يتراوح ما بين اربعة وثمانية ، كما انهم كانوا يظلون فى وظائفهم لمدة قد تمتد الى عشر سنوات او اكثر ، وكان لهؤلاء القضاة بالاضافة الى اختصاصهم القضائى اختصاصات اخرى تتعلق بإدارة اموال الملك .

٣ - والى الاقليم :

- كان لوالى الاقليم بجوار اختصاصاته الادارية ، اختصاصا قضائيا ، تمثل فى منازعات متعلقة بمسائل معينة ، مثل : نزاع بين زوج وزوجته المريضة ، حجز مدين بواسطه دائنه ، وكان والى الاقليم يستعين بمجلس للفصل فى تلك المنازعات .

٤ - محافظ المدينة :

- كان لكل مدينة كبيرة ام صغيرة محافظ ، يقوم على حفظ الامن فيها ، كما كان له دور فى ادارة مرفق القضاء فكان في بعض الأحيان يجتمع مع قضاة محكمة الأقليم وكان الهدف من ذلك إمدادهم بما قد يحتاجون إليه من معلومات ، كذلك كان المحافظ يرأس مجلسا يضم اعيان المدينة وشيوخها ، للتحقق من بعض الامور الخاصة بدعاوى منظورة امام محكمة الاقليم كما كان المحافظ مسئولاً عن مثول الخصوم امام القضاء .

٥ - مجلس الاعيان :

- كان في كل مدينة مجلساً يطلق عليه (مجلس الأعيان) ويتكون من كبار السن والاعيان والتجار ، ويرأسه محافظ المدينة أو والي الأقليم وهذا المجلس كان تابعا ويعمل تحت اشراف الملك ، ويختص المجلس بإجراء التحقيقات التي يكلفه الملك بها ، والفصل فى المنازعات التى تعرض عليه من الطرفين المتنازعين مباشرة ام التى تحال اليه من الملك او من قضاة الاقليم ويبدو أن المنازعات التي كانت تعرض على هذا المجلس كانت تتصل بأمور تتطلب الخبرة أو تحتاج للوصول إلي وجه الحق فيها إلي افراد من نفس المكان الذي حدث فيه النزاع .

٦-الموظفون القضائيون :

كان يوجد إلي جانب القضاة موظفون قضائيون يعاونون القضاة في أداء اعمالهم وهم :

١- **الرابيسو** ← وكان يقوم بمهمة توصيل الرسائل وبعض الاختصاصات الادارية وكان رئيس هؤلاء الموظفين هو المختص بقيد الدعاوي .

٢- **الريدودياني** ← ومعناه (عداء القاضي) وهو جندي أو موظف عسكري موضوع تحت تصرف القاضي او مجلس الأعيان .

٣- **حافظ الألواح**←ويختص بحفظ ألواح الأحكام وتسليم الخصوم صورة معتمدة من الأحكام الصادرة

ثالثاً نظر الدعوى والحكم فيها وتنفيذها

- المحكمة كانت تنظر الدعوى بناء على طلب من المدعى او من يوكله فى ذلك ، ثم تقوم المحكمة بتحديد موعدا لنظر الدعوى وتخطر الخصوم به ، وكان القاضى يطلب من المدعى تقديم الادلة على صحة دعواه ، ويطلب من المدعى عليه بيان موقفه من الدعوى .
- كانت الاحكام الصادرة فى الامور المدنية تشتمل على تاريخ الحكم ، واسماء الشهود ، وتعهد – من احد طرفى الدعوى او منهما كلاهما – بالالتزام بالحكم الصادر فى الدعوى ، وعدم اثارة النزاع عن نفس الموضوع مرة اخرى ، مع اقتران التعهد بحلف يمين، واذا نقض المتعهد تعهده ورفع دعوى للمرة الثانية ، تعرض لعقوبة يوقعها القاضى عليه.
- كانت الاحكام القضائية يتم تنفيذها بواسطة السلطات المعروفة آنذاك .

س٧: وضح طرق الاثبات وضمانات العدالة في بلاد النهرين ؟

رابعاً طرق الإثبات

- صاحب التطور فى التنظيم القضائى وانتقال القضاء من الكهنة الى قضاة مدنين ، تطور هام فى وسائل الاثبات ، فتعددت طرق الاثبات فى ظل القضاة المدنيين ، وطرق الاثبات فى القانون العراقى القديم هى : شهادة الشهود ، اليمين ، المحنة ، الكتابة .

١ – شهادة الشهود :

- عرف القانون العراقى القديم شهادة الشهود كوسيلة للاثبات ، وغلظت القوانين العراقية العقوبة على الشهادة الزور ، فكانت عقوبة شهادة الزور فى مدونة " اورنمو " هى الغرامة التى تصل الى خمسة عشر شاقل من الفضة ، وفى مدونة " حمورابى " كانت العقوبة تصل الى حد الاعدام اذا كانت الشهادة الزور فى قضية تصل العقوبة فيها الى اعدام المتهم.

٢ – اليمين :

- عرفت القوانين العراقية القديمة اللجوء الى اليمين كوسيلة للإثبات ، وكان اليمين يستخدم عند ادلاء الشاهد بشهادته ، وكذلك لدعم الاقوال التى قد يدلي بها المجنى عليه او المتهم ، كما عرف القانون العراقى القديم ايضا اليمين الحاسمة ، التى توجه الى المتهم عند انعدام الادالة ، ومتى نكل عنها ثبت الاتهام ضده .

٣ – المحنة :

- كان اللجوء الى المحنة كوسيلة من وسائل الاثبات نتيجة منطقية للخلط بين القانون والدين من جهة ، وبين القضاء الدينى والقضاء المدنى من جهة اخرى ، وقد اشارت المدونات القانونية العراقية الى المحنة كأحد وسائل الاثبات ، وخاصة فيما يتعلق بجرائم الزنا والخيانة الزوجية والسحر ، وكانت الصورة الغالبة للمحنة هى " اختبار النهر " اى القاء المتهم فى النهر .

٤ – الكتابة :

- اصبحت الكتابة بالنسبة للمحررات تمثل مكانة هامة ضمن وسائل الاثبات ، وهذا امر طبيعى يتفق مع القضاء المدنى ، اذ ان العقود اصبحت وسيلة هامة من وسائل الاثبات .

خامساً ضامانات العدالة

١ - عقاب القاضى فى حالة انحرافه :

- عرف القانون العراقى جريمة " انحراف القاضى " فقد عالج قانون " حمورابى " هذه الجريمة ، حيث قرر ان القاضى الذى يحاول تغيير حكم سبق ان اصدره يعاقب بدفع تعويض للمجنى عليه تبلغ قيمته اثنى عشر ضعف قيمة الدعوى ، ويفصل من العمل ولا يسمح له بالجلوس على منصة العدالة مرة اخرى ويصدر الملك في تلك الحالة قراراً بإلغاء الحكم المعيب الصادر من القاضي المنحرف وينظر الموضوع بنفسه أو يحيله إلي محكمة أخري .

٢ - تشديد العقاب على الإدعاء الكاذب والشهادة الزور :

- حيث اعتبرهما القانون العراقى القديم من الجرائم المستوجبة تشديد العقاب ، لما تنطويا عليه من تضليل للعدالة واهدار للحقوق .

٣ - الزام من يشاهد ارتكاب جرمة بالإبلاغ عنها ، والا تعرض للعقاب .

٤ - تقرير حق التظلم الى الملك لكل شخص ، اذا عجز عن الحصول على حقه عن طريق المحكمة المختصة .

س٨: تكلم عن نظام التجريم والعقاب في بلاد النهرين ؟

نظام التجريم والعقاب في القانون العراقي القديم

نظام التجريم فى العراق القديم

أولاً جرائم الأعتداء علي المصلحة العامة

- الجرائم التى تصيب المجتمع مباشرة ، ولا يكون الاعتداء فيها موجها الى فرد من الافراد ، وهى عادة جرائم الاعتداء على الذات الملكية والمساس بأمن الوطن ، والجرائم الدينية ، والجرائم الماسة بالعدالة ، والجرائم الادارية .

١- جرائم الاعتداء على الذات الملكية والمساس بأمن الوطن :

- كان نظام الحكم فى العراق القديم حكما مطلقا يستند على الدين ، فالسلطة للإله والملك نائب للإله على الارض ، اى وسيط بين الاله والبشر ، ومن هنا كانت نظرة التقديس الى الملوك والسلطات المطلقة التى كانوا يمارسونها ويتمتعون بها ، ولم تعالج التشريعات العراقية جريمة الاعتداء على الملك او محاولة اغتياله ، بيد ان ذلك لا يعنى ان هذه الافعال كانت غير مجرمة ، بل كانت القاعدة القانونية فى هذه الحالة مصدرها عرفيا ثابتا ومعروفا للكافة ، كما ان تحليل الاحكام القانونية الخاصة بإعتداء الرقيق على سادتهم ، واعتداء الابناء على آبائهم ، يؤدى الى استنتاج ان الاعتداء على شخص الملك كان معاقبا عليه بالاعدام بالاضافة الى المصادرة العامة لجميع اموال الجانى كعقوبة تبعية .
- كما عرف القانون العراقى القديم جريمة الخيانة العظمى ، وقد ورد النص على هذه الجريمة فى مدونة " اشنونا " ومدونة " حمورابى " و " القوانين الآشورية " واذا كانت عقوبة هذه الجريمة لم ترد فى النصوص صراحة ، الا انه يمكن استنتاجها بأنها كانت عقوبة الاعدام مع مصادرة اموال الجانى اذ ان ورد فى نصوص مدونة " حمورابى " ان المقاتل الذى يتقاعس عن تلبيه النداء للانضمام تحت راية القتال كان معرضا لعقوبة الاعدام ومصادرة اقطاعيته كعقوبة تبعية ، فإذا كان مجرد الامتناع عن القتال معاقبا عليه بالاعدام ، فمن باب اولى كانت تلك العقوبة توقع على من يعلن كراهيته للملك وخيانته لمدينته .

٢- الجرائم الدينية :

- تعد الشعوب الشرقية اكثر شعوب العالم تمسكا بأهداب الدين ، كما ان نظام الحكم فيها كان مرتبطا الى حد بعيد بالدين ، ومن هنا تضمن القانون العراقى القديم نصوصا لمجابهة المساس بالاحترام الواجب للديانة او اماكن العبادة ، واعتبرها جرائم عظمى تواجه بأقسى العقوبات .
- قد عرفت القوانين العراقية منذ اقدم العصور جريمة الكفر والالحاد ، الا انه لم يتم النص عليها الا فى القوانين الآشورية ، وكانت العقوبة هى الضرب بالعصا اربعين ضربة والاشغال الشاقة لمدة شهر .
- كما عرفت القوانين العراقية القديمة جريمة السحر ، حيث كانت تنظر الى ممارسة السحر على انه جريمة دينية مضرة بالمصلحة العامة ، وكانت العقوبة المقررة هى الاعدام .
- كذلك وضعت القوانين العراقية القديمة ضوابط لتصرفات رجال الدين ، لحماية كل ما يتصل بالعقيدة الدينية ، وصونا لكرامة الرسالة التى نذر رجال الدين حياتهم من اجلها ، وكانت العقوبة على من يخرج على هذه الضوابط تصل الى حد الاعدام .

٣- الجرائم الماسة بالعدالة :

- بلغ المجتمع العراقى مرحلة القضاء العام ،او قضاء الدولة ولذلك عرف القانون العراقى القديم احكاما متعددة ترمى الى ضبط مرفق القضاء وضمان نزاهة القضاة .
- قد عرف القانون العراقى القديم جريمة انحراف القاضى ، وكان القاضى الذى يحاول تغيير حكم سبق ان اصدره يعاقب بدفع تعويض الى المجنى عليه تبلغ قيمته اثنى عشر ضعف قيمة الدعوى ، ويعزل من وظيفته ولا يمسح له بالجلوس على منصة القضاء مرة اخرى .
- كما عرف القانون العراقى القديم ايضا جريمة الادعاء الكاذب ، او بممارسة شخصا للسحر ، او القذف فى حق كاهنا ، او اى امرأة متزوجه . وكذلك جريمة شهادة الزور .
- وقد وصل المشرع العراقى القديم الى حد الزام من يشاهد ارتكاب جرائم معينة بالإبلاغ عنها والا تعرض للعقاب .

٤- الجرائم الادارية :

- كون الموظفون الاداريون طبقة هامة فى المجتمع العراقى القديم ، وقد كان هؤلاء الموظفين واجهة السلطة الحاكمة فى التعامل مع الشعب ، كما كانت المصالح الخاصة بالدولة والقصر الملكى أمانه بين ايديهم ، لذا وجبت مراقبتهم فى أدائهم لأعمالهم وتوقيع العقاب على المخالف لمقتضيات وظيفته
- قد جرم القانون العراقى تعسف الموظفين فى فرض الضرائب والقسوة فى جمعها ، وكذلك مساعدة الموظف على تخلف احد الجنود عن المشاركة فى القتال او مساعدة جنديا على الفرار عن طريق ارسال بديل له لأداء الخدمة العسكرية .

ثانياً جرائم الأعتداء علي الأشخاص والأموال

- يقصد بهذا النوع من الجرائم ، تلك الافعال المعاقب عليها والتى يكون ضحيتها فرد من الشعب ، وهذه الجرائم قد يكون محلها الاشخاص انفسهم او اموالهم .

س٩ :تكلم عن جريمة القتل في العراق القديم ؟

١- جريمة القتل :

- لم يرد فى اغلب المدونات القانونية العراقية القديمة احكاما تفصيلية لجريمة القتل العمد ، الا ان ذلك لا يعنى ان تلك الجريمة كانت فعلا مباحا ، وذهب جانب من علماء تاريخ القانون المعاصرين الى ان عدم النص على جريمة القتل العمد يرجع الى ان العقاب على القتل كان متروكا بصفة عامة للانتقام الفردى واستدلوا علي ذلك بالنص الوارد في القانون الأشوري الذي يلزم الإخوة الشركاء في ملكية شائعة بتسليم أخيهم الذي ارتكب جريمة قتل إلي ولي دم القتيل .

- يبدو ان القوانين الاولى فى العراق القديم كانت تعاقب على القتل العمد بالدية دون القصاص ، فمن خلال نص المادة (١٨) من مدونة " اورنمو " وهذه المادة وصلت الى ايدى الباحثين مهشمة عدا الجزء الخاص بالعقوبة التى تواجه الجريمة ، يبدو ان تلك العقوبة كانت تواجه جريمة خطيرة للغاية ، وبمقارنة مبلغ الدية الوارد فى هذه المادة بالمبلغ الذى يدفع كدية فى حالة بتر احد الاعضاء نجد انه يمثل ستة اضعافه ، فضخامة مبلغ الدية الواجب دفعه كعقوبة فى هذه المادة يرجح ان الجريمة الوارد ذكرها فى الجزء المهشم من النص القانونى هى جريمة القتل العمد ، كما عالجت مدونة " اشنونا " جريمة القتل العمد وقررت احالة الجانى الى الملك للنظر فى قضيته واصدار الحكم بدفع دية مقدرة من الفضة .
- **قد عرف القانون العراقى القديم جريمة القتل العمد** ونص عليها صراحة فى مدونة " حمورابى " وفى " القانون الآشورى " فمدونة " حمورابى " تعاقب الزوجة التى تحرض على قتل زوجها بعقوبة الاعدام ، ويعد ذلك دليلا على ان جريمة القتل كانت تعد من " الجرائم العامة " التى تتولى الدولة العقاب عليها ولم تكن " جريمة خاصة " يترك امر تقدير عقوبتها الى اقارب القتيل ، اما " القانون الآشورى " فقد خير ولى الدم بين التمسك بالقصاص اى الاعدام ، وبين الحصول على الدية ، ويعد ذلك دليلا على ان جريمة القتل كانت تعد من " الجرائم الخاصة " فى المجتمع الآشورى حيث يترك لأقارب القتيل حرية الاختيار بين القصاص والدية
- **قد عرف القانون العراقى القديم التفرقة بين القتل العمد والقتل غير العمد** ، فقد ورد فى مدونة " حمورابى " ان من يعتدى على آخر بالضرب اثناء مشاجرة ونتج عن ذلك موت المجنى عليه ، فكان على الجانى ان يقسم يمينا بأنه لم يتعمد قتله ، ويدفع دية محددة من الفضة تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية للمجنى عليه ، الا ان مدونة " حمورابى " تناولت حالات قتل خطأ ووضعت لها عقوبات قاسية ، فالطبيب الذى يخطئ فى اجراء جراحة لأحد المرضى الأمر الذى يؤدى الى وفاة ذلك المريض كان يعاقب بعقوبة قاسية والبناء الذي يشيد منزلاً ثم ينهار مسبباً وفاة صاحب البناء يعاقب بالإعدام وقد حاول بعض علماء تاريخ القانون المعاصرين تبرير ذلك الاتجاه في مدونة (حمورابي)بأن هذا التشدد يجد تفسيره في الموقف العام الذي اتخذه المشرع العراقي إزاء من يهمل في أداء المهام المنوطة به وبصرف النظر عن وظيفته في المجتمع كوسيلة للحد من انتشار الإهمال في المجتمع .

٢- جرائم الاعتداءات البدنية :

- تضمن القانون العراقى القديم نصوصا تجرم الاعتداء البدنى ، فقد نصت مدونة " اورنمو " على ان من يعتدى على آخر فيسبب له كسر عظم او قطع انف ، يوقع عليه عقاب مالى يتمثل فى قدر معين من الفضة يختلف مقداره بحسب الضرر الناتج عن فعل الاعتداء ، وكذلك تضمنت مدونة "حمورابى" بيانا لبعض حالات الاعتداء البدنى الذى قد يقع من شخص على آخر ، وحددت لكل حالة الجزاء المناسب الذى تمثل فى القصاص احيانا والزام المعتدى بدفع مقدار من الفضة احيانا اخرى .
- قد كان العقاب على الاعتداء البدنى يتأثر بمدى جسامة الضرر الناتج عن فعل الاعتداء ، وكذلك بالمركز الاجتماعى للمجنى عليه ، كما يتأثر ايضا بما اذا كان فعل الاعتداء قد حدث عمدا ام بغير عمد .

٣- جريمة الاجهاض :

- اهتم المشرع العراقى القديم اهتماما بالغا بجريمة الاجهاض ، واعتبرها من الجرائم العامة التى تمس كيان المجتمع ، ولذلك وضع عقوبات قاسية لكل من يرتكب هذه الجريمة ، وقد برر جانب من علماء تاريخ القانون الاهتمام بهذه الجريمة من جانب المشرع العراقى بأن ذلك الفعل يؤدى الى وقف الزيادة السكانية وبالتالى تعريض المجتمع بأكمله للخطر ازاء التهديدات الخارجية .
- قد تم تجريم الاجهاض منذ العصر السومرى ، وكانت عقوبة هذه الجريمة مالية تبلغ ثلاثين شاقلا من الفضة ، وكذلك اهتمت مدونة " حمورابى " بتلك الجريمة ، الا انها فرقت فى نطاق العقوبة بحسب المركز الاجتماعى للمجنى عليها ، وكذلك شددت العقوبة اذا ترتب على اجهاض المرأة موتها ، وكذلك اهتم " القانون الآشورى " ببيان احكام جريمة الاجهاض ، كما نص على عقاب المرأة اذا قامت بإجهاض نفسها بمحض ارادتها بالاعدام وتحريم دفنها .

س١٠ : اكتب في جرائم الإعتداء علي العرض في العراق القديم ؟

٤- جرائم الاعتداء على العرض :

- اهتم القانون العراقى القديم بحماية الاعراض وصيانتها من الاعتداء عليها ، ولذلك جرم كل فعل من شأنه الاعتداء على الاعراض .
- **قد جرم الزنا الواقع من امرأة متزوجة** ، ولذلك نجد مدونة "اورنمو" ، ومدونة "اشنونا" ومدونة "حمورابى" ، والقانون الآشورى ، تنص على اعدام الزوجة الزانية ، واعدام شريكها ايضا ، وقد اعطت القوانين العراقية القديمة الزوج الحق فى العفو عن زوجته ، وعفو الزوج عن زوجته يحول دون قتل الزانى ، اما فى حالة زنا الرجل بفتاة عذراء سلمت نفسها طواعية واختيارا له ، فالقانون الآشورى يوجب على الرجل ان يحلف يمينا يفيد ذلك وتكون العقوبة عبارة عن دية مالية تدفع لوالد الفتاة ، وكذلك جرم المشرع العراقى القديم الزنا بالمحارم ، وقد ورد فى مدونة "حمورابى" ما يفيد اعتبار البنات والامهات والمربيات وزوجات الابناء من المحارم ، فمن يزنى بابنته يعاقب بالنفى ومصادرة جميع امواله وقطع كل صلة بينه وبين زوجته واولاده ، واذا ضبط الرجل متلبساً بمعاشرة زوجة ابنه فتكون عقوبته الاعدام ، واذا زنى الابن بأمه فإن العقوبة هى الاعدام حرقا للشريكين .
- **كما عاقب " القانون الآشورى " على جريمة تسهيل الزنا** ، وتتمثل تلك الجريمة فى حالة قيام امرأة متزوجة باصطحاب امرأة اخرى معها الى منزلها وقدمتها لرجل ليعاشرها معاشرة الازواج واتضح ان ذلك الرجل كان يعلم بأن شريكته في الزنا كانت امرأة متزوجة فإنه يعاقب بنفس عقوبة من يزني بأمراة متزوجة أما المرأة الوسيط فإنها تواجه نفس العقوبة التي يطبقها الزوج المخدوع علي زوجته الخائنة واذا عفا الزوج عن زوجته الخائنة ينسحب هذا العفو إلي شريكها في الزنا والي المرأة الوسيط ويعالج القانون فرضاً اخر يتعلق بحالة قيام احدي النساء بخداع امرأة متزوجة حتي تقودها إلي منزلها لتفاجأ بوجود رجل غريب يستغل الموقف ويعتدي عليها فالقانون يعلن في هذه الحالة براءة تلك الزوجة بشرط ان تقوم بالإبلاغ عما حدث فور تمكنها من الخروج من منزل المرأة الوسيط أما الرجل الذي اعتدي عليها والمرأة الوسيط فعقوبة كل منهما الاعدام .
- **كما جرم القانون العراقى القديم الاغتصاب** ، فقد ورد فى مدونة "اورنمو" انه اذا اغتصب شخص امه بكر مملوكه لشخص آخر يعاقب بدية مالية قدرها خمس شواقل من الفضة ، اما مدونة "اشنونا" فقد فرقت بين ما اذا كان فعل الاغتصاب وارد على المرأة من الاحرار او من الرقيق فإذا كانت المجنى عليها من الاحرار كانت عقوبة الجانى الاعدام ، واذا كانت المجنى عليها من الرقيق كانت العقوبة دية مقدارها ثلث مينا من الفضة تدفع لمالكها ، كما جرمت مدونة "حمورابى" اغتصاب فتاة عذراء مخطوبة وكانت عقوبة مرتكب هذه الجريمة الاعدام .
- قد فرق " القانون الآشورى" فى العقاب على جريمة الاغتصاب بين اغتصاب امرأة متزوجة حيث كانت العقوبة الاعدام ، وبين المرأة البكر حيث كان العقاب تسليم زوجة المغتصب الى والد الفتاة ليغتصبها ، واذا لم يكن للمغتصب زوجه تكون العقوبة دية مالية من الفضة تقدم لوالد الفتاة المغتصبة .
- **كما جرم "القانون الآشورى" هتك العرض** ، فعاقب الرجل الذى يمد يده على امرأة متزوجه مداعبا اياها ببتر اصابعه ، كما عاقب الرجل الذى يقوم بتقبيل امرأة متزوجه بقطع شفته كذلك جرم (القانون الأشوري) اللواط وقد كان عقاب مرتكب هذه الجريمة يتمثل في ان يعاقب بمثل ما فعل ثم يتم خصاؤه .

س١١ : تكلم عن جريمة السرقة في العراق القديم ؟

٥- جريمة السرقة :

- **تضمن القانون العراقى القديم تجريم السرقة** ، وقد اختلفت العقوبة بحسب الظروف المصاحبة للجريمة ، سواء كانت ظروف تتعلق بطبيعة الشئ المسروق ، او كانت ظروف عينيه وهى ظروف تم ارتكاب السرقة فى ظلها وهى متعلقة بالركن المادى للجريمة مثل ظرف الليل والاكراه والتلبس واستخدام آله حادة والتسور ، او كانت ظروف شخصية وهى ظروف متعلقة بأحد طرفى الجريمة او كليهما مثل اهلية الجانى .
- اذا كانت مدونة "اورنمو" لم يرد فيها نصا يتناول جريمة السرقة ، فهذا يعنى ان احكام السرقة كانت مستقرة عرفا ، اما مدونة "اشنونا" فقد فرقت فى العقاب على جريمة السرقة تبعا لوقوع الجريمة ليلا او نهارا ، فإذا تم ارتكاب الجريمة نهارا كانت العقوبة الغرامة ، واذا وقعت الجريمة ليلا كانت العقوبة الاعدام .
- **قد حددت مدونة "حمورابى" عدة صور للسرقة** ، فكانت العقوبة هى الاعدام اذا وقعت السرقة على احد الاموال المملوكة للمعابد او القصر الملكى ، وكانت الغرامة عشرة اضعاف قيمة المال المسروق اذا كانت المسروقات مملوكة لاحد العامة ، كما كانت عقوبة الاعدام تواجه المتهم بجريمة السرقة بالاكراه وقطع الطريق ، او من يقوم بالسرقة من الطريق العام فى احدى المدن ، اما جرائم السرقة التى ترتكب فى الحقول فكانت عقوبتها الغرامة .
- كما اورد "القانون الآشورى" عدة نصوص خاصة بجريمة السرقة حيث عاقب المرأة التى تسرق من اموال المعبد وضبطت متلبسه بذلك ، او تم اثبات ارتكابها للجريمة فيتم استرداد المال المسروق وتحاكم امام محكمة دينية وتقوم المحكمة بتحديد عقوبتها اما اذا سرقت المرأة اموال زوجها وسلمتها الى شخص غريب ، فإن الزوج يقيم الدليل ضدها ويوقع عليها العقوبة التى يراها .
- كما جرم "القانون الآشورى" جرائم السرقة التى ترتكب فى الحقول ، فكانت عقوبة السرقة من الحقول بشكل عام هى الدية المالية ورد الشئ المسروق والضرب خمسين عصا والاشغال الشاقة لمدة شهر لمصلحة الملك .
- **من الجدير بالذكر** ، فى هذا الصدد ، ان المشرع العراقى القديم نظر الى الرقيق باعتبارهم صورة من صور الاموال ، ولذلك كان الاعتداء عليهم ضربا من الاعتداء على الاموال ، كذلك جرم هروب الرقيق ، ومساعدة الرقيق على الهروب ، فقد ورد فى مدونة "اور نمو" النص على مكافأة لمن يضبط ويعيد امه هاربة الى صاحبها .
- مدونة "اشنونا" فقد قررت ان كل من يضبط وبحوزته عبد او امه مسروقة فعقوبته الغرامة وقدرها رقيق مماثل للرقيق المسروق مع رد المسروق ايضا .
- تناولت مدونة " حمورابى " حالات هروب الرقيق فى اطار المواد التى خصصها المشرع لجريمة السرقة ، وقد شددت المدونة العقاب فى حالات مساعدة الرقيق على الهرب الى خارج المدينة وحالة اخفاء الرقيق الهارب ، حيث جعلت العقوبة فى الحالتين هى الاعدام كما اوجبت هذه المدونة على اى شخص يقبض على رقيق ولم يستطع معرفة صاحبة ان يتوجه الى القصر الملكى للتحرى عن مالكه تمهيدا لتسليمه اليه واذا لم يقم بهذا الالتزام يعد سارقا ويعاقب بالاعدام ، وفى المقابل نصت المدونة عن مكافأة لمن يقبض على الرقيق الهارب ويقوم بتسليمه الى صاحبة ، اما "القانون الآشورى" فقد جرم بيع الرقيق المرهون بعد انتهاء الرهن بالغرامة .

س١٢ : اشرح نظام العقوبة في العراق القديم ؟

نظام العقوبة فى العراق القديم

أولاً العقوبات البدنية

١- عقوبة الاعدام :

- عرف المشرع العراقى القديم عقوبة الاعدام منذ اقدم العصور ، فقد ورد النص عليها فى مدونة "اورنمو" كعقاب للمرأة المتزوجه اذا قامت بإغواء رجل ليزنى بها .
- كما تقررت عقوبة الاعدام فى مدونة "اشنونا" كجزاء على ارتكاب عده جرائم وهى : السرقة من حقل رجل ينتمى الى طبق الموشيكنو ليلا ، احتجاز زوجة او ابنه رجل ينتمى الى طبقة الموشكينو، مما يتسبب فى موتها لدى الحاجز ، اغتصاب فتاة مخطوبة ، زنا الزوجة .
- قد اصبحت عقوبة الاعدام هي العقوبة المقررة لمعظم الجرائم الواردة فى مدونة " حمورابى " حيث تم النص عليها كعقوبة لأربع وثلاثين جريمة ، فقد كانت عقوبة ارتكاب الجرائم الماسة بالعدالة ، والسرقة المصحوبة بظرف مشدد ، واخفاء الاموال المسروقة .
- بعض الجرائم المتعلقة بالجنود ، وغش الخمور او كيلها او وزنها ، الزنا ,اغتصاب خطيبه رجل ، اهمال المهندس فى تشييد البناء مما يتسبب فى هدمه وموت صاحب البناء .
- كما قرر "القانون الآشورى" الاعدام كعقوبة لعدة جرائم ، هى : القتل ، السحر ، السرقة المصحوبة بظرف مشدد ، اغتصاب امرأة متزوجة ، الزنا او الاشتراك بالمساعدة على ارتكاب جريمة الزنا، الاعتداء على أمرأة حامل مما يتسبب فى اجهاضها ، اجهاض المرأة نفسها بإرادتها .
- لم توضح المدونات القانونية العراقية ، طريقة تنفيذ عقوبة الاعدام ، الا ان مدونة "حمورابى" نصت على طريق لتنفيذ عقوبة الاعدام هى : الاعدام اغراقا فى النهر ، والاعدام حرقا ، والاعدم عن طريق الدفن حيا ، والاعدام بالوضع على الخازوق .

٢- عقولة المثلة :

- عن قطع او تشويه احد اعضاء الجسم ، ولم تظهر هذه الصورة من صور العقاب قبل مدونه "حمورابى" وفى هذه المدونة نجد عقوبة "قطع اليد" وكان يتعرض لها الابن الذى يعتدى على ابيه بالضرب ، والطبيب الذى يخطئ فى علاج مريض ، مما يتسبب فى وفاة المريض او فقده للابصار ، والحلاق الذى يزيل وشم العبودية من رقيق دون علم صاحبه .
- قد تضمن " القانون الآشورى " عدة صور لعقوبة المثلة ، حيث جعل عقوبة "تشوية الوجه" لكل من الشريك فى عقوبة الزنا ، وجعل عقوبة "جدع الانف وصلم الاذنين" لمن يخفى عبدا هاربا .
- عقوبة "فقأ العين" للمرأة التى تعتدى على رجل مما يتسبب فى سحق خصيته كليهما ، وعقوبة "بتر اصبع واحد" للرجل الذى يلمس زوجة رجل آخر ، وعقوبة "قطع الشفه السفلى" للرجل الذى يقبل امراة رجل آخر .

٣- العقوبات المشينة :

- تبنى المشرع العراقى القديم بعض العقوبات البدنية المشينة ، بهدف المساس بكرامة المحكوم عليه وتشويه سمعته واعتباره ، اذ ان هذه العقوبات كان إيلامها النفسى اكبر من ايلامها البدنى .
- هكذا نجد عقوبة " سلخ فروة الرأس " او " حلاقة شعر الرأس " وتوقع على من يقوم بسرقة الاغنام ، وعقوبة " الوشم على الجبهة " وتوقع على من يتهم آخر كذبا ، ومن يقوم بسرقة المواشى .

٤- عقوبة الضرب :

- وردت عقوبة " الجلد " فى مدونة " حمورابى " وذلك لعقاب من يتهم كذبا امرأة متزوجة فى شرفها .
- قد نص "القانون الآشورى" على عقوبة " الضرب بالعصا " لعدد من الجرائم ، فنص على الضرب بالعصا عشرين ضربة للمرأة التى تعتدى بالضرب على رجل ، والضرب ثلاثين ضربة لمن يقوم بحفر بئر فى ارض غير مملوكه له ، والضرب اربعين ضربة لمن يقوم بتدنيس احد المعابد ، والضرب خمسين ضربة لمن يعتدى على ارض جاره ومن يسرق حيوانا او شيئا من ارض زراعية، والضرب مائه ضربة لمن يسرق اغنام ويقوم بتغيير الوشم الدال على مالكها.

٥- عقوبة الاشغال الشاقة :

- عقوبة مقيدة للحرية ، ويقصد بها اعمال السخرة التى يكلف المحكوم عليه بأدائها لمصلحة القصر الملكى ، ولم تظهر هذه الصورة من صور العقاب الا فى "القانون الآشورى" ، فقد نص على عقوبة الاشغال الشاقة لمدة عشرين يوما لمن يحفر بئرا او يقيم سدا فى ارض الغير ، وللمرتهن الذى يتصرف فى المال المرهون ، والاشغال الشاقة لمدة شهر لمن يتهم كذبا امرأة متزوجة فى شرفها ، ولمن يعتدى على مسكن مملوك للغير ، ولمن يجهر بالكفر او يدنس احد المعابد ، والاشغال الشاقة لمدة اربعين يوما لمن يبيع ابن او ابنه رجل آخر كان قد تسلم احدهما كضمان او رهن .

ثانياً العقوبات المالية

انحصرت العقوبة المالية التى عرفها القانون العراقى القديم فى صورتين هما : الدية ، والمصادرة .

١- عقوبة الدية :

- الدية مال يدفعه الجاني أو أقاربه إلي المجني عليه أو أقاربه تعويضاً عن الجرم الذي ارتكبه الجاني .
- قد وردت عقوبة الدية فى مدونة "اور نمو" لمواجهة جرائم متعددة هى : اغتصاب امة بكر مملوكة لرجل آخر ، الاتهام الكاذب لأحد الزوجات بارتكاب الزنا ، الشهادة الزور .
- كما قررت مدونة "اشنونا" عقوبة الدية لمواجهة عدة جرائم ، هى : السرقة من حقل او من منزل مملوك لاحد ، اغتصاب امة مملوكة للغير ، الاعتداء على احد الاشخاص مما يتسبب فى جدع انفه او فقأ عينه او كسر سنة او صلم اذنه او بتر اصابعه او كسور بعظامه .
- كما وردت عقوبة الدية فى مدونة "لبت عشتار" لمواجهة مجموعة من الجرائم هى : السرقة من بستان ، اتلاف الاشجار ، ايواء رقيق هارب ، والاتهام الكاذب على فتاة غير متزوجة بالزنا .
- كما تعرضت مدونة "حمورابى" لعقوبة الدية لمواجهة عدة جرائم هى : انحراف القاضى ، سرقة شئ مملوك للمعبد ، او القصر الملكى بشرط ان تتم خارجه ، بيع الشئ المفقود بدلا من اعادته الى مالكه ، الرعى فى ارض الغير ، قطع شجرة من بستان دون موافقة مالكه ، احتجاز شخص دون وجه حق ، الاعتداء على امرأة من طبقة الموشكينو او امة مما يتسبب فى اجهاضها وموتها ، الاصابة دون قصد ، الاعتداء غير العمدى الذى يؤدى الى الوفاة ، الاهمال فى حراسة الحيوانات مما يتسبب فى موت احد الاحرار او الرقيق ، السرقة من الحقول او سرقة الآلات الزراعية .
- كما وردت عقوبة الدية فى "القانون الآشورى" لمواجهة الجرائم الأتية : الاعتداء على امرأة مما يتسبب فى اجهاضها ، اعتداء امرأة بالضرب على احد الرجال ، الاتهام الكاذب لامرأة متزوجة بالزنا ، تنزه رجل غريب مع امرأة متزوجة .

٢- عقوبة "المصادرة"

- **تعريف المصادرة ←** وضع الدولة يدها علي كل اموال المحكوم عليه أو جزء منها فقد تم النص عليها لاول مرة فى مدونة "حمورابى" ولم يلجأ اليها المشرع العراقى القديم الا فى حالات نادرة .
- فقد نصت عليها مدونة "حمورابى" للعقاب علي الجرائم الأتية : الاتهام الكاذب لرجل بممارسة السحر ، زنا الرجل بابنته ، كما وردت عقوبة المصادرة فى "القانون الآشورى" للعقاب على جريمة الخيانة العظمى .

تذكر أن

أولاً: مصادر القاعدة القانونية في العراق القديم :

١. العرف

٢. السوابق القضائية

٣. التشريعات وأهم التشريعات:

(قانون " اور كاجينا " - قانون " اور نمو " - قانون " اشنونا " - قانون " لبت عشتار " - قانون " حمورابى " - القانون الآشورى - القانون البابلى الحديث " الكلدانى ")

ثانياً: نظم القانون العام في العراق القديم :

١)نظام الحكم في القانون العراقي القديم

أ- نظام الحكم في دولة المدينة (نظام جمهوري – نظام ملكي) .

ب-نظام الحكم في الدولة الموحدة نظام حكم ملكي علي اساس ديني وسلطة الملك مطلقة ولكن تخضع لقيود (القيود الدينية / الرقابة الإجتماعية)

٢)التنظيم الإداري في القانون العراقي القديم :

أ-التنظيم الإداري في دولة المدينة

ب-التنظيم الإداري في الدولة الموحدة هناك نوعين من الإدارة (الإدارة المركزية / الإدارة المحلية)

٣)نظام القضاء في القانون العراقي القديم :

كان الملك علماني وقد تعددت جهات القضاء وهي (الملك – محاكم الأقاليم –والي الاقليم – محافظ المدينة – مجلس الأعيان) وكان يعاون القضاة بعض الموظفين وقد تطورت وسائل الإثبات وهي شهادة الشهود واليمين والمحنة والكتابة .

٤)ضمانات العدالة :

أ - عقاب القاضى فى حالة انحرافه :

ب - تشديد العقاب على الادعاء الكاذب والشهادة الزور :

ج - الزام من يشاهد ارتكاب جريمة بالابلاغ عنها ، والا تعرض للعقاب .

د - تقرير حق التظلم الى الملك لكل شخص ، اذا عجز عن الحصول على حقه عن طريق المحكمة المختصة .

٥)نظام التجريم والعقاب في القانون العراقي القديم :

نظام التجريم فى العراق القديم

اولا : جرائم الاعتداء على المصلحة العامة :

١- جرائم الاعتداء على الذات الملكية والمساس بأمن الوطن

٢- الجرائم الدينية ٣- الجرائم الماسة بالعدالة ٤- الجرائم الادارية

ثانيا : جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال :

١- جريمة القتل ٢- جرائم الاعتداءات البدنية ٣- جريمة الاجهاض ٤- جرائم الاعتداء على العرض ٥- جريمة السرقة

نظام العقوبة فى العراق القديم

اولا : العقوبات البدنية :

١- عقوبة الاعدام ٢- عقولة المثلة ٣- العقوبات المشينة ٤- عقوبة الضرب ٥- عقوبة الاشغال الشاقة

ثانيا : العقوبات المالية :

١-عقوبة الدية ٢-عقوبة "المصادرة"

بنك الأسئلة

س١ : تكلم عن نظام العقوبة في العراق القديم ؟

س٢ : وضح اهمية دراسة القانون العراقي القديم ؟

س٣: اشرح مصادر القاعدة القانونية في العراق القديم ؟

س٤ :اكتب في جريمة القتل في القانون العراقي القديم ؟

س٥ : اشرح بالتفصيل نظام القضاء في القانون العراقي القديم ؟

س٦ : تكلم عن نظام الحكم في الدولة الموحدة في العراق القديم ؟

س٧ : وضح جرائم الاعتداء علي المصلحة العامة في القانون العراقي القديم ؟

س٨ : وضح التنظيم الإداري في القانون العراقي القديم في ظل الدولة الموحدة ؟

س٩ : اكتب في جرائم الاعتداء علي العرض وجرائم السرقة في القانون العراقي القديم ؟

نظام القانون الخاص فى العراق القديم

التنظيم القانوني للأحوال الشخصية في القانون العراقي القديم

س١٣ : اكتب في التنظيم الإجتماعي للسكان في بلاد النهرين ؟

التنظيم الاجتماعى للسكان فى العراق القديم

- من اهم السمات التي ميزت المجتمعات القديمة كافة سيادة فكرة الطبقية .
- فى المجتمع العراقى القديم نجد ملامح البناء الطبقى واضحة ، وانعكاساتها على المركز القانونى للاشخاص اكثر وضوحا ، فباستثناء اعضاء الاسرة المالكة ورجال الدين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات عديدة ، انقسم المجتمع الى : الاحرار والرقيق وطبقة وسطى بينهما تطلق علهيا النصوص تعتبر "الموشكينو" .

أولاً طبقة الأحرار

- ضمت هذه الطبقة اكثر المواطنين الاحرار ، وهم التجار وكبار ملاك الاراضى واصحاب الحرف ، واحتلت هذه الطبقة مركزا اجتماعيا متميزا بالنسبة لباقى الطبقات ، فهى من ناحية تلى طبقة الحكام ورجال الدين ، ومن ناحية ثانية تعلو على الطبقتين الاخريتين "الموشكينو والارقاء" كما احتل هذه الطبقة مركزا قانونا متميزا ، حيث كرس القانون العراقى القديم مكانة سامية لطبقة الاحرار ، فلهم حق تولى الوظائف العامة ، وتملك الاراضى الزراعية ، وممارسة الحقوق السياسية من خلال اشتراكهم فى المجالس البلدية ، كما ان القانون الجنائى كان يخفف العقاب اذا كان الجانى من الاحرار والمجنى عليه من طبقة الموشكينو او من طبقة العبيد ، بينما كان يشدد العقاب اذا كان المجنى عليه من طبقة الوشكينو او من طبقة العبيد ، بينما كان يشدد العقاب اذا كان المجنى عليه من طبقة الاحرار والجانى من طبقة الموشكينو .

ثانياً طبقة الموشكينو

- الطبقة الوسطى بين الاحرار والأرقاء ، وهذه الطبقة احتلت مركزا اجتماعيا اعلى من الرقيق وادنى من الاحرار ، وقد تكونت طبقة " الموشكينو" من : انصاف الاحرار ، ارقاء الارض ، العتقاء ، الموالى ، الفقراء ، صغار الجنود الخاضعين للقصر الملكى ، وقد احتلت طبقة " الموشكينو" مركزا قانونيا ادنى من طبقة الاحرار ، فإذا كانوا قد تساووا مع الاحرار فى القدرة على تملك الاموال والرقيق ، الا ان وضعهم الادنى يتضح فى نطاق القانون الجنائى حيث فرق فى العقاب بين طبقة الاحرار وطبقة الموشكينو ، ومن ناحية اخرى ، خفف القانون من التزاماتهم المالية ، تقديرا منه لضيق مواردهم الاقتصادية .

ثالثاً طبقة الأرقاء

- عرف المجتمع العراقى القديم نظام الرق منذ ابعد العصور ، مثله فى ذلك مثل كافة المجتمعات القديمة بشكل عام ، لأعتماد الناس على القوة البشرية كوسيلة وحيدة للانتاج .

مصادر الرق:

- كانت هناك مصادر متعددة للرق فى العراق القديم ، منها ما تعلق بواقعة الميلاد ، ومنها ما تعلق بالاسباب اللاحقة لها ، **فبالنسبة للاسباب المتعلقة بواقعة الميلاد** ، فالقاعدة فى العراق القديم ان الابن يتبع فى حالة الحرية والعبودية امه دون ابيه ، فابن الحرة حر ولو كان ابوه عبدا ، وابن الامه يكون عبدا ولو كان ابوه حرا
- **الاسباب اللاحقة لواقعة الميلاد** ، فقد تعددت هذه المصادر وكان الاسر فى الحرب هو المصدر الاول ، ثم عمليه الشراء من اسواق العبيد التى كانت منتشرة فى بلاد النهرين والحكم بعقوبة جنائية كان سبباً في الوقوع في الرق (مثل جريمة البلاغ الكاذب) والاعسار أي عدم الوفاء بالدين في الاجل المحدد كان يمكن الدائن من بيع المدين المعسر كرقيق وايضاً زوجة المدين واولاده لمدة محددة حددتها مدونة (حمورابي) بثلاث سنوات .

- من خلال احكام المدونات العراقية القديمة ، يتضح ان الرقيق كانوا صورة من صور الاموال ، حيث اوردتهم ضمن جمله ممتلكات الفرد او المعبد او الدولة ، وبالتالى كانوا محلا للحق ،
- **قد نظرت القوانين العراقية القديمة إلي الرقيق بإعتباره (شيئاً) مملوكاً لسيده من جهة** ، وكان القانون يحمى هذا الصورة من صورة الملكية بنفس طرق حمايه الاموال ، ولذلك جرت العادة على وضع وشم على اليد اليمنى للرقيق تمييزا له عن الاحرار من جهة ولبيان صاحبه من جهة اخر ، ومن يقوم بمحو ذلك الوشم يعاقب بقطع اليد ، وكان من حق السيد ان يتصرف فى العبد المملوك له بأى صورة من صور التصرف ، بمقابل او بدون مقابل ، وكان بيع العبد يتم بعقد مكتوب ، وكان السيد ضامنا للعيوب الخفية وللاستحقاق ، واذا هرب العبد كان لسيده استعادته ، ويعاقب من اخفى الرقيق الهارب او من سهل هروبه بعقوبة الاعدام **وبإعتبار الرقيق (شخصاً)** من جهة اخري تضمن القانون العراقي في عدة احكام انسانية فقد تم الاعتراف له بشخصية قانونية مقيدة بالحدود التي يسمح بها سيده وبالحق في الزواج وتكوين اسرة وممارسة حرفة يكتسب منها بإذن سيده والأموال التي يكتسبها العبد في هذه الحالة تسمي (الحوزة المالية للرقيق) وكان يستطيع ان يجري كافة التصرفات القانونية بالنسبة لهذه الأموال والتقاضي بشأنها وكانت الثروة التي يتركها العبد تقسم مناصفة بين سيده وورثته .
- **كان عتق الرقيق يتم بقوة القانون فى بعض الحالات** ، وبإرادة السيد فى حالات اخرى ، ومن اهم صور العتق بقوة القانون : حالة السيد الذى يستولد جاريته – اى يباشرها دون زواج – وينجب منها اولادا تصير (ام ولد) ولا يجوز للسيد بيعها وتكتسب حريتها بوفاته ، والاسير البابلى الذى تم استرقاقه بسبب الاسر فى الخارج يكتسب حريته اذا عاد به من اشتراه الى بابل بعد دفع الفدية الى هذا التاجر ،بالإضافة إلي القاعدة التي تقضي بعتق الرقيق بسبب الدين بعد مضي ثلاث سنوات وتنصرف القاعدة ليس فقط إلي المدين بل إلي زوجته وأولاده إن كانوا قد استرقوا بسبب دين الزوج أو الأب اما العتق الذى يتم بإرادة السيد فقد يتم بدون مقابل ، وقد يتم بمقابل وهو "العبد المكاتب" الذى يتفق مع سيده على عتقه مقابل دفع مبلغ من المال له ، ويتم العتق بقرار يصدر من القاضى كما تنتهي حالة الرق بتبني السيد لرقيقه وفي هذه الحالة يكتسب العتيق صفة المواطن الحر .

نظام الزواج فى العراق القديم

س ١٤ : وضح شروط عقد الزواج في العراق القديم ؟

اولا : شروط عقد الزواج :

أ- تراضى طرفى عقد الزواج :

- لقد ثار الخلاف بين الفقهاء حول موضوع التراضى فى عقد الزواج فى العراق القديم فمن النصوص ما يدل علي ان الزواج ينعقد بين اولياء الزوجين وهناك من ناحية ثانية نصوص تدل علي ان الزواج ينعقد بين الراغب في الزواج وولي الزوجة ومن ناحية ثالثة هناك نصوص تعطي المرأة حق ابرام عقد زواجها بنفسها
- قد حاول جانب من الفقهاء التقريب بين النصوص وازالة التضارب بينهما ، ففرقوا بين رضاء الرجل من ناحية ورضاء المرأة من ناحية آخرى ، ففيما يتعلق بالرجل ، ذهبوا الى ان رضاء الرجل المقبل على الزواج كان شرطا لصحة عقد الزواج ، بشرط ان يكون كامل الاهلية قادرا على التعبير عن ارادته .
- فى تلك الحالة ينعقد الزواج بينه وبين ولى الزوجة ، اما اذا كان الرجل المقبل على الزواج ناقص الاهلية او عديمها ، ففى تلك الحالة ينعقد الزواج بتراضى اولياء الزوجين ، فوالد الزوج هو الذى يبرم عقد الزواج مع والد الزوجة .
- بالنسبة للمرأة ، فقد ميز الشراح بين المرأة البكر ، المرأة الثيب ففيما يتعلق بالمرأة البكر ، فلم يكن لها ولاية تزويج نفسها ، بل كان لا بد من موافقة وليها ، فله ان يزوجها من يشاء متى يشاء وليس لارادتها اى دور فى هذا الصدد ، اما المرأة الثيب ، فقد كان رضائها شرطا لصحة عقد زواجها ، وليس للأب ان يجبرها على قبول زوجا رغم ارادتها ، وكان من حقها ايضا ابرام عقد زواجها بنفسها .

- كان الزواج يتم بعقد مكتوب ، وقد اختلف العلماء المعاصرون حول ما اذا كانت تلك الكتابة شرطا من شروط صحة العقد ام انها كانت وسيلة لاثبات العقد فقط ، وقد ذهب جانب من الفقهاء الى ان الكتابة كانت شرطا لصحة عقد الزواج ، ويترتب على عدم الكتابة عدم شرعية العلاقة وعدم ترتيب اى اثر قانونى لها ، بينما ذهب رأى ثان الى ان الزواج قبل عهد الملك "حمورابى" كان يتم شفويا ، وقد اراد ذلك الملك حماية حقوق المرأة الناشئة عن عقد الزواج فاشتراط الكتابة ليتم من خلالها تحديد حقوق المرأة على وجه الدقة ، وهكذا فإن الكتابة ليست شرطا لصحة عقد الزواج وانما وسيلة لبيان حقوق الزوجة ، وكان عقد الزواج المكتوب ليس رسميا ، ويتم فى حضور شهود ، ويتضمن بجوار الاتفاق على الزواج الهبات المالية التى صاحبت العقد وشروط وقوع الطلاق وعقوبة خيانة احد الزوجين للآخر
- وقد ثار خلاف بين العلماء حول دخول الزوج بزوجته هل هو شرط لانعقاد الزواج ام اثر من آثاره ؟ والرأى السائد ان دخول الزوج بزوجته لايعد شرطا من شروط انعقاد الزواج ، ولا من شروط صحته ، ولكنه يعتبر اثرا من الاثار التى تتولد عنه .

ب- موانع الزواج :

- تعد قرابة النسب الى درجة معينة مانعا من موانع الزواج ، الا انه القوانين العراقية القديمة لم تتضمن النص على درجة القرابة المانعة من الزواج وقد تمكن العلماء من التوصل الى ذلك عن طريق استقراء احكام القانون الجنائى التى تعاقب على الزواج بين الاقارب الاقربين ، واستقروا على ان المحارم كانوا الاصل وان علوا والفروع وان نزلوا ، كما استقر الرأى ايضا على ان التبنى كان مانعا من موانع الزواج ، كما وجدت بعض القواعد التى تشير الى تحريم الزواج بسبب المصاهرة ، ومن ذلك تحريم الزوج بزوجه الاب فى حالة انجابها اولاد ، وتحريم الزوج من زوجه الابن .
- اختلاف الطبقة الاجتماعية لم يكن مانعا من موانع الزواج فى القانون العراقى القديم ، فقد كان من الجائز ان يتم الزواج بين احد افراد طبقة الرقيق واحد فتيات طبقة الاحرار .
- كما ان اختلاف الجنسية لم يكن مانعا من الزواج فى العراق القديم ، وتدل الوثائق التاريخية على قيام زيجات بين اعضاء الاسرة المالكة واعضاء اسر مالكة من بلاد اجنبية .
- يبدو ان اختلاف العقيدة الدينية لم يكن يشكل مانعا من موانع الزواج فى العراق القديم ، ويدل على ذلك الزواج بين اعضاء الاسرة المالكة واعضاء الاسرة المالكة من بلاد اخرى ، رغم اختلاف معبودات كل من الطرفين .

ج- مدفوعات الزواج :

- كان الزواج فى العراق القديم يقترن بمدفوعات مالية ، وهى عبارة عن الالتزامات المالية التى يتم تأديتها بمناسبة الزواج ، وقد تكون تلك الالتزامات على عاتق الزوج واسرته ويسمى المهر ، كما قد تكون على عاتق الزوجة واسرتها وتسمى الدوطة .

١) تعريف المهر

- قدر من المال يدفعه الراغب فى الزواج او وليه ، الى ولى الفتاة او المرأة التى يرغب فى الزواج منها ، وكان المهر يدفع اثناء الخطبة ، بيد انه لم يكن يصبح ملكا للزوجة او وليها بصفة نهائية الا فى حالة اتمام الزواج وكذلك فى حالة عدم اتمام الزواج لسبب يرجع الى الخاطب ، اى اذا تم فسخ الخطبة بناء على طلب الخاطب او لسبب يرجع اليه فقد الحق فى استرداد المهر ، اما اذا فسخت الخطبة لسبب يرجع الى المخطوبة او وليها التزم الاخير بدفع ضعف المهر الى الخاطب .
- **قد ثار الخلاف بين العلماء حول التكييف القانونى للمهر** ← فذهب رأى اول الى ان المهر يعد "ثمن الطلاق" اى تعويض تحصل عليه المرأة فى حالة طلاقها ، ويرمى الى تأمين متطلبات معيشة الزوجة فى حالة طلاقها ، ويرد على ذلك الرأى بأن قيمة المهر كانت ضئيلة بحيث لا تجعله كافيا لمواجهة متطلبات معيشة الزوجة بعد الطلاق .
- بينما ذهب رأى ثان الى ان المهر يعد "ثمن شراء المرأة" فالزواج كان يأخذ فى الاصل صورة عقد شراء .

- الخاطب الذى يعدل عن اتمام الزواج يفقد ما دفعه من مهر واذا كان العدول من جانب ولى الفتاة رد ضعفه ، كما كانت الزوجة تعامل معاملة الاشياء المملوكة للزوج حيث يحق له بيعها وفاء لما عليه من ديون ، ويرد على ذلك الرأى بأن ضآلة مبلغ المهر فى بعض الاحيان لا يمكن معه القول بأنه ثمن لشراء المرأة ، يضاف الى ذلك ان المكانة التى كانت تتمتع بها المرأة فى العراق القديم تجعل من الصعوبة بمكان النظر اليها باعتبارها محلا للحق او شئ من الاشياء ، فقد كانت تتمتع بالاهلية القانونية الكاملة سواء قبل الزواج ام بعده ، ويذهب الرأى السائد بين العلماء الآن الى ان المهر هو احد مدفوعات الزواج ، فهو هبة معلقة على شرط اتمام الزواج وفى ذات الوقت مقابل ما تقدمه الزوجة واهلها من هبات .

٢) تعريف الدوطة او البائنة

- قدر من الاموال يدفعه ولى الفتاة المخطوبة اليها بمناسبة زواجها .
- عادة ما كان يتم دفعها وقت عقد الزواج ، الا انه لم يكن هناك ما يمنع من دفعها فى مرحلة لاحقة ، والغرض من هذه الدوطة هو الافادة من ريعها لمواجهة اعباء الحياة الزوجية ، وتعتبر اموال الدوطة ملكا للزوجة اثناء قيام رابطة الزوجية ، ولكنها محملة بشرط عدم جواز التصرف فيها ، والزوج هو الذى يتولى ادارة اموال الدوطة ، ويختلف مصير اموال الدوطة بعد انحلال الزواج باختلاف الحالات : فإذا انحلت الرابطة بوفاة الزوجة قبل زوجها آلت الدوطة الى اولادها ، فإذا لم يوجد اولاد آلت الى اسرتها ، اما اذا انحلت الرابطة الزوجية بوفاة الزوج او بطلاق المرأة فإنها تحتفظ بملكية الدوطة ، وعند وفاتها تؤول الى اولادها .
- اذا تزوجت المرأة بعد وفاة زوجها الاول او طلاقها منه اقتسم الاولاد جميعا اموال الدوطة دون تمييز بين اولاد الزوج الاول ام الثانى .

٣) المتعة :

- بجانب المهر والدوطة ، جرت العادة فى العراق القديم على ان يقرر الزوج لزوجته متعه ، وهى عبارة عن منح الزوجة حق الانتفاع ببعض اموال الزوج – منقولات او عقارات – فى حالة وفاته قبلها ، على ان تظل ملكية الرقبة للأولاد ويتم تقرير المتعة عند عقد الزواج أو أثنائه ويحرر بها عقد مكتوب ولا تستحق المرأة حق الإنتفاع بالمتعة إلا إذا تم الزواج فعلاً وتمت المعاشرة الزوجية ولكن ثبوت الحق بالإنتفاع لا يتحقق إلا عند موت الزوج مع بقاء الزوجة علي قيد الحياة وينقضي هذا الإنتفاع سواء بوقوع الطلاق أو بموت الزوجة قبل زوجها ورغم تقرير الزوج حق انتفاع لزوجته علي تلك الأموال بعد موته فإنه يظل طوال حياته صاحب ذلك المال له سلطة التصرف فيه ويعتبر جزء من ذمته المالية ويجوز لدائنيه توقيع الحجز عليه ضمن بقية أمواله وبذلك فإنه من الناحية الفعلية لن ينتقل إلي الأرملة بعد وفاة الزواج إلا ما يكون باقياً من تلك الأموال .

د- انماط الزواج :

- المبدأ السائد فى العراق القديم طبقا لمدونة "حمورابى" هو الزوج الفردى ، اى وحدة الزوجة ، ولم يكن تعدد الزوجات او التسرى سوى استثناء من القاعدة العامة .

قد كان فى استطاعة الرجل ان يتخذ لنفسه زوجة ثانية ، فى حالات اربع :

- **الحالة الاولى** ← حالة عقم الزوجة او عدم قدرتها على الانجاب ، ذلك ان الغرض الاساسى من الزواج هو انجاب الذرية .
- **الحالة الثانية** ← سوء سلوك الزوجة واهمالها فى زينتها ودأبها على التصغير من شان زوجها ، اى نشوز الزوجة ، وفى هذه الحالة يلزم ان يثبت الزوج نشوز الزوجة امام القضاء وان يحكم له القضاء بالحق فى الزواج من ثانية .
- **الحالة الثالثة**←اصابة الزوجة بمرض عضال وللزوجة الأولي في هذه الحالة ان تختار بإرادتها البقاء في منزل الزوجية أو تركه والعودة إلي منزل أسرتها فإن اختارت البقاء التزم الزوج بإعالتها طيلة حياتها .
- **الحالة الرابعة**← حالة الخلافة على الارامل ، حيث تشير بعض النصوص الى التزام الرجل بالزواج من ارملة اخيه

- كما ادى نظام الرق الى وجود ما يسمى بالمحظيات او التسرى ، ويقصد به العلاقة التى تنشأ بين الرجل وجاريته او بين الرجل وجارية زوجته التى اعطتها له لكى تنجب له اولادا نيابه عنها ، وهو نظام يجيزه القانون وتقره الاخلاق ، حيث تشير النصوص الى حق الرجل فى التسرى بمن يشاء من الجوارى دون ان يعتبر زانيا ، لأن شرط الزنا هو ان يتصل الرجل جنسيا بإمراة متزوجة ، والمركز القانونى للجارية يختلف كثيرا عن مركز الزوجة الشرعية ، وقد تدخل القانون لحماية السرية فى حالات معينة ، اذا انجبت الامة من سيدها ابناء فإنها تصبح "ام ولد" ويحرم على السيد بيعها ، وتكتسب حريتها هى وابنائها بقوة القانون عند وفاة السيد .

س١٥ : وضح الاثار المترتبة علي عقد الزواج في العراق القديم ؟

ثانيا : آثار عقد الزواج :

أ- آثار الزواج فى العلاقة بين الزوجين :

- التزام الزوجة بالاقتصار على زوجها ، فلا يجوز للزوجة ان تتخذ زوجا آخر طالما انها ما زالت طرفا فى رابطة زوجية ، ولا يقتصر الامر على منع الزوجة من اتخاذ زوج آخر وانما يمتد الى منع كل علاقة جنسية لها برجل آخر ، حيث ان ذلك يمثل جريمة تعرضها لجزاء يتسم بالشدة البالغة وعلى العكس من ذلك لم يكن الزوج ملزما بقصر علاقته على زوجته ، اذ كان له الحق فى اتخاذ زوجة ثانية والتسرى .
- كما ان واجب المعاشرة حق لكل من الزوجين وواجب عليه نحو الزوج الآخر ، والمعاشرة مقصودة لذاتها باعتبارها متعة ومقصودة باعتبارها وسيلة لتحقيق غرض آخر وهو انجاب الذرية ولكل من الزوجين مصلحة فى الحصول على هذين الغرضين .
- كان انجاب الذرية حق لكل من الزوجين ، ولهذا يجب على الزوجة تمكين زوجها من معاشرتها للحصول منها على الاولاد ، كما يجب عليها الامتناع عن كل ما من شأنه ان يحول دون حملها ، ولهذا تم تجريم اجهاض المرأة نفسها دون موافقة زوجها .
- يستتبع الزواج مساكنة كل من الزوجين زوجه الأمر الذي يقضي معيشتهما في مكان واحد وتشير نصوص قانون (حمورابي) إلي اقامة الزوجة في منزل زوجها وحقها في الاستمرار في الاقامة فيه بعد وفاة الزوج .ويستتبع واجب المساكنة وجوب انفاق الزوج علي زوجته .
- من واجب الزوجة طاعة زوجها ، ان تأتمر بأوامر زوجها وتنتهى عما نهى عنه ، ولكى تكفل الشرائع للزوج قيام الزوجة بواجبها فى طاعته ، اعطته الحق فى تأديبها ، فللزوج ان يؤدب زوجته اذا أخلت بواجباتها نحوه .
- كانت المرأة تتمتع بمجرد بلوغها سن الرشد بكامل اهليتها القانونية ولم يكن الزواج يمثل قيدا على اهلية المرأة ، فقد كانت اهلا لتملك الاموال واجراء مختلف التصرفات القانونية فى اموالها بحرية تامة دون الحصول على اذن الزوج او اجازته ، ولها ان تمارس التجارة ، وبذلك فقد كان المبدأ السائد فى بلاد النهرين هو مبدأ استقلال الذمم المالية بين الزوجين ، بمعنى ان كلا منهما يحتفظ بأمواله الخاصة التى كان يمتلكها قبل انعقاد الزواج .علي ان هذا المبدأ يرد عليه استثناء يتمثل في الأموال التي يكتسبها أي منهما وتؤول إليه اثناء قيام رابطة الزوجية ذلك ان هذه الاموال تخضع لنظام الملكية المشتركة بين الزوجين ويترتب علي اعمال هذا المبدأ والإستثناء معاً أن الزوج لا يلتزم بالتعهدات أو الإلتزامات التي تبرمها الزوجة قبل الزوج اما الزوجة فهي تسأل عن التزامات الزوج قبل الزواج حيث يتم اعتبارها متضامنة معه أصلاً إلا انه يمكنها ان تتخلي عن مسئوليتها بالنسبة لديون زوجها الناشئة قبل عقد الزوج اذا اشترط عدم مسئوليتها عن ذلك في عقد الزواج أما بالنسبة للأموال المشتركة فإن الزوجين كليهما يكون مسئولاً بالتضامن عن الديون التي تنشأ أثناء قيام رابطة الزوجية هذه المسئولية التضامنية خولت الدائن حق وضع يده علي زوجة المدين كرهن لحين وفاء الزوج المدين بالدين .
- تنشئ رابطة الزوجية للزوج سلطة من نوع ما علي زوجته بيد انها ليست سلطة مطلقة بل كانت مقيدة بحالات معينة فكان للزوج ان يسترق زوجته إذا قصرت في واجباتها الزوجية كما كان له ان يبيعها في حالات معينة كما في حالة خيانتها له

ب- آثار الزواج فى العلاقة بين الوالدين والاولاد :

- تعطى القواعد القانونية للأب سلطة على الاولاد ، وتنتقل هذه السلطة الى الام بعد وفاة الاب او للاخوة البالغين ويبدو ان هذه الولاية كانت تظل قائمة طالما بقي الأولاد يعيشون في كنف الأسرة ولا تنتهي إلا في حالة زواجهم واستقلالهم في معيشتهم عن أوليائهم .
- يترتب على الزواج كقاعدة نسبة الوالد الى ابيه .
- واذا كانت التشريعات فى العراق القديم لم تشر الى واجب الاب فى الانفاق على اولاده ، الا انه ليس ثمة شك فى انه كان يتحمل بهذا الواجب ، فالاب هو الذى يدفع المهر لابنه لتمكينه من الزواج .
- القت التشريعات المختلفة فى بلاد النهرين على الاولاد واجب احترام الوالدين .
- قد حرمت القوانين فى بلاد النهرين على الاب بيع ابنائه ، ما لم يكن ذلك على سبيل العقوبة فى بعض الحالات الخاصة التى نص عليها القانون مثل حالة جحود الابن لأبيه او انكاره لأبوته له ، كما حرمت عليه ايضا حرمانهم من الارث او انقاص نصيبهم من التركة .
- كانت شرائع بلاد النهرين تأخذ بمبدأ " المسئولية التضامنية " فى العلاقة بين الآباء وابنائهم ، فكان الاولاد مسئولين عن ديون ابائهم واحيانا عن جرائم .
- كان الاولاد يسألون عن ديون ابيهم ، فإذا لم يقم المدين بالوفاء بالدين فى موعده ، للدائن ان يستولى على احد ابنائه ويحتفظ به فى بيته ليفيد من عمله بما يعوضه عن الدين .

س١٦ : اشرح اسباب انتهاء رابطة الزواج في العراق القديم ؟

ثالثا : انتهاء رابطة الزواج :

أ- غيبة الزوج :

لا تعد غيبة الزوج فى شرائع بلاد النهرين سببا كافيا لانحلال الزواج الا اذا توافرت ثلاثة شروط هى :

- **الشرط الأول←** انقضاء مدة طويلة على غيبة الزوج ، فالزواج لا ينحل بمجرد الغيبة ، بل ان الغيبة تعد مجرد دليل على ان الغائب قد مات.
- **الشرط الثاني ←** ان يكون غياب الزوج بإرادته ، فالزواج لا ينحل نتيجة لغياب الزوج الا اذا كان غيابه برغبته ، كأن يهجر المدينة بمحض ارادته ، اما اذا كان غياب الزوج رغما عنه ، كأن يكون اسر فى حرب وترك لها مورد رزق ، فلا ينحل الزواج .
- **الشرط الثالث ←** ان يترك الزوج زوجته بدون نفقه ، فقد اشترطت شرائع بلاد النهرين لانحلال الزواج بسبب غيبه الزوج ان يترك الزوج الغائب زوجته بدون مورد رزق تتعيش منه .
- إذا عاد الزوج الغائب فإن اثر تلك العودة يختلف بإختلاف سبب الغيبة فإذا كانت غيبة الزوج لسبب خارج عن إرادته كوقوعه في الأسر فلدي عودته تعود إليه زوجته حتي ولو كانت قد تزوجت من رجل اخر وانجبت منه أولاداً أما إذا كانت غيبة الزوج بناء علي رغبته كهجرة للمدينة فإذا عاد في تلك الحالة فليس له أي حق علي زوجته وإذا كانت قد تزوجت فلا يستطيع المطالبة بإعادتها إليه ويستمر زواجها الثاني صحيحاً ومنتجاً لأثاره .

ب- الطلاق :

- تنتهى رابطة الزوجية فى القانون العراقى القديم بالطلاق ، وقد كان لكل من طرفى الرابطة الزوجية الحق فى انهاء هذه الرابطة بالطلاق ، بيد ان حق الزوج فى هذا الصدد كان حقا مطلقا لا يقيده قيد ولا يخضع لرقابة القضاء ، اما حق الزوجة فى طلب الطلاق فقد كان حقا مقيدا بأسباب محددة على سبيل الحصر تكلفت القوانين بإيضاحها ، وان يتم ايقاع الطلاق عن طريق القضاء .
- كانت اسباب الطلاق تختلف باختلاف الطرف الذى يرغب فى انهاء رابطة الزوجية ، فقد كان للزوج الحق فى ان يطلق زوجته لأى سبب يراه كافيا لذلك ، منها : ان ترتكب الزوجة اثما او اخطاء فاحشة ، وفى هذه الحالة لا يكون لها الحق فى اى تعويض ، ويحق للزوج ايضا طلاق زوجته العاقر ، وفرض القانون على الزوج فى هذه الحالة ان يقدم الى مطلقته "حوزة مالية" لتواجه بها اعباء الحياة بعد الطلاق فضلا عن حقها فى استرداد اموال الدوطة .

- الزوجة فقد كان من الضرورى وجود سبب يبرر لجوءها الى القضاء طالبة تطليقها من زوجها ، ومن هذه الاسباب : الخطأ الجسيم من جانب الزوج ، مثل الخيانة الزوجية او دأبه على تحقيرها والتصغير من شأنها ، واذا مرضت الزوجة بمرض عضال ، فلها الحق فى الانفصال عن زوجها او طلب الطلاق فى غير هذه الحالات المحددة ،فإن هى هجرته دون سبب مشروع قضى عليها بالموت غرقا .

القيود الواردة علي الطلاق :

- اذا كان القانون العراقى القديم قد اعطى الزوج الحرية الكاملة فى ايقاع الطلاق ، الا ان تلك الحرية وردت عليها الكثير من القيود التى جعلت من الطلاق أمرا نادر الحدوث من الناحية العملية ، وهذه القيود اما قيود عملية او اتفاقيه ، او قانونية .

١- **القيود العملية←** تتمثل فى الاعباء المالية التى تترتب على ايقاع الطلاق حيث يلتزم الزوج برد الدوطة ، بالاضافة الى الانفاق على مطلقته واولاده وان يعطيهم مبلغ من المال يتناسب مع مكانته الاجتماعية ليواجهوا متطلبات الحياة .

٢- **القيود الاتفاقية←** عبارة عن الشروط التى كانت تتضمنها عقود الزواج والتى تنص على الزام الزوج فى حالة طلاق الزوجة بدفع مبلغ من المال على سبيل التعويض لها .

٣- **القيود القانونية←** كانت عبارة عن النصوص التشريعية التى حدت من حرية الزوج فى ايقاع الطلاق فى حالات معينة ، مثل منع الزوج من طلاق زوجته المريضة بمرض عضال والزامه بإبقائها فى منزل الزوجية والانفاق عليها طيلة حياتها .

- كذلك حرمان الرجل الذى يتزوج من الفتاة التى اغتصبها من الحق فى تطليقها ما بقيت على قيد الحياة .
- لا يتطلب ايقاع الطلاق شكلا معينا او القيام بإجراءات محددة ، بل يكفى ان يعلن الزوج الذى يريد طلاق زوجته ، عن ارداته صراحة او ضمنا ، ومثال الطلاق الصريح ان يقول الزوج لزوجته صراحة " انت لست زوجتى " ، ومثال الطلاق الضمنى ، قيام الزوج بقطع طرف رداء زوجته اشارة الى انتهاء الحياة الزوجية معها ، اما اذا كانت الزوجة هى الراغبة فى الطلاق ، فكان يتعين عليها اللجوء الى القضاء حتى يمكن التثبت من ان ادعائها يتفق ونصوص القانون التي تجيز لها الطلاق وأنها لم ترتكب أي خطأ أو اثم من جانبها تستحق عليه العقاب وقد جرت العادة على تحرير وثيقة تفيد حدوث الطلاق ولم يكن تحرير هذه الوثيقة شرطا لوقوع الطلاق ، بل كانت وسيلة لاثبات وقوع الطلاق .
- **يترتب على ايقاع الطلاق بعض الآثار فيما بين الطرفين** ، فيستتبع الطلاق التزام الزوج برد البائنة الى زوجته ، وقد يتضمن عقد الزواج شرطا يقضى بتخلى المرأة عن بائنتها فى حالة لجوئها الى تطليق زوجها ، كما تضمنت معظم شرائع بلاد النهرين النص على الزام الزوج اعطاء زوجته قدرا من المال بمناسبة طلاقها " متعة الطلاق " كما كانت المطلقة لها الحق فى حضانة اولادها وبعد الطلاق يحق لكل من الرجل والمرأة اللذين تم طلاقهما الدخول فى رابطة زواج جديدة .

ج- وفاة احد الزوجين :

- تنتهى رابطة الزوجية فى القانون العراقى القديم بوفاة احد طرفى رابطة الزوجية .

قد نظمت التشريعات العراقية القديمة انتهاء رابطة الزوجية بالوفاة من ناحيتين :

- **الناحية الاولى←** مركز الزوج الباقى على قيد الحياة .
- **الناحية الثانية←** الآثار المالية التى تترتب على الوفاة .

١-مركز الزوج الباقي علي قيد الحياة :

- كان للزوج الباقى على قيد الحياة ان يتزوج مرة اخرى ، وهذه الحق مطلق من كل قيد بالنسبة للزوج ، ويختلف الامر بالنسبة للزوجة التى توفى عنها زوجها ، حيث كان حقها فى عقد زواج جديد خاضعا لعدة قيود ، فالزوجة التى توفى عنها زوجها دون ان تنجب منه اولادا اجازت لها التشريعات العراقية القديمة ان تعقد زواجا ثانيا بعد مضى سنتين من وفاة زوجها الاول ، اما الزوجة التى توفى عنها زوجها وكان لها اولاد منه فلا يجوز لها الزوج الا بعد استئذان المحكمة فإذا اذنت لها يتم حصر اموال الزوج المتوفي ويعهد بإدارتها إلي الأرملة وزوجها الجديد وتكون تلك الأموال غير قابلة للتصرف فيها حيث تخصص لتربية أولاد الأرملة من زوجها الأول وكذلك ألزم القانون الأشوري الأرملة بالتزوج من أخ أو من ابن زوجها المتوفي .

٢-الاثار المالية التى تترتب على وفاة احد الزوجين :

- تتمثل فى : فى حالة وفاة الزوج ، تسترد الارملة بائنتها ، كما تحصل على العطية التى قررها لها الزوج حال حياته ، اما فى حالة وفاة الزوجة ، فإن اولادها يقتسمون بائنتها فيما بينهم ، وان لم يكن لها اولاد آلت الى اسرتها كما يحق لزوجها ان لم يكن لها اولاد ان يسترد ما دفعه من صداق .

س١٧ : تكلم عن نظام التبني والميراث والوصية في العراق القديم ؟

نظام التبنى والميراث والوصية فى العراق القديم

أولاً نظام التبنى

- يمثل التبنى بالنسبة للمجتمعات البشرية التى تأخذ به ، نظاما قانونيا ووسيلة ترمى الى خلق رابطة بنوة مصطنعة بين شخصين تؤدى الى تطبيق احكام البنوة الطبيعية .
- قد كان هذا النظام منتشرا فى بلاد النهرين وكان وسيلة لتحقيق اغراض متعددة تتمثل فى : علاج انعدام الذرية لدى بعض الاسر الذين لم ينجبوا اطفالا .
- كذلك من اهداف التبنى ان يكون للشخص خلف يتولى القيام بالشعائر الدينية وخاصة عبادة الاسلاف وتقديم القرابين ، او تبنى فتاة يمكن ان تكون زوجة فى المستقبل لأحد ابناء الاسرة .وكانت رابطة التبني تنشأ إما عن عقد بين طرفين المتبني ومن له الولاية علي الشخص المتبني أو المتبني نفسه أو ينشأ بتصرف بالإرادة المنفردة إذا كان المتبني هو الشخص الذي يقوم فعلاً برعاية الشخص المتبني وقد كان التبني قبل اصدار (حمورابي) لمدونته ينشئ مراكز عقدية وبصدور مدونة (حمورابي) اصبح التبني ينشئ مراكز قانونية أي مراكز تستند مباشرة في اغلب أحكامها إلي نصوص المدونة.
- نظرا للاغرض المتعددة التى كان يحققها نظام التبنى فى بلاد النهرين ، لم يشأ المشرع البابلى ان يقيد منه ، ولذلك لم يشترط أية شروط تتعلق بأشخاص التبنى ، فالتبنى حق للرجل والمرأة ، وسواء أكان من يريد التبنى متزوجا او غير متزوج ، له اولاد ام لا ، كما لا يشترط ان يكون على مستوى مادى او مركز اجتماعى معين ، وبالنسبة للشخص المراد تبنيه يجوز ان يكون ذكرا او انثى ، طفلا او بالغا ، حرا او عبدا ، له والدين طبيعين ام لا .
- فيما يتعلق باثار التبني يلاحظ ان التبني الحقيقي يلبس المتبني ثوب الابن الشرعي للمتبني وينتقل بالتالي إلي سلطته وتكون له نفس الحقوق الإرثية تماماً كالأولاد الشرعيين وفي المقابل يفقد المتبني كل حقوقه الإرثية من أسرته الأصلية .
- إذا تنكر الابن بالتبني لمن تبناه يقطع لسانه اما اذا بحث الابن بالتبني عن بيت والده الطبيعي وكره من تبناه وذهب إلي بيت ابيه الطبيعي تقلع عينيه .
- إذا تم التبني صحيحاً فلا يجوز لأسرة المتبني الأصلية ان تطالب بإعادته إلا إذا ثبت ان اسرته بالتبني لا تعامله معاملة الابن الحقيقي .

ثانياً نظام الميراث

- نظمت قوانين بلاد النهرين موضوع الميراث على نحو دقيق فكانت التركة تؤول بحسب الاصل الى الابناء الذكور للمتوفى بالتساوى ، ويقتصر الارث على الابناء الشرعيين ، اما ابناء الجوارى فلا يحصلون على نصيب من التركة مالم يقر الاب بنسبهم ، ويقوم ابناء الفرع مقام الاصل فى الميراث ، فابن الابن يرث نصيب ابيه المتوفى حال حياة الجد ، ولم يكن للأب حق حرمان هؤلاء الابناء من الميراث الا اذا توافرت ثلاثة شروط : ان يكون الابن قد اتى خطأ جسيم يستوجب عقوبة الحرمان من الميراث ، ان يكون ذلك حدث منه للمرة الثانية ، وان يتم التحقق من ذلك عن طريق القضاة .

- لم يتناول قانون " حمورابى " احكاما حول حقوق البنات الارثية ، الامر الذى دفع غالبية الشراح الى الاعتقاد بأن البنات استبعدن كليه من الميراث ومن ثم لم يكن لهم نصيب معلوم فى تركة ابيهم ، وعللوا هذا الحرمان على اساس دينى باعتبار ان الاولاد الذكور هم الملزمين بإقامة الشعائر الدينية فى اطار عبادة الاسلاف ، ومن ناحية اخرى على اعتبار ان البنات قد حصلن على البائنة او الدوطة عند زواجهن وكانت الدوطة بمثابة تعجيل للبنت بنصيبها من الميراث .ولهذا ففي الحالات التي يموت فيها الاب دون تقرير دوطة للإبنة كانت تعطي حصة من الميراث ويكون لها حق الانتفاع بها فقط وإذا لم تكن البنت قد تزوجت التزم اخوتها بتقرير دوطة مناسبة لها عند زواجها ومن الثابت ان البنت كانت ترث في تركة ابيها اذا كانت من طبقة معينة من طبقة الراهبات .
- فى حالة عدم وجود الفرع الوارث من الذكور تؤول التركة الى الاخوة الذكور .
- لم يكن للارملة نصيب فى تركه زوجها المتوفى ، اذ ان حقها يتمثل فى البقاء فى منزل الزوجية والعيش على ما تدره اموال الدوطة وما خصصه لها الزوج فى صورة متعة .
- من الجديد بالملاحظة فى هذا الصدد ، ان الوارث فى قانون "حمورابى" يعتبر خلفا عاما للمورث ، يخلفه فى حقوقه والتزاماته ، وهذه الخلافة تتقرر بحكم القانون دون حاجة الى اعلان الوارث قبوله للتركه .والقواعد التي سبق الاشارة إليها تطبق بالنسبة لتركة الزوجة المتوفاة إذا كان لها أولاد اما إذا لم يكن لها اولاد عادت ثروتها إلى اهلها بعد ان يخصم الزوج قيمة المهر .

ثالثاً نظام الوصية

- قيد قانون " حمورابى " حرية الشخص فى الايصاء بماله حمايه للورثة ، وقد يعمد المورث الى تقسيم تركته بين ابنائه حال حياته ، وقد يعمد الى تقسيمها فيما بينهم عن طريق الوصية .

س١٨ : اشرح الإلتزامات والعقود في العراق القديم ؟

نظام الإلتزامات والعقود في القانون العراقي القديم

الاحكام العامة للالتزامات فى العراق القديم

- على الرغم من ان المجتمع العراقى القديم ازدهرت فيه التجارة بسبب موقعه الجغرافى ، مما ادى الى الانفتاح على العالم الخارجى وبالتالى الى كثرة المعاملات ، الا ان المشرع العراقى القديم لم يحاول صياغة نظرية عامة للالتزامات او العقد .
- يدل ذلك على ان المجموعات القانونية لم تكن تستهدف تجميع كل القواعد القانونية السارية وقت صدورها ، بل كانت تهدف الى تقرير حلول لمسائل فرعية معينة كانت محل غموض او موضع اعتراض مع ترك غيرها من المسائل لحكم العرف السائد ، يبرر البعض ذلك القصور التشريعى بأن المبدأ الذى ساد فى العقود فى العراق القديم هو "الرضائيه" ومؤدى هذا المبدأ ان المشرع يترك تنظيم امور التعاقد لإرادة الافراد .
- وازاء ندرة النصوص التشريعية فى هذا المضمار ، قام الباحثون باستقراء الوثائق المثبتة للمعاملات اليومية بين الافراد ، حيث قد تم العثور على آلاف العقود التى تغطى مختلف جوانب الحياة القانونية من بيع وهبة ورهن وإجارة .
- **قد اختلف الشراح حول تحديد طبيعة العقد فى بلاد النهرين** ، هل هو عقد رضائى ومن ثم يتم صحيحا ومنتجا لآثاره بمجرد تراضى طرفى العقد بتبادل التعبير عن الارادة ؟ ام هو عقد عينى يرتكز على امر آخر يقترن بالتعبير عن الارادة مثل تسليم الشئ محل الالتزام ؟ ام هو عقد شكلى يتطلب اقتران التعبير عن الارادة بقسم معين او تطلب القانون افراغها فى الفاظ محددة وبطريقة معينة فيكون العقد شكليا ؟ فذهب البعض الى انه كان عقدا شكليا ، اذ ان ثمة اجراءات معينة كان يجب استيفاؤها عند اجراء العقد ، حيث ان عدم كتابة العقد يؤدى الى بطلان التعامل ، وهذا الرأى مجافيا لحقائق الاشياء ، فالمجتمع العراقى القديم لم يكن مجتمعا زراعيا مغلقا ، بل كان مجتمعا تجاريا تكثر فيه المعاملات والمبادلات التجارية ، وازاء ذلك ليس من المتصور ان يقيد القانون التصرفات القانونية التى يجريها الافراد بقيود شكلية ، لأن التجارة تقتضى السرعة فى المعاملات والثقة فى المبادلات .

- بيد ان ← الرأى الراجح يذهب الى ان العقد فى بلاد النهرين كان تصرفا رضائيا ، ينعقد بمجرد تلاقى الايجاب والقبول الصادر من طرفى العقد دون حاجة الى تسليم او شكلية معينة .
- من خلال لوحات العقود التى تم العثور عليها لوحظ انها احتفظت بقدر كبير من التماثل والتطابق ، حيث يذكر فى البداية محل التصرف ثم اسماء الطرفين المتعاقدين ثم مضمون التصرف فالشهود واخيرا التاريخ ، ومن ناحية اخرى كانت لوحات العقود تدون بواسطة كتبة متخصصين ، وكان الكتبة فى العادة من الكهنة
- الكتابة ليست ركنا فى العقد ، بل كانت مجرد وسيلة للإثبات تفوق ماعداها من وسائل الاثبات ، ولذلك لم يكن وجود لوحة العقد فى حد ذاتها شرطا لصحة التصرف المدون بها ، كذلك الامر بالنسبة للشهود ، لم يكن حضورهم شرطا لازما لصحة التصرف ، بل كان وسيلة للاثبات فقط .
- اذا نشأ الالتزام صحيحا وجب على المدين تنفيذه ، سواء بالقيام بعمل او بالامتناع عن عمل ، وحتى يضمن المتعاقدين تنفيذ كل منهما لالتزامه كان يتم تضمين العقد شرطا جزائيا يوقع على من يخل بتنفيذ التزامه ، وكان المدين مسئولا عن تنفيذ الالتزام فى ماله وشخصه ، فذمته المالية كانت ضامنة للوفاء بالتزامة ، فإذا لم تف امواله جاز التنفيذ على شخصه ، حيث كان للدائن حق استرقاق المدين المعسر ، بيد ان الشرائع المختلفة فى بلاد النهرين احاطت هذا الحق بالعديد من الضمانات فقررت انتهاء حالة الرق بسبب الدين بمرور ثلاث سنوات من تاريخ الاسترقاق بسبب الدين كما قرر قانون (حمورابي) معاقبة الدائن الذي يسئ معاملة مدينه الذي استرقه او قيامه بتعذيبه حتي الموت .

س١٩ : تكلم عن عقد البيع في العراق القديم من حيث طبيعته وأركانه وأثاره ؟

احكام بعض العقود الهامة فى العراق القديم

اولا : عقد البيع :

- يعد عقد البيع اهم العقود واكثرها انتشارا فى الحياة العملية ، كما يعد ايضا من اكثر التصرفات القانونية التى تم العثور بصددها على وثائق تفوق كل التصرفات الاخرى ، ولا يعنى ذلك ان العادة قد جرت فى بلاد النهرين على افراغ كل عقد بيع فى الشكل الكتابى ، فالغالبية العظمى من البيوع كانت تتم فى صورة شفوية ، اما وثائق البيع التى عثر عليها الاثريون فكانت تتعلق بأكثر تلك البيوع اهمية ، ومحلها اشياء ذات قيمة كبيرة مثل الاراضى والمنازل والعبيد .

قد ثار خلاف بين الفقه حول تحديد طبيعة البيع فى بلاد النهرين:

- الرأي الأول ← ذهب بعض الفقهاء الى ان البيع فى بلاد النهرين لم يكن عقدا منشئا للالتزامات ، بل كان تصرفا فوريا يتضمن تسليم الشئ المبيع ودفع الثمن فى الحال ، فالملكية تنتقل بقوة القانون بمجرد دفع الثمن ، وعلى المشترى ان يحوز الشئ المبيع دون مطالبة البائع بالتسليم ، وبعد ان تطورت الظروف الاقتصادية ، تم الالتجاء الى الحيلة او الافتراض القانوني لامكان تأجيل الثمن ، ففى حالة تأجيل دفع الثمن كان يذكر فى عقد البيع ان الثمن قد دفع بالفعل ، ثم تحرر وثيقة اخرى بالثمن تصوره على انه عقد قرض صادر من البائع لصالح المشترى او فى صورة وديعة .
- الرأي الثاني ← يذهب الرأى الراجح بين الفقهاء الى ان البيع فى بلاد النهرين كان يتم فى صورة عقد رضائى ، يعقد بإتفاق الطرفين وينشئ فى الحال التزامات متبادلة على عاتق كل من الطرفين ، فهناك من الوثائق التى تم العثور عليها ما يدل دلالة قاطعة على وجود البيع مع تأجيل الثمن ، دون اللجوء الى حيلة عقد القرض .

اركان عقد البيع :

عقد البيع له اركان ثلاثه : التراضى ، المحل ، الثمن .

- الركن الاول ← التراضى ويعنى الاتفاق بين البائع والمشترى على الشئ المبيع (المحل) والثمن ، فالبيع عقد رضائى يتم بمجرد تراضى البائع والمشترى .
- الركن الثانى ← المحل اى الشئ المبيع ، والبيع يرد اساسا على الاشياء المادية الداخلة فى دائرة التعامل ، وهذه الاشياء يمكن ان تكون منقولات او عقارات ، والمنقولات يمكن ان تكون اشياء معينة بالذات كالحيوانات والعبيد ، كما يمكن ان تكون اشياء معينة بالنوع مثل كمية من الغلال ، اما العقارات فكانت عادة شيئا معينا ومحددا مثل الحقول والمنازل ، ويشمل محل العقد الشئ المبيع وملحقاته دون حاجة للنص عليها فى العقد .
- كان البيع يمكن ان يرد ايضا على بعض الاشياء المعنوية مثل الوظائف او المناصب الكهنوتية

- **الركن الثالث←** هو الثمن ، اى المقابل النقدى الذى يدفعه المشترى الى البائع نظير الشئ المبيع ويعد ركن اساسي من اركان البيع وهو ايضاً معيار تمييزه عن المقايضة ، فالبيع هو مبادلة مال بثمن نقدى بينما المقايضة هو مبادلة مال بمال ، ويتخذ الثمن النقدى صورة مقدار من الفضة مقدار بالاوزان المتعارف عليها فى بلاد النهرين .
- كقاعدة عامة كان المشترى يدفع الثمن عند ابرام العقد ويعد استلامه لوثيقة عقد البيع بمثابة مخالصة من البائع بقبض الثمن ، وليس هناك ما يمنع من تأجيل الثمن كله او بعضه الى موعد لاحق .

أثار عقد البيع :

اذا استوفى عقد البيع اركانه ، تولدت عنه آثار هامة تتمثل فى :

١ - انتقال ملكية الشئ المبيع من البائع الى المشترى :

انتقال الملكية هو الاثر الرئيسى لعقد البيع ، وكان يشترط لانتقال الملكية شرطان :

- **الشرط الاول ←** ان يكون البائع مالكا للشئ المبيع ، وكان المشترى يحصل من البائع على سندات الملكية للتأكد من ملكية البائع للشئ المبيع .
- **الشرط الثانى←** ان يكون البائع اهلا للتصرف والاهلية المطلوبة هنا هى اهلية الاداء اى القدرة على ابرام التصرفات القانونية ، واذا كانت القواعد المتعلقة بأهلية الاداء فى شرائع بلاد النهرين غير معلومة تماما حتى اليوم ، الا ان قانون " حمورابى " اورد قيودا على حرية التصرف فى حالات معينة ، منها ان الارملة لا تستطيع ان تتصرف بالوصية فى الاموال التى حصلت عليها من زوجها الا لاحد الابناء ، وان الجنود والموظفين لا يستطيعون التصرف فى الاراضى التى حصلوا عليها من الملك على سبيل الانتفاع .

٢ - ضمان الاستحقاق :

- التزام يقع على عاتق البائع بضمان استحقاق الشئ المبيع ، وبالدفاع عن المشترى ضد اى ادعاء من الغير بوجود حقا له على الشئ المبيع ، وفى بادئ الامر كان ضمان الاستحقاق لا ينشأ الا اذا تم النص عليه صراحة فى عقد البيع ، وفى عهد "حمورابى" اصبح هذا الضمان يتولد تلقائيا من العقد باعتباره اثرا من آثاره دون حاجة للنص عليه ، وطبقا لقانون " حمورابى " اذا استطاع الغير الذى رفع دعوى الاستحقاق على المشترى ان يثبت دعواه ، واستطاع المشترى فى ذات الوقت ان يثبت عقد البيع ، أعتبر البائع سارقا وعوقب بالموت

٣ - ضمان العيوب الخفية :

- يترتب على عقد البيع التزام البائع بضمان العيوب الخفية الموجودة فى الشئ المبيع ، وتعطى تلك العيوب للمشترى الحق فى فسخ عقد البيع ، وقد نص قانون "حمورابى" صراحة على التزام البائع بضمان العيوب الخفية فى عقود البيع الواردة على الرقيق ، فالمشترى له الحق فى فسخ عقد البيع واعادة العبد الى صاحبة اذا اصاب العبد داء الصرع خلال شهر من تاريخ البيع .

س٢٠ : تكلم عن عقد الإيجار في العراق القديم ؟

ثانيا : عقد الايجار :

- يعد عقد الايجار من عقود المدة التى ترد على الانتفاع بالشئ المستأجر ، ويمكن القول ان معيار التمييز بين البيع والايجار ان البيع من شأنه ان ينقل ملكية الشئ محل التعاقد من البائع الى المشترى اما الايجار فلا يؤدى الى نقل الملكية وانما يؤدى الى قيام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشئ على الوجه المتفق عليه بينهما مقابل التزام المستأجر بدفع الاجرة .

قد اختلف الفقهاء حول تحديد الطبيعة القانونية لعقد الايجار :

- **الرأي الأول ←** ذهب الى ان عقد الايجار فى بلاد النهرين تصرف فورى الاثر لا يترتب عليه أيه التزامات ، حيث يتعاصر تسليم الشئ محل العقد للمستأجر للانتفاع به مع دفع الاخير للاجرة وقت ابرام العقد .
- **الرأى الثاني(الراجح بين الفقهاء)←** فقد ذهب الى ان عقد الايجار فى بلاد النهرين يعد عقدا رضائيا يولد التزامات متبادلة على عاتق كل من طرفيه ، فمن خلال الوثائق التى تم العثور عليها يتضح ان الانتفاع بالشئ يكون لاحقا على تحرير العقد ، كما ان دفع الاجرة ، يتم بعد بدء الانتفاع بالشئ بفترة طويله (بعد جني المحصول مثلاً حيث كانت الأجرة نسبة معينة من المحصول) فالإجارة إذاً عقد رضائي ينعقد بمجرد تراضي الطرفين وينشئ إلتزامات متبادلة علي عاتق كل منهما كما لا يلزم لإنعقاده اية اجراءات شكلية فالكتابة ليست شرطاً لصحة العقد.

صور عقد الإيجار:

عرفت بلاد النهرين ثلاثة صور للايجار ، هى : ايجار الاشياء ، ايجار الاشخاص ، ايجار الصنعة .

١ - ايجار الاشياء :

- ترد اجارة الاشياء على العقارات كالاراضى والبساتين والمنازل ، كما ترد ايضا على المنقولات كالحيوانات والسفن والعربات ، وقد اهتمت القوانين العراقية القديمة اهتماما بالغا بإجارة الاراضى الزراعية نظرا للدوار الهام الذى لعبته فى الحياة الاقتصادية ، حيث كان يتم استثمار الاراضى المملوكة للقصر والمعابد او الافراد عن طريق اجارتها .

وقد ميزت النصوص القانونية بين صورتين من صور ايجار الاراضى :

- **الصورة الاولى "الاجارة العادية"** ← فيها يلتزم المستأجر بدفع اجرة محددة يتم الاتفاق عليها وقت التعاقد ، وكانت مدة الايجار عادة سنة ، وكانت الاجرة تحدد وفقا للمساحة ، فيتم الاتفاق على دفع كذا اردب من القمح او الشعير عن كل فدان .
- **الصورة الثانية " المزارعة "** ← فيها يتم اقتسام المحصول بين المؤجر والمستأجر وفق نسبة معينة ، فإذا كان الايجار واردا على ارض زراعية يحصل المستأجر على نصف او ثلثى المحصول ، واذا كان الايجار واردا على بساتين يحصل المستأجر على ثلث المحصول فقط .
- يعد ايجار المساكن من الصور الهامة لايجار الاشياء ، وكان العقد يتضمن اسماء الاطراف ومدة الايجار والاجرة , وكذلك بعض الشروط المتعلقة بالاصلاحات الضرورية ومسئولية المستأجر عن الاضرار التى يسببها للعين المستأجرة ، ومسئولية المؤجر فى حالة انهاء العقد قبل المدة المحددة وكان ايجار المساكن يعقد عادة لمدة سنة وكانت الاجرة تدفع في نهاية المدة وجري العمل غالباً علي ان يقوم المستأجر عند التعاقد بدفع مبلغاً مثل ثلث أو نصف الأجرة وكان المؤجر يقوم بالإصلاحات الضرورية علي نفقة المستأجر

٢ - ايجار الاشخاص :

- عرف القانون العراقى القديم ايجار الخدمة او ما يطلق عليه فى القوانين المعاصرة " عقد العمل " حيث يؤجر العامل عمله لصالح رب العمل ، وينعقد هذا العقد بين العامل "المؤجر" وصاحب العمل "المستأجر" لمدة محددة نظير اجر معين ، ويختلف الامر فى الحالات التى يكون فيها العامل خاضعا لسلطة غيره ، كالعبد والصبى ، حيث ينعقد العقد بين رب العمل وصاحب السلطة على العامل وكان صاحب السلطة علي العامل هو الذي يقوم بقبض الأجرة ويلتزم بوضع العامل تحت تصرف رب العمل .
- كان عقد العمل ينعقد لمدة سنة او شهر وفي بعض الأحيان لمدة يوم واحد وكان من حق الطرفين الاتفاق علي ان يكون لكل منهما الحق في انهاء العقد في أي وقت
- كانت الاجرة تدفع اما نقدا فى صورة فضة ، واما عينا فى صورة قمح او شعير ، وفى بعض الحالات كان رب العمل يلتزم بالاضافة الى دفع الاجرة بكساء العامل او اطعامه ، وقد وضع "حمورابى" حدا ادنى لأجور العمال الزراعيين والرعاة وعمال اليومية ، لحمايتهم ضد استغلال ارباب العمل .

٣ - ايجار الصنعة :

- **يبدو ان** ← ايجار الصنعة او "عقد المقاولة " كان منتشرا فى بلاد النهرين ، والدليل على ذلك ما خلفته حضارة تلك البلاد من اثار عديدة تشهد على انتشار وتقدم الحرف المختلفة .
- يتمثل محل العقد فى تنفيذ عمل معين بطريق المقاولة مثل بناء منزل او اصلاح سفينة او نقل بضاعة ، مقابل اجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين او محددة قانونا ، وتتم الصنعة بواسطة المؤجر "المقاول" على شئ يقدمه المستأجر "رب العمل" ويلتزم المقاول بتنفيذ العمل فى المدة وبالطريقة المتفق عليها ، ويعد التزام المقاول فى هذا الصدد التزام بتحقيق نتيجة ، ومن ثم فإنه يتحمل تبعة عمله حتى تسليم الشئ ، وفى بعض الاحيان يظل مسئولا عن عمليه بعد التسليم .

ثالثا : عقد القرض :

- **تعريف عقد القرض←** عقد يلتزم بمقتضاه شخص يسمى المقترض ، ان يتسلم من شخص آخر يسمى المقرض ، كمية من شئ معين على ان يرد اليه كمية مماثلة من نفس الشئ فى الاجل المحدد ، وعقد القرض من العقود العينية ، حيث ان التسليم يمثل ركن اساسى فيه وهو يرد على الاشياء المثلية التى يحل بعضها محل بعض فى الوفاء .

كان عقد القرض من العقود الشائعة فى بلاد النهرين ، وكان له صورتان :

- **الصورة الاولى (القرض المجانى او القرض بدون فائدة) ←** يلتزم فيه المقترض برد شئ مماثل لما اقترضه دون زيادة
- **الصورة الثانية (القرض بفائدة)←** فيه يلتزم المقترض بأنه يرد الى المقرض محل القرض بالاضافة الى قدر زائد من المال وهو الفائدة والقاعدة ان تحديد الفائدة يتم باتفاق الطرفين عند التعاقد ، مع الالتزام بالحد الاقصى لسعر الفائدة المحددة قانونا .
- قد اختلف الحد الاقصى لسعر الفائدة بحسب ما اذا كان محل القرض نقودا او شعيرا ، ففى الحالة الاولى كان الحد الاقصى لسعر الفائدة ٢٠% وفى الحالة الثانية كان سعر الفائدة يتراوح ما بين ٢٠% و٣٣% .
- قد تضمن قانون " حمورابى " العديد من الوسائل التى تهدف الى حماية المدين والتخفيف عنه ، فعاقب الدائن الذى يقرض بسعر اعلى من الفائدة القانونية بفقدان حقه فى المطالبة بالدين ، كما اعطى للفلاح المدين فى حالة الفيضان والجفاف ، الحق فى الاعفاء من دفع الدين وفوائده فى تلك السنة .

س ٢١ : اكتب في نظام الملكية في القانون العراقي القديم ؟

نظام الملكية في القانون العراقي القديم

- يعتبر حق الملكية من الحقوق العينية التى تمثل سلطة مباشرة لشخص على شئ مادى معين بالذات ، ويتميز حق الملكية عن غيره من الحقوق العينية بأنه يخول صاحبة مزايا ثلاث ، وهى : استعمال الشئ ، واستغلاله ، والتصرف فيه ، وهذه المكنات الثلاث هى اوسع سلطات يمكن ان يعطيها حق عينى لشخص على شئ ، ولذلك يعتبر حق الملكية اوسع الحقوق العينية نطاقا .
- **بيد ان←** ذلك لا يحول بيننا وبين محاولة الوقوف على مدى اقرار القانون العراقى القديم لحق الملكية ، والمكنات التى كان يخولها هذا الحق لصاحبه .

تعاصر اشكال الملكية في العراق القديم

- ذهب العلماء الى ان نظام الملكية قد تطور بصورة حتمية ، حيث بدأت الملكية فى المجتمعات الاولى كملكية جماعية ، ثم تطورت الى ملكية للاسرة ثم الى ملكية فردية ، بيد ان هذا التطور لم يسير بهذا التتابع فى بلاد النهرين ، حيث تعاصرت تلك الاشكال المختلفة للملكية فى كل عصر من العصور التى مرت بها حضارة تلك البلاد ، مع غلبة احدى تلك الاشكال على بقية الاشكال الاخرى للملكية .
- **لقد ساد نظام الملكية الجماعية المصطبغة بالصبغة الدينية فى العصر السومرى** ، وكانت الاراضى تعد ملكا لإله المدينة وينوب عنه الكهنة فى استغلال تلك الاراضى والوفاء بحاجة المعابد والسكان .
- **قد ظهرت ملكية الاسرة بعد قيام الدولة الاكدية** ، كما وجدت بجانبها الملكية الفردية ، فالارض كانت تعتبر مملوكة للأسرة التى يمثلها شيوخها ، مع جواز التصرف فيها لاجنبى من غير افراد الاسرة مع تقرير حق الاسترداد لافراد الاسرة

- **وساد نظام الملكية الفردية فى العصر البابلى القديم** ، وكانت تشمل العقارات والمنقولات على حد سواء ، وكان للشخص سلطة مطلقة على ما يملكه تتيح له استعماله واستغلاله والتصرف فيه .ومع ذلك فقد ظلت ملكية الأسرة تلقي بظلالها في هذا العصر ايضاً حيث لم يكن من الجائز نقل ملكية العقارات إلي الإناث عن طريق الميراث حتي لا تخرج تلك العقارات من نطاق الأسرة إلي شخص غريب عنها ومنها ايضاً تقرير حق الشفعة لأقارب البائع إذا كان المشتري غريب عن الأسرة وكان حق الشفعة يخول اقارب البائع امكانية استرداد الشئ المبيع والحلول محل المشتري كما ان الملكية الجماعية لم يتم القضاء عليها نهائياً في هذا العصر حيث وجدت ملكية جماعية للعشيرة أو القبيلة
- قد عادت الملكية الجماعية الى الظهور واحتلت المكانة الاولى فى عصر الاحتلال الكاشى ، فكانت الارض مملوكة ملكية جماعية للقبيلة ، حيث كانت كل قبيلة تختص بمنطقة معينة ، ويقوم رئيس القبيلة بتقسيم تلك الاراضى وتوزيعها على الاسر ، ويكون للاسرة على هذه الاراضى حق الاستعمال والاستغلال ، بينما تظل ملكية الرقبة للقبيلة ، ثم تطور هذا النظام بشكل تدريجى نحو الاخذ بنظام ملكية الاسرة والملكية الفردية ، حيث تحولت ملكية القبيلة الى ملكية مشتركة بين افراد الاسرة ، ثم تحولت بعد ذلك الى ملكية فردية واصبح لكل فرد من افراد الاسرة حصة يملكها من اموال الاسرة ملكية فردية ويستطيع التصرف فيها كيفما يشاء .
- فى العصرين البابلى الحديث والفارسى ، استمرت الملكية الجماعية على نحو ما كان سائدا فى العصر الكاشى ، فكانت اراضى بعض القرى تعد ملكا للقبيلة او العشيرة ، ويقوم شيخ القبيلة او العشيرة بتقسيمها الى حصص وتوزيعها على الاسر التى تشملها القبيلة او العشيرة .

صور الملكية فى العراق القديم

اولا : ملكية المعابد :

- لعبت المعابد دورا هاما فى الحياة الاقتصادية فى بلاد النهرين ، حيث كانت المعابد تمثل وحدات اقتصادية مستقلة ، وكانت تضم بجانب الكهنة موظفين وفلاحين وحرفيين , وكان كل معبد يمتلك ثروت ضخمة سواء من العقارات ام المنقولات ، وكانت تلك الاموال تعد ملكا لإله المعبد ، ويستخدم ريعها فى الانفاق على الكهنة ، وتقديم المساعدات فى شكل قروض منخفضة الفائدة او بدون فائدة فى بعض الاحيان .
- قد اتبعت عدة اساليب فى استثمار الاراضى المملوكة للمعبد ، فجزء من تلك الاراضى كان يزرع بطريقة جماعية تحت رئاسة كبير الكهنة ، الذى كان يحدد لكل فرد من جماعة المعبد نصيبه فى الاعمال المشتركة ، وكان يعاونه مساعد يشرف على المخازن والادارة ، اما الجزء الثانى من تلك الاراضى ، فكان يوزع فى صورة حصص على افراد اعضاء المعبد لاعالتهم ، اما الجزء الثالث ، فكان يتم اعطاؤه لمزارعين فى مقابل اجرة تتمثل فى جزء من المحصول تتروح نسبته بين سدس وثلث المحصول .

ثانيا : ملكية القصر :

- كان للملك فى بلاد النهرين املاكا شاسعة ، ومصدر هذه الاملاك ، يتمثل فى الاراضى التى كان يرثها الملك عن الملوك السابقين ، والاراضى التى كان يستولى عليها الملك نتيجة لفتوحاته ، او التى كان يصادرها من النبلاء او الامراء ، بالاضافة الى ما كان يحصله من ضرائب ، وكانت الاراضى الملكية تضم اعدادا ضخمة من الماشية ، التى كانت تدر ايرادات ضخمة تزيد من ممتلكات القصر ، وكانت ايرادات هذه الاملاك تستخدم فى الانفاق على القصر الملكى والحاشية ، واقامة المرافق العامة ، وتجهيز الجيوش ، وقد تشكلت ادارة خاصة لادارة املاك القصر .
- لقد استخدمت هذه الادارة عدة وسائل لاستغلال الاراضى المملوكة للقصر ، فكانت تقوم بتقسيمها الى قطع صغيره وتعطيها لمستأجرين يقومون بزراعتها فى مقابل اجرة عبارة عن جزء من المحصول تدفع سنويا ، كذلك استخدمت الطرق الاجبارية لزراعة الاراضى المملوكة للقصر ، عن طريق تقسيم العمال الى مجموعات وكان لكل مجموعة رئيس مسئول عنها ، وهؤلاء العمال يعملون على سبيل الاجبار ، وكان هؤلاء العمال يقومون فى البداية بزراعة الاراضى المملوكة للجنود ، ثم استخدمهم الملك بعد ذلك فى زراعه ارضه ، وهؤلاء العمال كان وضعهم يشبه وضع المزارعين من ناحية كونهم يدفعون اتاوة على سبيل الاجرة ، ولكنهم يختلفون عن المزارعين من ناحية ان الملك كان يمدهم بكل ما يلزم لزراعة الارض لعدم وجود موارد مالية تحت ايديهم .

ثالثا : الاقطاعيات :

- جرت العادة فى بلاد النهرين على ان يقطع الملك جنوده بعض الاراضى اقطاع استغلال كراتب لهم على خدمتهم فى الجيش وهذه الارض كانت تخرج عن دائرة التعامل ، فلا يجوز التصرف فيها ، ولكنها كانت تنتقل الى ورثة الجندى ، وكان اقطاع الجند وسيلة فعالة فى حسن استغلال اراضى الدولة ، وقيام المقطعين بتسهيل حصول الدولة على الضرائب واداء السخرة والخدمة فى الجيش .
- وبجانب اقطاعات الجند جرى الملوك على اقطاع بعض الموظفين بعض الاراضى كراتب لهم ، مقابل قيامهم بالاشراف على استغلال وادارة الاراضى المملوكة للدولة او الملك ، وكان هذا الاقطاع اقطاع استغلال موقوتا بحياه الموظف ، ولذلك كان لا يجوز التصرف فى هذه الارض فضلا عن عودتها الى الدولة بوفاته ، ومع الزمن اصبحت الارض تنتقل من حيث الواقع الى ورثة الموظف ، وانتهى الامر بأنها اصبحت تورث بحكم القانون .

رابعا : الملكية الفردية :

- عرفت بلاد النهرين الملكية الخاصة منذ اقدم العصور ، ولم تقتصر تلك الملكية على المنقولات ، بل شملت العقارات ايضا ، وهناك من الشواهد ما يدل على وجود الملكية الخاصة بالنسبة للعقارات منذ وقت مبكر ، ويبدو ان نظام الملكية الخاصة كان يتلائم مع احتياجات المجتمع فى بلاد النهرين القائم على الاقتصاد الحر والتبادل التجارى .
- تعطى الملكية الخاصة للمالك سلطات مطلقة على الشئ محل الملكية ، فهو يستطيع استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، بيد ان تلك الحرية ورد عليها بعض القيود التى تعد من الآثار المتبقية عن ملكية الاسرة ، مثل حق الاسترداد او حق الشفعة الذى يعطى لأقارب البائع – الى درجة معينة – الحلول محل المشترى ، ويحصل طالب الاسترداد على الارض المبيعة اذا قام بدفع الثمن الذى دفعه المشترى خلال مدة معينة .

حماية الملكية والقيود الواردة عليها فى العراق القديم

أولاً: حماية حق الملكية :

حظيت الملكية فى بلاد النهرين بحماية فعالة ، سواء من الناحية الدينية او من الناحية القانونية:

- **من الناحية الدينية** ← كان حق الملكية تحميه الآلهة ، فأملاك المعابد كانت تعتبر ملكا لإله المعبد ، ومن ثم فمن يعتدى عليها يتعرض لانتقام الاله كما ان الحدود الفاصلة بين الحقول كانت محلاً لشعائر دينية لإضفاء الحماية الدينية عليها فقد جرت العادة علي نقش رسوم لعدد من الالهة علي النصب الفاصل بين الحقول.
- **من الناحية القانونية** ← كانت الدولة تشرف على تثبيت ملكية الافراد للاراضى ، عن طريق منحهم وثيقة على شكل لوحة فخارية يحدد فيها اسم المالك وحدود الارض المملوكة له والسبب الذى تم بمقتضاه اكتساب ملكية هذه الارض ، وتقوم هذه الوثيقة بدور الاشهار وكذلك الاثبات عند الاقتضاء ، ومن ناحية اخرى ، تم حماية الملكية قانونا عن طريق دعوى الاسترداد ، فللمالك الذى فقد حيازته حق اللجوء الى القضاء مطالبا باستردادها .

ثانياً: القيود القانونية علي حق الملكية :

- اذا كان القانون العراقى القديم قد اعترف بالملكية ، واحاطها بالعديد من وسائل الحماية ، الا انه وضع عليها بعض القيود القانونية
- **القيد الاول** ← يتمثل فى حق الاسترداد او الشفعة ، الذى يعطى لاقارب البائع – الى درجة معينة – او جيرانه الحق فى الحلول محل المشترى واستعادة الارض المبيعة .
- **القيد الثاني** ← يتمثل في الارتفاقات القانونية وهي عبارة عن حقوق عينية مقررة على عقارات لصالح العقارات المجاورة، مثل حق المجرى وحق المسيل ، وقد نظمت تشريعات بلاد النهرين هذا الحق تنظيما دقيقا ، والزمت المالك الذى يقع حقله بجوار مصدر المياة بالسماح بمرور المياة فى ارضه لرى ارض الجار .

تذكر أن

أولاً: التنظيم القانوني للأحوال الشخصية في العراق القديم :

- **التنظيم الإجتماعي** ← انقسم المجتمع إلي طبقات (طبقة الأحرار – طبقة الموشكينو – طبقة الرقيق)
- **نظام الزواج** ← يشترط في عقد الزواج:

١- تراضي طرفي عقد الزواج .
٢- موانع الزواج (قرابة النسب – التبني – المصاهرة)
٣- مدفوعات الزواج (المهر – الدوطة البائنة –المتعة).
٤- اسباب انتهاء رابطة الزواج (غيبة الزوج – الطلاق – وفاة احد الزوجين)

ثانياً: نظام الإلتزامات والعقود في العراق القديم

العقود كانت رضائية تتم بتلاقي الإيجاب والقبول وأهم العقود في بلاد النهرين :

١- عقد البيع واركانه التراضي والمحل والثمن ويترتب علي عقد البيع أثار هامة وهي انتقال ملكية الشئ المبيع من البائع إلي المشتري وضمان الإستحقاق والعيوب الخفية .
٢- عقد الإيجار عرفت بلاد النهرين ثلاثة صور للإيجار (إيجار الأشياء – إيجار الأشخاص – إيجار الصنعة)

ثالثاً: نظام الملكية في بلاد النهرين

- لقد تعاصرت الملكية الجماعية وملكية الأسرة والملكية الفردية في العراق في كل عصر من العصور وصور الملكية هي (ملكية المعابد - ملكية القصر - الاقطاعيات - الملكية الفردية)

س١ : وضح شروط عقد الزواج في بلاد النهرين ؟

س٢ : تكلم عن نظام الملكية في القانون العراقي القديم ؟

س٣: اكتب في الأحكام العامة للإلتزام في العراق القديم ؟

س٤ : اشرح الاثار المترتبة علي عقد الزواج في بلاد مابين النهرين ؟

س٥ : اكتب في التنظيم الإجتماعي للسكان في العراق القديم ؟

س٦ :تكلم عن نظام التبني والميراث والوصية في العراق القديم ؟

س٧ : تكلم عن عقد البيع في بلاد النهرين مبيناً طبيعته واركانه واثاره ؟

س٨ : تكلم عن عقد الإيجار في بلاد ما بين النهرين مبيناً طبيعته وصوره ؟

س٩ : وضح اسباب انتهاء رابطة الزواج في بلاد النهرين (العراق القديم)؟

القانون اليهودي

الفهرس

السؤال	الصفحه
س١: وضح المراحل التى مر بها تاريخ بنى اسرائيل ؟	ص٤
س٢: اكتب في طوائف المختلفة في اليهود ؟	ص٦
س٣: وضح مصادر الشريعة اليهودية ؟	ص٧
س٤: اكتب في فلسفة وخصائص القانون اليهودي القديم ؟	ص٨
س٥ : تكلم عن نظام الحكم في القانون اليهودي القديم ؟	ص١٠
س٦: تكلم عن التنظيم الإداري في القانون اليهودي القديم ؟	ص١١
س٧ : تكلم عن نظام القضاء في القانون اليهودي القديم ؟	ص١٢
س ٨ : تكلم عن نظام التجريم والعقاب فى القانون اليهودى القديم ؟	ص١٣
س٩ : اكتب في نظام العقاب عند اليهود ؟	ص١٤
س١٠ : وضح خصائص نظام التجريم والعقاب في القانون اليهودي القديم ؟	ص١٥
س١١ : كان الرقيق والاجانب لايكتسبون الشخصية القانونية عند اليهود . وضح ذلك ؟	ص١٦
س١٢ : تكلم عن نظام الأسرة في القانون اليهودي القديم ؟	ص١٧
س١٣ : أخذ القانون اليهودي القديم عدة أنماط للزواج . وضح ذلك ؟	ص١٨
س١٤ : وضح اسباب انقضاء رابطة الزوجية في الشريعة اليهودية ؟	ص ٢٠
س١٥: تكلم عن احكام الميراث والوصية في القانون اليهودي القديم ؟	ص٢٢
س١٦: تكلم عن نظام الألتزامات والعقود في القانون اليهودي القديم ؟	ص ٢٣
س١٧: تكلم عن نظام الملكية عند اليهود القديم ؟	ص٢٤

القانون اليهودي القديم

هويـــة اليهـــود ومصادر القاعدة القانونية اليهودية

أصل نشأة اليهود

أصل ومدلول بعض التسميات التي أطلقت على اليهود

أولا: العبرانيون:

- هي أقدم التسميات التي أطلقة على اليهود, وتعني الجماعة التي من نسل (إبراهيم) عليه السلام.
- من المعروف أن (إبراهيم) عليه السلام كان أول من دعا (عبراني) في التوراة.
- يرى الباحثون إن (إبراهيم) سمى (عبراني) لأنه عبر النهر, الفرات أو نهر الأردن, بينما ذهب رأى ثاني إلى أن التسمية ترجع إلى (عابر) حفيد (سام) اكبر أبناء (نوح) أصل الجنس البشري في التوراة بعد الطوفان, وهو احد أجداد (إبراهيم)، وذهب رأي ثالث إلى أن كلمة (عبري) ترجع إلى وصف الأصل الغالب على هذه المجموعة البشرية هو التنقل والترحال والبداوة.

ثانيا:بنو إسرائيل:

- أطلقت هذه التسمية على جانب من العبرانيين, وهم سلالة (يعقوب) عليه السلام . فقد أنجب (إبراهيم) ولدين هما (إسماعيل) و(إسحاق) وأنجب هذا الأخير (عيسو) و(يعقوب) وأنجب (يعقوب) اثنا عشر ولد والذين كونوا فيما بعد الأسباط أو القبائل الإثنى عشر لبني إسرائيل وبعد ذلك يكون المقصود ببني إسرائيل من تناسلوا من الإثنى عشر ابنا من أبناء (يعقوب).
- إذ يقررون أن الله هو الذي أطلق على(يعقوب) اسم (إسرائيل) , وبذلك تعد تسمية اليهود ببني إسرائيل تسمية إلهية أطلقها الرب عليهم بسبب إخلاص يعقوب وجهاده مع الله.

ثالثا: اليهود:

- ذهب غالبية الباحثون إلى أن تسمية (يهود) ترجع إلى الابن الرابع ليعقوب المدعو بيهوذا حيث تروى التوراه أن (موسى) عليه السلام لما رتب بني إسرائيل وضع في مقدمتهم سلالة أو سبط يهوذا وهو الحاكم لسائر أبناء أبية الأحد عشر بتقديم أبيه له, وظل كذالك حتى مات, إلى أن انقسمت مملكتهم بعد وفات سليمان علي السلام إلى قسمين مملكة يهوذا ومقرها أورشليم في جنوب كنعان, وتتكون من سبطي يهوذا وبنيامين ومملكة إسرائيل ومقرها السامره في الشمال, وتتكون من الأسباط العشرة. وبعد سقوط دولة إسرائيل على يد الأشوريين دخل من بقى منهم في طاعة ملوك يهوذا ويقيل للواحد من هم يهودي ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فأصبحت لفظة يهود اعم من بني إسرائيل لان كثيرا من أجناس العرب والروم والفرس وغيرهم صاروا يهوذا.
- بينما ذهب رأي آخر إلى أن اليهودية دين انتسب به بعض من بني إسرائيل إلى موسى ويقال هاد الرجل أي رجع وتاب , وأطلق على اليهود هذا الاسم حين تابوا عن عبادة العجل لقول موسى عليه السلام لربه "أنا هدنا إليك" أي رجعنا وتضرعنا. وقد ذهب رأي ثالث إلى إن التسمية إنما كانت لأنهم كانوا يتهودون, أي يحركون عند قراءة التوراة.

س١ : وضح المراحل التى مر بها تاريخ بنى اسرائيل ؟

الجذور التاريخية لليهود

- اليهود قوم ساميون لا يختلفون اختلافا كبيرا ولا يتميز عن غيرهم من الساميين من سكان آسيا وقد كونوا خليطا من سلالات كثيرة, فلا يمكن التسليم بوجود جنس نقي في منطقة تعد ملتقى الحضارات , سكانها أجناس مختلفة , خاصة وان حياتهم كانت غير مستقرة قائمة على أساس الترحال والتنقل من مكان إلى آخر مما أدى إلى اختلاطهم بغيرهم من الشعوب وربما تميزت الحضارة اليهودية من غيرها من الحضارات القديمة بالناحية الدينية و محاولتهم أن يثبتوا أنهم شعب الله المختار مما أعطاهم شئ من الإنفراد والاستقلال وجعل لتاريخهم وجهة , فكرية ودينية مختلفة عن تاريخ الحضارات الأخرى .
- إذا استعرضنا تاريخ (بني إسرائيل) يمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل تاريخية هامة هي :
- مرحلة التنقل والترحال، ومرحلة الاستقرار وتكوين الدولة ومرحلة الانقسام والتشرد .

أولا : مرحلة التنقل والترحال:

- تبدأ هذه المرحلة في بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد عندما هاجر" إبراهيم" عليه السلام وأتباعه إلي أرض كنعان، حيث أقاموا بها جانب الشعوب السامية الاخري التي سبقتهم إليها. ويبدو أن أقدم تلك الجماعات المهاجرة كانوا الفينيقيون الذين استقروا علي الساحل في منطقة(لبنان) الحالية. وإلي الجنوب نزلت قبائل عربية أخري، أشهرها الكنعانيون، واستقرت علي ضفة نهر الأردن الغربية وفي اتجاة البحر، وقد سميت هذه المنطقة- وهي منطقة فلسطين الحالية- باسمهم، فأصبحت تدعي أرض كنعان، وفي الشمال الشرقي كانت تعيش قبائل الآراميين الوافدة من حوض الفرات بعد ازدياد الهجرات إلي تلك المنطقة، وهذه المنطقةهي (سوريا) الحالية.
- في شرق الأردن كانت هناك ثلاث ممالك صغيرة، تلك الممالك من الشمال إلي الجنوب " عمون" و" مؤاب" و" أدوم"، وترتبط تلك الممالك تماما الآراميين وتربطهم بهم روابط النسب والمصاهرة، وقد عاش " بنو إسرائيل" في أرض كنعان حياة بداوة، في شكل مجموعة من القبائل الرحل التي تعيش في الخيام ويشتغلون بالرعي ويتنقلون من مكان إلي آخر. وقد كانوا قبائل متفرقة لا تجمع بينهم سوي رابطة العصبية القبلية، فضلا عن وحدة الاصل ووحدة اللغة. كما تذكر التوراة انه لما حل الجدب بارض كنعان أتحه " بنو إسرائل" إلي مصر حيث حطو رحالهم في" جيوشن" (محافظة الشرقية حاليا) ويري الرأي الراجح بين العلماء أن تلك الهجرة قد حدثت أثناء غزو" الهكسوس" لمصر .
- قد تمتع " بنو إسرائل" في بداية دخولهم مصر بمركز متميز، وعلي الرغم من ذلك، لم يتمكن اليهود من الاندماج مع المصريين، وفضلوا المعيشة في عزلة والتمسك بتراثهم وأصولهم الأجنبية، تلك العزلة كان مفادها النظر إليهم من جانب المصريين نظرة شك وريبة، وقد زاد من تلك النظرة أيضا تعاون " بني إسرائيل" مع الملوك الهكسوس الأجانب. كل هذا أدي إلي أن يقوم الحكام الوطنيون بعقاب " بني إسرائل" بعد طرد الهكسوس، في هذه الظروف القاسية والاضطرابات العصبية ولد" موسي" عليه السلام، وانتهي بهم الامر إلي الهجرة إلي كنعان والخروج من مصر. وبعد خروج " بني إسرائيل" من مصر، ظلوا يتجولون في صحراء سيناء أربعين سنة، حيث كلم " موسي" ربه ونزلت عليه من الله تعالي " الوصايا العشر" التي كانت نواة التوراة، ثم اتجهوا إلي كنعان وتوفي " هارون" ومن بعده " موسي" قبل أن يصل اليهود إلي كنعان. وخلف " موسي" في زعامة اليهود ملكهم " يوشع" .
- قد أغار اليهود بقيادته، علي كنعان حيث اشتبكوا في قتالهم مع سكانها وهم من الشعوب السامية، فضلا عن اقتتالهم مع شعب آخر نزح إلي أرض كنعان هم قبائل الفلسطينين، وهذه القبائل من شعوب البحر التي استوطنت ساحل كنعان في القرن الرابع عشر قبل الميلاد وأسسوا بها أهم مدنه الساحلية " غزة" عسقلان أشدود، عكرون، يافا وأصبحت كنعان تسمي فلسطين نسبة إلي هذه القبائل، وانتهي الامر باليهود إلي الاستيلاء علي بعض أجزاء متفرقة من أرض ساحل فلسطين الشمالي في أيدي الكنعانيين، وساحلها الجنوبي في أيدي الفلسطين. وظل شرق الأردن في أيدي العمونيين والمؤابيين. ويعد احتلال " بين إسرائيل" لمناطق من أرض كنعان حدثا هاما في تاريخ " اليهود"، لأنه كون أمة من أشتات من البشر .

ثانيا: مرحلة الاستقرار وتكوين الدولة:

- ترتب علي الخصومة التي قامت بين " بني إسرائيل" وشعوب كنعان- وخاصة الفلسطنيين- إلي نموذج روح التضامن بينهم، وتحالف قبائلهم فيما بينهم، حتي أختير" شاؤول". ملكا عليهم، فأرسي قواعد أول دولة لليهود في بعض أجزاء فلسطين، وأحرز بعض انتصارات على الفلسطينيين، حتي قتل هو واثنين من أبنائه علي يد الفلسطينيين.
- بعد موت " شاؤول" خلفه في الملك " داود" ، وهو من نسل " يهوذا" وقد توجته قبيلة يهوذا ملكا عليها في مدينة " حبرون" وبعد ذلك انضمت بقية قبائل " بني إسرائيل" برضاها إلي مملكته، واتخذ من " أورشليم" عاصمة لدولته بعد أن انتزعها من أيدي أصحابها وهم " اليبوسيين "، وفيها بني قلعة وقصرا له علي جبل الثريا، وبعد وفاة الملك " داود" خلفه ابنه " سليمان" وفي عهده بلغت الدولة أعلي درجات قوتها ومجدها. وقد استفاد " سليمان" من الظروف السياسية والاقتصادية المواتية .
- قد تفشي النظام الإقطاعي في مصر، وانتاب الضعف بابل وآشور، كما أن تحالفه مع " صور" مكنه- بفضل جيشه القوى- من مراقبة التجارة بين البحر المتوسط وبلاد النهرين، فتدفق الذهب علي خزائنة فبني أول هيكل لليهود في أورشليم. وهكذا ظهرت الدولة اليهودية في عهد " سليمان" بمظهر قوة دولية ذات شأن .

ثالثا: مرحلة الانقسام والتشرد:

- بعد وفاة " سليمان" عليه السلام، لم تتفق القبائل اليهودية علي من يخلفه، حيث عاد التفرق والشقاق من جديد، وانقسمت المملكة إلي دولتين: مملكة إسرائيل في الشمال وعاصمتها السامر (مدينة نابلس الحالية) ومملكة يهوذا في الجنوب وعاصمتها أورشليم. وقد كان أول من حكم مملكة إسرائيل" يربعام بن نباط" الذي كان نواة لمملكة يهوذا. ولهذا كانت مملكة إسرائيل أكبر من حيث المساحة حيث بلغت ثلاثة أمثال مساحة دولة يهوذا، وقد نظمت هذه الدولة لنفسها عبادة خارج مدينة أورشليم.
- قد انهارت هذه الدولة حينما استولي " سرجون" ملك آشور علي مدينة السامرة، وأصبحت مملكة إسرائيل مجرد ولاية تابعة لدولة آشور. أما مملكة يهوذا فقد كان أول من حكمها " رحبعام بن سليمان" والذي بايعه سبط يهوذا وحده، وكانت مملكة يهوذا أقل من مملكة إسرائيل من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان، وقد مضي علي هذه المملكة الملك البابلي " نبوخذ نصر" وعندما سقطت بابل في أيدي الفرس، بقيادة ملكهم " قورش"، بفضل مساعدة اليهود له، خيرهم بين العودة إلي أورشليم إلا قليل معظمهم من الفقراء المتدينين والكهنة المتحمسين .
- في عام٣٣٢ ق.م استولي" الإسكندر الأكبر" على يأورشليم، ودخلت فلسطين في نطاق الإمبراطورية الإغريقية وظل اليهود فاقدين لاستقلالهم السياسي، ولكنهم ظلوا أيضا محافظين علي كيانهم الديني وفي عام ٦٣ق.م. استولي الرومان علي أورشليم وما حولها، وقد قام اليهود بعدة ثورات واضطرابات محاولين استرجاع استقلالهم السياسي وإعادة تكوين دولتهم التي فقدوها. الأمر الذي دعا الرومان إلي محاصرة المدينة وهدموها وقتلوا سكانهما ثم قاموا بهدم الهيكل.
- ثم حاول اليهود الذين عادوا إلي أورشليم بعد أن نجوا من القتل والأسر، الثورة مرة ثانية ضد الرومان فأمر الإمبراطور " هادريان" بتدمير جميع قراهم وحصونهم وقتلهم، وأزال مدينة أورشليم من الوجود وأقام مكانها مدينة أخري أسماها " إيليا كابيتولينا" " إيليا العظيمة" وحرم علي اليهود دخول هذه المدينة , ومدينة" إيليا " هذه هي التي صالح سكانها المسلمين حينما فتحوها في عهد الخليفة " عمر بن الخطاب" عام ٦٣٧ ميلادية، وأطلق المسلمون عليها مدينة " القدس " وظلت فلسطين عربية منذ دخلها العرب حتي قيام دولة " إسرائيل" عام ١٩٤٨.

طوائف اليهود

س٢ : اكتب في طوائف المختلفة في اليهود ؟

طائفة الفريسيين (الربانيون)

- تعد طائفة " الفريسيين" من أهم فرق اليهود وأكثرها عددا في ماضي تاريخهم وحاضره، وكلمة" الفريسيين" تفيد في أصلها معني " المعتزلة" أو " المنعزلين" وقد نشأت هذه الفرقة في عهد " المكابيين" أي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهدفهم المحافظة علي الشريعة والتمسك بتعاليمها الحرفية دون أي اجتهاد فيها .
- يعتقد الفريسيين في البعث وقيامة الأموات، والملائكة، والعالم الآخر، وأكثرهم يعيشون في مظهر الزهد والتصوف ولا يتزوجون، ويحافظون علي وجودهم عن طريق التبني ، كما يعتقد الفريسيون أن التوراة ليست هي كل الكتب المقدسة التي يعتمد عليها، وإنما هناك بجانب التوراة روايات شفوية ومجموعة من القواعد والوصايا والشروح والتفاسير التي تعتبر" توراة شفوية" وتلك الرويات الشفوية هي التي دونت فيما يسمي بالتلمود.
- كان نشاط الفريسيين فكريا لا ثوريا، وكانوا يريدون من بني إسرائيل أن يتمسكوا بالعقيدة القديمة التي كانت لأجدادهم قبل سقوط دولتهم في فلسطين، ويتمسكون بشريعة الانبياء الأولين والتقاليد القديمة, وقد تدهورت أحوال هذه الفرقة وتأثرت ماكنتها، حيث انحرف أتباعها من سنن أسلافهم، واستهوتهم الحياة الدنيا، فأصبحوا يراءون الناس إذ كانوا يظهورن بمظهر الزهد علي حين أنهم يقبلون علي الشهوات سرا، الأمر الذي أدي إلي تخلي الكثير من أتباعها عنها.

طائفة الصدوقيين

- **تعريف الصدوقيين** ← الفرقة الثانية بعد الفريسيين من حيث المكانة والمنزلة والتأثير في الشعب اليهودي. والصدوقيون جماعة أو فرقة بل وطبقة دينية، تعود أصولها إلي قرون عدة سابقة علي ظهور " المسيح" عليه السلام وهم طبقة الكهنة المرتبطين بالهيكل وعبادته وهم ينكرون البعث والحساب والجزاء والجنة والنار والملائكة والشياطين، ويقولون أن جزاء الإنسان إنما يتم في الدنيا كما أنهم لا يؤمنون إلا بالشريعة المكتوبة فقط- ولا يميل الصدوقيين للاشتراك في الحركات الثورية والآمال التي تتطلب عنفاً وجهدا.
- يميلون إلي احترام القوانين الموجودة حيث لا بأس من مجاراة الواقع والظروف المحيطة بالدولة، وينحدر الصدوقيون من طبقة الأرستقراطية الذين كانوا يمثلون الغني.
- قد كانت طبقة أرستقراطية عريضة الثراء عظيمة النقود حيث كانوا يحتلون المناصب الرفيعة في البلاد، وكان لهم سلطانا دينيا بحكم إشرافهم علي الهيكل، ومن ثم كانوا علي الرغم من قلة عددهم، هم أكثر اليهود ثراء وأوسعهم ثقافة وأقدرهم علي التأثير في توجيه مصائر اليهود، ولذا اصبح نفوذهم السياسي يفوق نفوذهم الديني ويسانده في ذات الوقت.

طائفة القرّائين

- ينسب القراءون إلي "عنان بن داود " اليهودي، وهو أحد علماء اليهود في بغداد، أما اسم " القرائين" فهو نسبة إلي " مقرا" بمعني الكتاب أو المكتوب، والقراءون لا يعترفون إلا بالتوراة كتابا مقدسا، كما يعترف القراءون بالاجتهاد في فهم نصوص التوراة واستنباط الاحكام من هذه النصوص.
- تعد طائفتي " الفريسيين والقرائين " أهم الفرق اليهودية الباقية إلي الوقت الحاضر .

طائفة السامريين

- **السامريون** ← سكان السامرة، وهم مزيج من الإسرائيلين والاشوريين. وكما كانوا من أجناس شتي، كانت مبادؤهم خليطا من أديان شتي. فعندما غزا " سرجون الثاني" ملك آشور السامرة وسبي اغلب سكانها، لم يترك فيها إلا بعض الفقراء المعدمين ثم أتي بشعوب من مختلف البلاد الآشورية ليقيموا في السامرة بدلا من سكانها الأصليين، فاختلط هؤلاء بالبقية الباقية من فقراء السامريين .
- قد بني السامريون لهم هيكلا علي جبل جرزيم لينافسوا به هيكل أورشليم، وهكذا ظهر السامريون كقوة لها تأثير خطير في الديانة اليهودية، ومعادية لسكان أورشليم، حتي انتهي الامر إلي انفصال ديني تام بينهم وبين مجتمع أورشليم، بعد قيام شعائر عبادة سامرية علي جبل جرزيم المقدس، ومنفصلة عن مبعد أورشليم.

- لا تؤمن طائفة السامريون إلا بالأسفار الخمسة وسفر يوشع وسفر القضاة، وتنكر بقية أسفار التوراة وأسفار التلمود. ولا تزال بقية ضئلية من السامريين تعيش في مدينة " نابلس" مختلفة بمعتقداتها وتقاليدها، وهي لا تفتأ تحتفل بأعباءها في موقع هيكلها القديم فوق جبل جرزيم ثلاث مرات كل عام، وتعتقد أنها السلالة الوحيدة ليعقوب، وأنها الجديرة وحدها بأسم الإسرائيليين، وأن مدينتها " نابلس"هي العاصمة المقدسة ليس أورشليم.

مصادر الشريعة اليهود

س٣: وضح مصادر الشريعة اليهودية ؟

العهد القديم

- **المقصود بالعهد القديم** ← التسمية العلمية لأسفار اليهود، ويشتمل العهد القديم علي تسعة وثلاثين كتابا يطلق علي كل منها تسمية" سفر" وتنقسم أسفار العهد القديم إلي أربعة أقسام : أسفار التوراة ، وعددها خمسة أسفار، والاسفار التاريخية، وعددها إثني عشر سفرا، وأسفار الأناشيد، وعددها خمسة أسفار، وأسفار الأنبياء وعددها سبعة عشر سفرا، وبذلك يتكون العهد القديم من تسعة وثلاثين سفرا يحتوي معظمها علي تاريخ وأخبار، إلا أنها تلقي الضوء علي حياة الأسرة ومركز المرأة لدي بني إسرائيل.

أولا: التوراة

كلمة توراة معناها الشريعة أو التعاليم الدينية، ومعناها لغويا الإرشاد والتوجيه، وهي تشمل خمسة أسفار:-

١- **سفر التكوين** ← السفر الأول من أسفار التوراة، يتحدث عن خلق العالم وتوكينه منذ عهد " أدم" وحياة " بني إسرائيل" حينما كانوا قبائل .
٢- **سفر الخروج** ← يعرض تاريخ بني إسرائيل في مصر، وقصة " موسي" ورسالته وخروجه مع بني إسرائيل،
٣- **سفر التثنية** ← يتكلم عن أحكام العقيدة الدينية والتنظيم السياسي والنظم القانونية في العصور التالية لموسي عليه السلام.
٤- **سفر اللاويين** ← وفيه بيان عن أحكام العبادات والاضحية والذبائح والطهارة والنجاسة.
٥- **سفر العدد** ← شغل معظمه بإحصائيات عن القبائل بني إسرائيل، وجيوشهم، وأموالهم.

ثانيا: الأسفار التاريخية:

- تتكون من إثنتي عشر سفرا، وقد تعرضت لتاريخ " بني إسرائيل" بعد خروجهم من مصر واستيلائهم علي أرض كنعان، وتترجم حياة ملوكهم وقضاتهم وأيامهم والحوادث البارزة في شئونهم.
- تشمل سفر " **يشوع**"، وسفر " **القضاة**"، وسفر " **راعوث**"، وسفري " **صموئيل**"، وسفري" **الملوك**" وسفري" **أخبار الأيام**"، وسفر " **عزرا**"، وسفر " **نحميا**" وسفر" **أستير**".

ثالثا: أسفار الاناشيد:

- التي تتكون من خمسة أسفار، وهي أناشيد ومواعظ معظمها ديني، مؤلفة تأليفا في أساليب بليغة. وأسفار الاناشيد هي : سفر " **أيوب** " و" **مزامير داود**" و" **أمثال سليمان**" و" **الجامعة من كلام سليمان**" و" **نشيد من الأناسيد لسليمان**".

رابعا: أسفار الأنبياء:

- تتكون من سبعة عشر سفرا، وهي مثل أسفار الأناشيد تدخل في نطاق الكتب الأدبية والاخلاقية. وكل سفر من هذه الاسفار مخصص للحديث عن نبي من الأنبياء الذين أرسلوا بعد " موسي" و" هارون" إلي " بني إسرائيل"، وهي: سفر" **أشيعا**" وسفري " **أرمياء**" وسفر" **حزقيال**" وسفر" **دانيال**"، وسفر" **هوشع**" وسفر " **يوئيل**"، وسفر" **عاموس**"، وسفر" **عوبديا**"، وسفر " **يونس**"، وسفر" **ميخا**"، وسفر" **ناحوم**"، وسفر" **حبقوق**"،وسفر" **صفنيا**"، وسفر" **حجي**"، وسفر" **زكريا**"، وسفر" **ملاخي**".

التلمود

يعني " التلمود" باللغة العبرية التحصيل والمعرفة، وهو المصدر الثاني لشريعة اليهود بعد التوراة .

- التلمود مع التوراة يعدان المصدران الأساسيان للفكر والعقيدة اليهودية. ونصوص التلمود ليست كلها صيغا تشريعية، بل إن جانبها الاكبر تفسيرات وتعليقات، وبذلكم احتوي التلمود على جانب كبير من التعليقات والشروح.
- يزعم اليهود ان الله أعطي لموسي الشريعة غير مكتوبة مع الشريعة المكتوبة حين كلمه علي جبل فى صحراء سيناء. بيد أن زعمهم هذا لا دليل عليه، والراجح أن بعض أحكام هذه الشريعة غير مكتوبة التي وردت بعد ذلك في التلمود يرجع إلي العصر الذي انشأ فيه اليهود المجامع حين كانوا في الأسر البابلي والآشوري، وقد نسوا اللغة العبرية وأصبحوا يتكلمون باللغة الآرامية، فكانت مهمة شيوخ المجامع أن يفسروا لليهود الشريعة المكتوبة باللغة العبيرية وأن يشرحوها حتي يفهموها، فكانت هذه التفاسير والشروح هي نواة التلمود. وقد أطلق تعبير " التلمود" علي " الميشنا" و" الجيمارة" معا.
- وقد كتب التلمود باللغة الآرامية لما كان " التلمود" مجرد نتاج فقهي في عصر متأخر عن ظهور الديانة اليهودية، فقد اختلف اليهود من ناحية قدسيته وحجيته، وأصبح ليس محل إجماع منهم، حيث نجد فريقا من اليهود لا يعترف بقدسية" التلمود" مكتفيا بالأخذ بظاهر نصوص التوراة، ولهذا سميت هذه الطائفة
- " القرائين" أي الذين يعتمدون علي قراءة نصوص التوراة وفريق آخر اعترف بحجية " التلمود" وقد سميت هذه الطائفة " الربانيين".

فلسفة وخصائص القانون اليهودي القديم

س٤: اكتب في فلسفة وخصائص القانون اليهودي القديم ؟

التفرقة العنصرية

- تتسم الشريعة اليهودية بالتفرقة العنصرية من حيث تفرقتها بين اليهود وغير اليهود، وتقوم فكرة التفرقة العنصرية أساسا علي مبدا الاستعلاء العنصري، الذي يظهر في كافة المجتمعات البدائية حيث يتلائم مع ظروف تلك المجتمعات. وقد ترجم الشعب اليهودي ذلك الاستعلاء العنصري إلي مبدا ديني هو " اليهود شعب الله المختار". وقد رتب اليهود علي هذا المبدا استبعاد الشعوب الاخري من الرضا الإلهي، وكذلك رتبوا عليه آثار قانونية هامة.

- **في مجال القانون كان لمبدا استعلاء اليهود علي غيرهم من الشعوب آثارا مختلفة أهمها:**

أولا: نقض العهد:

- قد أوردت التوراة عدة نصوص تأمر اليهود بعدم احترام العهد، حيث أمر الرب موسي، في شبه جزيرة سيناء- بقوله " لا تقطع لهم عهدا".

ثانيا: الحماية القانونية مقصورة علي اليهود:

- الحماية القانونية لا تثبت إلا لمن يكون يهوديا، أما غير اليهودى فلا يتمتع بحمايه القانون فالتوراه تحرم إقراض اليهودى بالربا ليهودى آخر وتجيزه لغير اليهودى. وقد أجاز التلمود الغش في المعاملات مع غير اليهودى، فصرح لليهودى أن يغش غير اليهودى ويحلف له أيمانا كاذبة.

ثالثا: إباحة الاعتداء علي غير اليهود:

- الاعتداء علي غير اليهودى لا يشكل جريمة، ويحرم التلمود أيضا إنقاذ أي شخص غير يهودى من خطر الهلاك، فالشفقة ممنوعة بالنسبة لغير اليهودى، والتوراة تحرم اشتهاء امرأة القريب " لا تشته إمرأة قريبك"، وقد حدد التلمود أن القريب هو اليهودى فقط، أما الأجنبي فلا يمتد التحريم والنهى إلي امرأته.

الغاية تبرر الوسيلة

- قامت فلسفة اليهود فى الحياة العامة علي مبدأ عملى مؤداه أن " الغاية تبرر الوسيلة" وبناء علي ذلك أهدروا كل القيم في سبيل تحقيق غايتهم. وأضفوا علي هذا المبدأ طابعا دينيا، فزعموا أن الاستيلاء علي أرض كنعان التي يزعمون أنها أرض الميعاد، يبرر أي وسيلة يلجأون إليها في سبيل تحقيق هذا الهدف. وتروى التوراة عن رسول الله موسى عليه السلام بانه قد حرض بني إسرائيل علي سرقة المصريين، والحصول علي الكسب المادي ولو عن طريق النصب.

الشريعة اليهودية خاصة باليهود

- تميز القانون اليهودى بأنه، قانون خاص بشعب معين هم " بنو إسرائيل "، ولا يمتد نطاق تطبيقه إلي غيرهم. فقد نظر اليهود إلي شريعتهم علي أن الرب قد خصهم بها باعتبارهم وحدهم شعب الله المختار. وتعد النتيجة الأساسية لهذا التصور، أن الشريعة اليهودية لا تطبق علي غيرهم .
- لذلك لا يكفي أن يعتنق الشخص الديانة اليهودية لكي يصبح يهوديا، بل يجب بجانب ذلك أن يكون مولودا من أبوين من أصول يهودية، ثم خفف هذا الشرط وتم الاكتفاء بتقصى النسب اليهودى حتي الجيل الثالث. ومن هنا كانت نظرة اليهود إلي الأجانب نظرة عداء، ومنعوا الاختلاط والاتصال بهم، حفاظا علي نقاء عنصرهم ودينهم .

اختلاط القانون اليهودي بالدين والأخلاق

- انحصرت مصادر القانون اليهودى في التوراة والتلمود، وهي مصادر دينية، وحتي القواعد التي بنيت علي الاجتهاد فقد قام به أحبار اليهود بصفتهم الدينية.
- طالما نشأت القاعدة القانوينة بين أحضان الديانة، فإنها تختلط إلي أبعد الحدود بقواعد الدين. فالمخالفات القانوينة تعتبر في نفس الوقت آثام دينية ومخالفات خلقية، كما أن الآثام الدينية تعتبر جرائم في نظر القانون.
- ينعكس هذا الأمر الذي يتم توقعيه علي من يخالف القانون، حيث هناك جزاء دنيوى توقعه السلطة العامة، وجزاء ديني يوقع في الآخرة. ويتضح اختلاط القانون بالدين في الأمثلة الاتية: القاعدة التي تقضي بقتل الابن الذي يشتم أباه أو أمه مخالفا بذلك تحريم الاعتداء علي الرب أو الأم الوارد في الوصايا العشر.

جمود القانون اليهودى

- اتسم القانون اليهودى بأنه قانون محافظ علي تقاليد الماضى، وكان من مقتضى ذلك محافظة اليهود علي تقاليدهم وأعرافهم الخاصة، وعدم السماح باختلاط هذه التقاليد والاعراف بتقاليد وأعراف الغير، مما وصم شريعتهم بالجمود.
- قد شمل القانون اليهودى الكثير من القواعد التي تتسم بالجمود، وتحمل سمات الماضى البعيد وآثار البدائية الواضحة، ومن أمثلتها: قاعدة الاستحلاف علي الأرامل، ومقتضاها أن يتزوج الأخ أرملة أخيه وأن يسمى ابنه البكر منها باسم أخيه الميت، وقاعدة استرقاق المدين، ومقتضاها أن يسترق الدائن مدينة المعسر لمدة معينة تتعادل مع قيمة الدين ثم يتحرر من الرق، وقاعدة سريان العقاب علي الإنسان والحيوان، وهي صورة من التفكير البدائي، حيث قضي القانون اليهودى بقتل الحيوان إذا تسبب في موت إنسان.

نظم القانون العام في القانون اليهودى القديم

نظام الحكم في القانون اليهودى القديم

س٥ : تكلم عن نظام الحكم في القانون اليهودي القديم ؟

عصر ما قبل الدولة اليهودية

أولا : مرحلة النظام القبلي:

- عاش بنو إسرائيل، قبل أن يستقروا في أرض كنعان ، فى شكل مجموعات من القبائل المتفرقة، وكانت حياتهم حياة بداوة تقوم على تربية الماشية والتنقل من مكان إلي مكان. وإذا كانت القبائل المختلفة قد كونت فيما بينها اتحادا إلا أنه لم يكن له أي فاعلية من الناحية السياسية، حيث لم تنشأ حكومة مشتركة أو هيئة سياسية تضم تحت لوائها هذه القبائل المختلفة.
- كانت القبيلة هي الخلية الأساسية للمجتمع الإسرائيلي في هذه المرحلة، والقبيلة تضم مجموعة من العشائر المنحدرين من أصل مشترك، وكانت كل قبيلة تشكل وحدة سياسية ودينية واقتصادية مستقلة عن غيرها، فلكل قبيلة تقاليدها العرفية، وديانتها الخاصة بها، وكانت كل قبيلة يرأسها شيخ، ولشيخ القبيلة سلطات مطلقة داخل قبيلته، فهو المهيمن علي جميع أموالها، وهو قاضيها وكاهنها، وعليه حفظ النظام داخل القبيلة وعقاب الخارجين علي عاداتها وتقاليدها.

ثانيا: عهد القضاة:

- **المقصود بتعبير القضاة الوارد في التوراة** ← حكام بني إسرائيل قبل قيام الدولة اليهودية، وهم ليسوا قضاة فقط بالمعني المعروف لهذه الكلمة، بل هم أيضا زعماء سياسيون وحكام بجانب كونهم قضاة يفصلون في الخصومات بين الناس. ويبدأ هذا العهد بخروج اليهود من مصر بزعامة " موسى" عليه السلام، وحتى إقامة دولة اليهود في أرض كنعان بزعامة الملك " شاؤول".
- قد أدت إقامة اليهود في مصر واضطهادهم علي يد ملوكها، بالإضافة إلي وحدة المخاطر المتمثلة في حربهم ضد الفلسطينيين إلي تقوية الروابط بين بني إسرائيل ونمو الشعور القومى بينهم مدعما بذلك رابطة الدم. كما أن وحدة الديانة التي جاء بها" موسى" عليه السلام، أدى إلي توحيد ديانة بني إسرئيل، وقد اقتضي خروج اليهود من مصر قدرا كبيرا من التنظيم وتركيز السلطة، وقد تركزت السلطة في يد موسى عليه السلام الذي اختار لمعونته مجلسا يضم سبعين عضوا من رؤساء العشائر.
- هكذا اختلفت سلطات زعماء العشائر وحلت محلها سلطات شيوخ القبائل، وصاحب ذلك قيام تنظيم عسكرى على مستوى كل قبيلة فكل قبيلة لها زعيمها العسكرى والسياسى وهؤلاء الزعماء هم القضاة الذين تعنيهم التوراة. ويعتبر هذا التنظيم تنظيما بدائيا من الناحية السياسية، وإن كان أكثر تطورا من النظام القبلى، ويصطبغ بالصبغة الدينية.

عصر الدولة اليهودية

- أدت الأخطار الخارجية التي أحاطت باليهود وحروبهم مع الفلسطينيين إلي الاتحاد وتكوين نظام ملكي تتركز فيه السلطة في يد شخص واحد هو الملك، وتدين له قبائل بني إسرئيل بالطاعة والولاء. ويرجع الفضل في وضع الأسس التي يقوم عليها النظام الملكي وإقامة نظام الدولة لدي بني إسرئيل إلي الملك " شاؤول"، حيث أسس حكومة مركزية مستقرة، وكانت السمة الغالبة علي الدولة في عهده كونها مملكة عسكرية من الدرجة الأولي،إلا أن مملكة اليهود بلغت أوج عظمتها في عهد الملك سليمان بن دواود.

- بوفاة الملك سليمان انقسمت مملكة اليهود إلي دولتين: مملكة إسرائيل في الشمال وعاصمتها نابلس أو السامرة وسقطت في أيدي الآشوريين ومملكة يهوذا في الجنوب وعاصمتها أورشليم وسقطت في أيدي بابل.
- كان نظام الحكم الملكي عند اليهود مطلقا، حيث يجمع الملك بين يديه كافة السلطات في الدولة. فهو المسيطر علي السلطة التنفيذية والادارية، ويتعين عليه تحقيق الرخاء للشعب وتأمين الحياة المادية لهم.
- ويسيطر الملك أيضا علي السلطة القضائية، فيجب عليه الحفاظ علي سيادة القانون ونشر العدالة، ولم يمارس الملك الوظيفة التشريعية، فلم يكن من حق الملك سن القانون أو تفسيره، فالمشرع عند اليهود هو الله، وتفسير القانون يختص به الانبياء والأحبار.
- السلطة العسكرية فهي من أهم وظائف الملك. ويتميز نظام الحكم اليهودي بالطابع الديني، فالشعب اليهودي يعتقد أنه شعب الله المختار وأنه اتحد مع الله في ميثاق أبدي، وقد انعكس ذلك الاعتقاد علي مؤسساته السياسية فالحاكم الحقيقي للشعب اليهودي هو الله، والملك ما هو إلا منفذا لإرادة الله.

عصر ما بعد زوال الدولة اليهودية

- بعد سقوط دوله إسرائيل في الشمال ودولة يهوذا في الجنوب، لم ينتظم اليهود في وحدة سياسية، بل كانوا أقلية دينية تخضع لحكم آشور وبابل ثم الفرس ثم الإغريق ثم الرومان ثم العرب المسلمين. وكان للطائفة اليهودية قدرا من الاستقلال الديني داخل الدولة، ويتولي شئونها الحبر الأعظم بمعاونة رجال الدين، ولكل مدينة من المدن التي يعيشون فيها مجلس من الشيوخ يتولي بعض الاختصاصات القضائية. ويطلق اليهود على هذه الفترة التي استمرت حتي العصر الحديث اسم التشرد أو التفرق.

التنظيم الإداري في القانون اليهودي القديم

س٦: تكلم عن التنظيم الإداري في القانون اليهودي القديم ؟

- الملك" شاؤول" أول من وضع أسس نظام الإدارة، حيث قام بتنظيم الجيش واستعان به في إدارة شئون البلاد. وقد قام بإنشاء مجلس شيوخ القبائل، وهو الذي اختار أعضائه لمساعدته في إدارة شئون القبائل، وشيخ القبيلة هو الذي يتولي المهام الإدارية في داخل قبيلته، الامر الذي يمكن معه القول بأن القبيلة وشيخها كانا يمثلان في هذا الصدد وحدة إدارية قائمة بذاتها. وفي عهد الملك " داود" اتضحت معالم التنظيم الإداري، فقد حدث فيها تطورا كبيرا، وكانت نقطة الانطلاق في إحداث هذا التطوير من الجيش. فقد تم تقسيم الجيش إلي إثني عشرة فرقة حلت محل التنظيم القبلي الذي ساد قبل ذلك، وكانت كل فرقة بمثابة وحدة إدارية.
- قويت السلطة القبلية فظهرت إدارة مركزية قوية تشمل كل البلاد مقرها القصر المكلي، تتمثل في :
- المستشار، إدارة القصر الملكي، المجلس الاستشاري للملك، الحبر الأعظم، مديرو الدواوين العامة ومن أهم هذه الدواوين إدارة الأراضي والأموال الملكية. وفي عهد الملك " سليمان" بلغ النظام الاداري في الدولة اليهودية أوج عظمته، حيث أصبحت المملكة لا تقل تنظيما عن الممالك الكبري في الشرق القديم. فقد تم إنشاء منصب رئيس المراسم الملكية، فهو الذي يعلن الأوامر الملكية إلي الشعب. كما تم تقسيم البلاد إلي أثنتي عشر إقليما (محافظة)، وجعل علي رأس كل إقليم نائبا عنه يقوم الملك بتعيينه، يتولي إدارة شئون هذا الإقليم، وكانت مهمته الرئيسية هي جمع الضرائب وإرسالها إلي الملك في العاصمة.
- بعد وفاة الملك " سليمان" انقسمت مملكة اليهود إلي مملكتين: إحداهما مملكة يهوذا، والثانية مملكة إسرائيل. وظلت ممكلة يهوذا محتفظة بنظام الإدارة المركزية، وكذلك بنظام الإدارة المحلية.

نظام القضاء في القانون اليهودي القديم

س٧ : تكلم عن نظام القضاء في القانون اليهودي القديم ؟

- في العهد القبلي، كان شيخ القبيلة هو القاضي الذي يفصل في المنازعات بين أفراد قبيلته، أما المنازعات بين أحد أبناء القبيلة وغيرها من القبائل فلم تكن هناك سلطة عليا فوق القبائل يناط بها الفصل في تلك المنازعات ومن ثم كان الأمر متروكا للانتقام الفردي أو مبدأ القوة الذي ساد كافة المجتمعات البدائية،وفي عهد القضاة ظل الشيوخ القبائل والعشائر يمارسون اختصاصاتهم القضائية داخل قبائلهم وعشائرهم، أما المنازعات بين القبائل والعشائر المختلفة فكان يختص بنظرها مجلس الشيوخ وجمعيه الشعب.
- قد استطاع هؤلاء التوصل إلي احلال فكرة الدية أو التعويض محل فكرة الانتقام الفردي. وفي عهد الدولة أصبح القضاء أحد وظائف الدولة، وأصبح الملك هو صاحب الاختصاص الأصيل بالفصل في الخصومات. ونظرا لكثرة الماهم الملكية، أنشأ الملوك محاكم لتعاونهم في مباشرة الوظيفة القضائية، وهكذا ظهرت المحاكم لأول مرة وأطلق عليها " عين الملك"، وكانت تتكون من عدد من القضاة من أبناء قبيلة " لاوى" وهي القبيلة التي احتكرت وظيفة الكهانة، وكان اختصاص هذه المحكمة يشمل الفصل في المنازعات المدنية والجنائية، بل والدينية علي حد سواء.
- قد انعكس أثر الدين علي التنظيم القضائي عند بني إسرائيل، فكان الحكم يصدر باسم الإله، وبعد نزول الشريعة علي " موسى" وعلي انبياء إسرائيل من بعده، التزم القضاة بأحكام هذه الشريعة دون الرجوع إلي الإله في كل نزاع علي حدة، ومع زيادة عدد الاحكام الصادرة في المنازعات ظهر ما قد عرف باسم السوابق القضائية فأصبحت مصدرا للأحكام بجانب قواعد الشريعة .
- عندما تم تدوين الشريعة اليهودية في عصور متأخرة نسبياً، اعتمد القضاة في إصدار أحكامهم علي القاعدة القانوينة المكتوبة وعلي التفسير الذي يقوم به أحبار اليهود. وقد اتسمت إجراءات القاضي بالبساطة الشديدة والبدائية، فكافة الإجراءات كانت تتم شفاهة، وقد اعتمدت طرق الاثبات بشكل أساسي علي شهادة الشهود والمحنة، واليمين، ولما كان الإثبات يعتمد بصفة أساسية علي شهادة الشهود فقد وضع القانون اليهودي لها تنظيما دقيقا .
- قضي بعدم جواز سماع شهادة كل من: الأقارب كالأبوين أو الزوجة، وكل من له مصلحة في الدعوي وكذلك عدم جواز صدور حكم بالإعدام إستناداً إلي شهادة شاهد واحد . ونظراً لأهمية الشهادة كوسيلة للإثبات القضائي قرر الشريعة اليهودية أن يعاقب شاهد الزور بنفس الشهادة التي كانت ستوقع علي من تمت الشهادة ضده لو كان الإتهام صحيحاً . أما المحنة , فلم يلجأ إليها القضاء اليهود إلا في حالة واحدة هي إتهام الزوج لزوجته بالزنا . وأما اليمين , فلا يجوز اللجوء إليه إلا في حالة إفتقاد دليل أخر .
- قد أعتبر القانون اليهودي رشوة القاضي إثماً كبيراً ولذلك نص علي عقاب القاضي المرتشي .

س٨ : تكلم عن نظام التجريم والعقاب فى القانون اليهودى القديم ؟

نظام التجريم والعقاب في القانون اليهودي القديم

نظام التجريم في القانون اليهودي القديم

أولا : جرائم الاعتداء علي مصلحة العامة:

١- **الجرائم الدينية** ← عاقبت شريعة اليهود علي عدة أفعال يجمع بينها كونها تنطوي علي مخالفة جسيمة للعقيدة الدينية،مثل: عبادة آلهة أخري مع " يهوه".

٢- **جريمة ممارسة السحر** ← كان الإسرائيليون يؤمنون بالسحر، شأنهم في هذا شأن غيرهم من المجتمعات القديمة، وقد تعرضت التوراة له وعاقبت السحرة بعقوبة الموت.

ثانيا : جرائم الاعتداء علي الاشخاص والأموال:

١- **جريمة القتل** ← كان القتل عند الإسرائيليين جريمة تقع في الدرجة الاولي علي أسرة القتيل وعشيرته. ولهذا كان الجزاء علي القتل يتمثل في الثأر من القاتل أو أحد أقاربه، وكان واجب الثأر يقع علي أقرب أقارب القتيل، وهو من كان بنظر إليه بوصفه " ولي الدم". ولم يكن هناك تفرقة بين القتل العمد والقتل الخطأ. ولكن المشرع اليهودي أوجد" نظام الملاذ" وبمقتضي هذا النظام سمح للقاتل أن يهرب ويحتمي بمذبح الإله فإذا تبين أن القتل حدث عرضا أو خطأ استمر القاتل في حمى المذبح وامتنع علي ولي الدم المطالبة بتسليمه، أما إذا تبين أن القتل قد حدث عن عمد أبعد القاتل عن مذبح الإله وسلم إلي ولي الدم ليثأر منه.

٢- **الاعتداءات البدنية** ← تضمنت التوراة بيانا للجزاءات التي توقع فى حالة الاعتداءات البدينة، والقاعدة العامة في الاعتداءات البدنية التي تتخلف عنها إصابات هي القصاص، أي أن يوقع بالمعتدي نفس الأذي الذي ألحقه بالمعتدي عليه. وإذا لم يتخلف عن الاعتداء إصابة ولم يكن هناك مجال لتطبيق قاعدة القصاص التزم المعتدي في هذه الحالة بتعويض المجني عليه عن الضرر الذي اصابه بسبب تعطله عن العمل بالإضافة إلي دفع ما تكبده من نفقات العلاج.

- لم تطبق التوراة قاعدة القصاص على اجهاض امرأة حامل ، انما اقتصرت على الزام من تسبب فيه بتعويض زوج المرأة ، وكان للزوج الحق فى ان يطالب المعتدى بالمبلغ الذى يراه مناسبا ، بيد ان القضاه كانت لهم سلطة تخفيض المبلغ اذا كان مبالغا فيه .
- وقد شددت التوراة الجزاء علي جرائم الاعتداء البدني علي أحد الوالدين، وكان الجزاء هو "الموت".

٣- **جرائم الاعتداء علي العرض** ← حرمت التوراة الاتصال الجنسي بين المحارم، أي الأقارب الأقربين، فقد حرمت الاتصال الجنسي بين الرجل وأمه وابن ابنه وابن ابنته، كذلك حرمت التوراة الاتصال الجنسي بين الرجل وأخته وعمته وخالته. وقد نصت التوراة علي جزاءات توقع علي من يخالف هذه الاحكام، وتتفاوت شدة هذه الجزاءات تبعا لتفاوت درجة القرابة، فعاقبت على الاتصال الجنسي بين الرجل وامراة أبيه أو امرأة ابنه بقتل الفاعلين.

- عاقبت علي اتصال الرجل بأخته بطرد الفاعلين، كذلك حرمت التوراة الاتصال الجنسي بين رجل وفتاة لا تربطها برجل آخر رابطة زوجية، وكان الجزاء علي ذلك إلزام الرجل بأن يدفع من أجل الفتاة مهرا وأن يتخذها زوجة، وإذا لم يقبل أبو الفتاة تزويجها منه كان علي المغوي أن يدفع لأبيها من الفضة ما يعادل مهر عذراء. كذلك حرمت التوراة اتصال رجل بزوجة غيره، ونصت علي عقوبة الموت لكل من الزاني والزانية، كذلك حرمت التوراة الاغتصاب، وفرقت في العقاب بين وقوع الاغتصاب علي فتاة مخطوبة وبين وقوعه علي فتاة غير مخطوبة. فالحالة الأولي يعاقب المشرع اليهودي المغتصب بالموت، أما في الحالة الثانية، اكتفي المشرع اليهودي بإلزام المغتصب أن يدفع لأبيها خمسين شاقلا من الفضة وأن يتزوج الفتاة وحرم عليه أن يطلقها طيلة حياته.

٤- **جريمة السرقة←** حرمت التوراة السرقة، وكان الجزاء يتمثل كقاعدة عامة في إلزام السارق بدفع تعويض مالي للمسروق منه. ويتخذ هذا التعويض في العادة صورة مضاعف الشيء المسروق، فإذا كان الشيء المسوق ثورا أو حمارا أو شاة ووجد حيا في يد السارق، ألزم السارق بأن يعوض باثنين . أما إذا كان الشيء المسروق ثورا أو شاة وقام السارق بذبحه أو بيعه، ألزم بأن يعوض عن الثور بخمسة ثيران والشاة بأربعة من الغنم. وقد سمح المشرع اليهودي بقتل السارق إذا ضبط ليلا وهو ينقب كما غلظ العقاب علي اختطاف الرجل شخصا حرا من بني إسرائيل بقصد بيعه بوصفه رقيقا.

نظـام العقاب في القانون اليهودي القديم

س٩ : اكتب في نظام العقاب عند اليهود ؟

أولا: العقوبات الدينية:

١- **الحرمان الصغير←** يطلق عليه ايضا عقوبة " السخط " وهى عقوبة تكميلية فى جميع الحوال ، ويتم توقيع عقوبة الحرمان الصغير بتكليف المتهم بالحضور أمام القضاء في أحد أيام الغفران " الإثنين أو الخميس" ويصدر الحكم بعد صلاة الصبح، ويترتب علي الحكم إبعاد المحكوم عليه من جماعة اليهود، مما يؤدي إلي عدم جواز التعامل أو الحديث معه ومنعه من دخول المعبد إلي أن يعلن توبته وتقبل تلك التوبة فيزول أثر الحكم. وتطبق هذه العقوبة في حالة "جرائم الاعتداء علي يهودي باليد، معصية الحكام، مقاومة مندوبي القضاء".

٢- **الحرمان الكبير←** تختلف هذه العقوبة عن الحرمان الصغير في أن آثارها أشد واقسي، ولا يحكم بها إلا بعد استتابة الجاني ثلاث مرات في ثلاثة أيام متتالية، فإن تاب لم يحكم ضده وإن لم يتب وقع عليه الحكم. وفي حالة الجرائم التي تتضمن اعتداء علي الغير تكون عقوبة الحرمان الكبير تبعية أو تكميلية بالإضافة إلي العقوبة الدنيوية. وتزيد آثار الحكم بالحرمان الكبير عن الحرمان الصغير في أنه لا يدفن في مقابر اليهود، ولا يكفن، وتصبح أمواله مباحة، والتزام أولاده بأن يتركوا داره ويسكنوا بعيدا عنه بعد بلغوهم سن الثانية عشرة. وتطبق هذه العقوبة في حالة "الاعتداء علي أرملة أو يتيم، اليمين الكاذب".

ثانيا: العقوبات الدنيوية:

١- **الإعدام←** هذه العقوبة كانت أهم العقوبات جميعا وأشدها، ولذلك فقد واجه بها نوعية من الجرائم الكبرى التى تتناسب فيهاكالقتل العمد او الشروع فيه ، والضرب المفضي إلي موت، والزنا واللوط، والسرقة إذا كان محلها إنسان، والكفر بالله. ومهمة إقامة العدل وتوقيع عقوبة الإعدام كانت تتم باسم المجتمع، والأصل أن يتولاها القضاة من شيوخ بني إسرائيل، وتنفذ عقوبة الإعدام بوسائل متعددة، اغلبها: كسر الرقبة أو قطع الرقبة، والإحراق حيا، والرجم، وفي القتل العمد ترك لمن يتولي الثأر من القاتل أن يختار الطريقة التي تروقه ليجهز بها علي القاتل. ولا يقف الأمر عند مجرد تنفيذ عقوبة الإعدام، بل يعقب ذلك إجراء آخر مؤداه تعليق جثة الجاني علي ساري من الخشب لعرضها في البلدة التي تم فيها التنفيذ لتحقيق جانب الردع العام.

٢- **المثلة أو القصاص فيما دون النفس←** أكدت شريعة اليهود علي عقوبة القصاص في حالات جرائم الاعتداء علي جسم الانسان فيما دون القتل، فالاقتصاص من الجاني علي هذا النحو هو نوع من العقوبات البدنية وتؤدي إلي التماثل والتعادل بين الاعتداء والجزاء دون زيادة أو نقصان. وقد حدث تطور في التشريع اليهودي بالنسبة لجرائم الضرب والجرح، أدي إلي استبعاد القصاص كعقوبة وإحلال الغرامة والحرمان الكبير محله.

٣- **الجلـــد←** عرفت شريعة اليهود عقوبة الجلد، وقد نظم المشرع اليهودي هذه العقوبة، ووضع لها القواعد والضوابط التي تكفل حسن تطبيقها وتحقيق الغرض منها. وعقوبة الجلد من العقوبات التي لا يجوز فيها العفو، وإنما يجوز استبدال الغرامة بها.

- تطبق عقوبة الجلد في جرائم"هتك العرض، قطع الذكور أو الخصيتين، إسقاط الحمل عمدا، الزنا بيهودية غير متزوجة" وكانت عقوبة الجلد توقع علنا، أمام المعبد اليهودي، في أحد أيام الغفران (الإثنين أو الخميس)، بحضور القاضي، وكانت عدد الجلدات يختلف بحسب جسامة الجريمة، بيد أن المشرع اليهودي وضع حد اقصي يجب ألا تزيد عليه وهو أربعين جلدة. وقد وضعت شريعة اليهود شروطا في الجلاد الذي يقوم بالتنفيذ، فيجب أن يكون بالغا الثامنة عشرة علي الأقل، وألا تكون بينه وبين المحكوم عليه قرابة.

٤- **الغرامـــة** ← قدر من المال يحكم به علي الجاني ويؤديه إلي المجني عليه وتوقع عقوبة الغرامة علي جرائم "إتلاف مال الغير، الرعي في أراضي الغير، تبديد الوديعة، والسرقة وجرائم الاعتداء علي الأشخاص والاصابة والجرح خطأ".

خصائص نظام التجريم والعقاب في القانون اليهودي القديم

س١٠ : وضح خصائص نظام التجريم والعقاب في القانون اليهودي القديم ؟

أولا: الطابع الديني لنظام التجريم والعقاب:-

- اختلطت القاعدة القانونية بالقاعدة الدينية عند اليهود، نظرا لاتحادهما في المصدر وهو النصوص الدينية وبذلك اعتمد نظام التجريم والعقاب علي أساس ديني، فالجريمة هي فعل يغضب الله، والأفعال التي تغضب الله دون أن يكون فيها مساس بالبشر، فالجزاء يكون بالتفكير عن الإثم بكفارات وقربان، أي عقوبة أخروية ودنيوية. ونتيجة للطابع الديني لنظام التجريم والعقاب، فإن التوبة تمنع من توقيع العقوبة في بعض الحالات، مثال ذلك جرائم الإعتداء علي الأموال إذا تنازل المجني عليه عن دعواه ضد الجاني وأعلن الجاني توبته.

ثانيا: احتفاظ نظام العقاب ببعض الملامح البدائية:-

- احتفظ القانون اليهودي ببعض آثار المرحلة البدائية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، حيث احتفظ ببعض تطبيقات فكرة الانتقام الفردي أو الثأر، كما نجد تطبيقات لفكرة المسئولية العينية، فإذا تسبب حيوان في قتل إنسان يحكم بقتل الحيوان.

ثالثا: التقدم النسبي لنظام التجريم والعقاب اليهودي:-

- بمقارنة أحكام شريعة اليهود بالنظم القانونية البدائية، نجد أن أحكامها تنطوي علي بعض مظاهر التقدم، فعقوبة الإعدام مقررة للجرائم الخطيرة كالقتل والزنا والكفر، كما أن عقوبة الجلد لم يكن مبالغا فيها إذ حددت بأربعين جلدة كحد أقصي، كما عرفت التفرقة بين القتل العمد والقتل غير العمد، وعاقبت في الحالة الأولي بالقصاص، واكتفت في الحالة الثانية بنفي الجاني.

رابعا: حلول المسئولية الشخصية محل المسئولية الجماعية: -

- أخذ القانون اليهودي في بداية الأمر بمبدأ المسئولية الجماعية عن الأفعال، حيث تكون الجماعة كلها مسئولة عما يرتكبه أي فرد فيها، ثم تحولوا عن هذا المبدأ عندما وصل المجتمع اليهودي إلي نظام الدولة، وأخذوا بمبدأ "شخصية العقوبة".

نظم القانون الخاص في القانون اليهودي القديم

التنظيم القانوني للأحوال الشخصيةفي القانون اليهودي القديم

فكرة الشخصية القانونيةفي القانون اليهودي القديم

س١١ : كان الرقيق والاجانب لايكتسبون الشخصية القانونية عند اليهود . وضح ذلك ؟

- لا يعتبر الشخص عضواً في المجتمع الإسرائيلي إلا إذا توافرت فيه عدة شروط , هي : أن يكون معتنقاً للديانة اليهودية , أن يكون من سلالة بني إسرائيل , وأن يكون حراً . وقد ترتب علي ذلك أن الشخصية القانونية لا يكتسبها سوي الحر اليهودي من بني إسرائيل، ومن هنا فكل من الرقيق والاجانب لا يكتسبان الشخصية القانونية.

أولا: الأحرار:

- **الحر في شريعة اليهود هو←** كل من يعتنق اليهودية، وينتمي إلي بني إسرائيل عن طريق الإنحدار من أبوين إسرائيليين تربطها علاقة زواج.
- الاحرار وحدهم هم الذين يكتسبون الشخصية القانونية وعليهم وحدهم تطبق الشريعة اليهودية وبالتالي فهم وحدهم الذين تكفل لهم الحماية القانونية، ويلزم الاكتساب الاجنبي صفة الحرية، أن يكون آباؤه قد اعتنقوا الديانة اليهودية، منذ ثلاثة أجيال إذا كانوا من المصريين، ومنذ عشرة أجيال إذا كانوا من الشعوب الأخرى.
- قد تمتع اليهود بالمساواة في الحقوق والواجبات، ولم يعرف المجتمع الإسرائيلي نظام الطبقات الاجتماعية المغلقة. فالتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث بعد الإقامة في كنعان وبعد ظهور الدولة، استتبع وجود طائفة من الموظفين والاعتماد علي رجال الجيش، وظهور الأغنياء بجانب الفقراء. وممارسة بعض الحرف، إلا أن هذه الطبقات والطوائف لم تكن وراثية بحكم القانون، ومن جهة أخرى لم تتمتع أي طبقة أو طائفة بامتيازات في مواجة الطبقات والطوائف الأخرى، باستثناء شيوخ العشائر ورجال الدين. فشيوخ العشائر كان يتكون منهم مجلس الشيوخ في كل مدينة، حيث يمارس بعض الاختصاصات السياسية والقضائية.
- رجال الدين فكانوا يكونون طبقة ممتازة تتوارث مناصبها وتنحصر في قبيلة " لاوى" أحد أبناء " يعقوب"، وبالنظر لإحاطة الديانة اليهودية بكل أوجة النشاط البشرى، تبوأ رجال الدين مكانة ممتازة في المجتمع الإسرائيلي، جعلتهم يكونون نوعا من الأرستقراطية الدينية، وتمتعوا بالعديد من الامتيازات، أهمها: الإعفاء من الضرائب والسخرة، الحصول علي الصدقات والعشور وبواكير الزرع والحيوان. كما تمتع رجال الدين بسلطة القضاء بين الناس.

ثانيا: الأجانب:

- فى العهد القبلي حرص بني إسرائيل علي بقاء دمهم نقيا، فكانت القبيلة أو العشائر تتكون من أشخاص يرتبطون فيما بينهم بوحدة الدم. ولذلك أخذوا بقاعدة الزواج بين الأقارب وحرموا الزواج من غيرهم، وعلي ذلك فالأجنبي في هذه المرحلة هو : من لا يرتبط ببني إسرائيل برابطة الدم من جهة الذكور والإناث معا.
- منذ عهد القضاء حلت العقيدة الدينية محل رابطة الدم، فأبيح الزواج من الأجنبيات، وأصبح مدلول الأجنبي ينصرف إلي غير المؤمن بالعقيدة اليهودية. وقد نظر اليهود إلي الاجنبي نظرة عدائية، فاعتبروه كافرا، وحرموه من التمتع بكل الحقوق، وحرموا التعامل معه أو الاختلاط به.
- قد أخضع اليهود الأجنبي لعدة قيود تحد من اهليته وشخصيته القانونية، ومن اهم هذه القيود:
- عدم استفادة الأجنبي من القاعدة التي تضع حدا أقصي لمدة الاسترقاق بسبب الدين بست سنوات، بل يكون استرقاقهم مؤبدا وعدم استفادة الاجنبي من القاعدة التي تحرم الإقراض بفائدة، بل يباح إقراضهم بالربا. عدم جواز تملك الأجنبي للعقارات.

ثالثا: الرقيق:

- كان الرقيق أقلية في المجتمع اليهودي، وتنحصر مصادر الرقيق في شريعة اليهود في مصدرين، هما: الأسر في الحرب، وحكم القانون. فأسري الحرب كان يتم استرقاقهم، وهم أصلا من الأجانب، وتم اعتبارهم رقيقا عاما، أي مملوكا للدولة أو الملك، وكان يتم استخدامهم في الاعمال العامة كالمناجم والمحاجر والأسطول التجاري. كما أن القانون اليهودي كان يسمح بالحكم علي الشخص بالرق في حالات معينة: فالعقوبة كانت مصدراً للرق، كما في حالة السرقة وعدم استطاعة الجاني تعويض المجني عليه عن الشيء المسروق.
- كذلك كان الميلاد لأمة مصدرا للرق، حتى ولو كان أبوه من الأحرار. وقد تطور المركز القانوني والاجتماعي للرقيق في شريعة اليهود، ففى العهد القبلي، كان لرب الأسرة سلطة مطلقة علي أعضاء أسرته تمتد إلي أرواحهم وأموالهم، وقد خضع الرقيق لهذه السلطة المطلقة.
- في عهد القضاة والملوك، تحسنت أوضاع الرقيق فإذا كانت النظرة إلي الرقيق مازالت تعتبره مال مملوكا لسيده، ومن ثم يمكنه التصرف فيه كما يتصرف في سائر أمواله، وكذلك للسيد الحق في الحصول علي تعويض عن الأضرار التي يحدثها الغير برقيقه، إلا أنه تم استحداث بعض الاحكام التي تحمي الرقيق من سوء معاملة سيده، منها: محاكمة السيد الذي يقتل رقيقه عمدا أمام مجلس الشيوخ، تحرير الرقيق إذا اعتدي علي سيده بقسوة ونتج عن ذلك فقء عينه أو كسر ذراعه.
- كما أعترفت التوراة للعبد بشخصية قانونية محدودة فأجازت له أن يتزوج ويكون أسرة، وأن يكون له أموال خاصة علي وجه الاستقلال عن سيده، كما تم الاعتراف للرقيق كل عهود المجتمع الإسرائيلي بالشخصية القانوية من الناحية الدينية، ولذلك كان الرقيق يشارك في العبادة، والاحتفال بالأعياد الدينية، والالتزام بالراحة يوم السبت. وتنتهي حالة الرق بالعتق، وقد يكون العتق بقوة القانون، كما في حالة مضي ست سنوات علي الاسترقاق بسبب الدين، أو الوفاء بالدين الذي بسببه استرق المدين قبل مضي ست سنوات علي حالة الاسترقاق، وقد يكون العتق بإرداة السيد، سواء بمقابل أو بدون مقابل.

س١٢ : تكلم عن نظام الأسرة في القانون اليهودي القديم ؟

نظام الأسرة في القانون اليهودي القديم

أولا: أحكام الزواج:

- يعد الزواج واجب دينيا في نظر الشريعة اليهودية، فمن يمتنع عن الزواج- علي الرغم من مقدرته- يعد آثما. ولا يقتصر وجوب الزواج علي الرجل دون المرأة، فالمرأة يجب عليها الزاوج، وقد جاءت أحكام الزواج اليهودي فى سفر (التثنية) كالاتي:

١ – شروط عقد الزواج:

أ-تراضي طرفي عقد الزواج:

- الزواج عند بني إسرائيل يتم بالتراضي، حيث أن الزواج يتم تكييفه علي أنه " عقد رضائي".
- التراضي، كشرط من شروط صحة الزواج، يتطلب رضاء الطرفين المتعاقدين، ولما كان الزواج له أهمية كبيرة عن غيره من العقود، فقد كانت أغلب الاحكام القانونية فيه تتطلب موافقة أو مشاركة الأب في تزويج أبنائه، ففى بداية الأمر، في ظل النظام القبلي كان دور الأب شديد الأهمية، حيث كان من حق الأب تزويج أولاده دون حاجة إلي الحصول علي رضائهم أو حتى مجرد استشارتهم.
- هذا وتلك السلطة المطلقة قد لحقها التطور، حيث تقلصت السلطة الأبوية نتيجة للتنظيم السياسي بعد سيطرة الإقطاع وتعاليم الأنبياء، وفي ظل ذلك التطور، لم يعد من سلطة الأب تزويج أبنه، ومن ناحية أخرى، فإن سلطته فى تزويج ابنته دون رضاها " ولاية الإجبار " اصبحت بدورها مقصورة علي البنت القاصر دون تلك التى بلغت سن الرشد.
- يجيز التلمود تعليق الرضا بالزواج علي شرط، فالرجل له أن يضع ما يشاء من الشروط، ويجب أن تكون المرأة مطابقة للأوصاف المتفق عليها. كما أجاز التلمود الوكالة في الزواج، فتستطيع المرأة أن توكل غيرها في الزواج علي غرار الرجل، وعلى الوكيل أن يلتزم بتنفيذ تعليمات موكله.

ب- عدم وجود مانع من الزواج :

- لكى ينعقد الزواج ويترتب آثاره، لا بد أن يتم الانعقاد خارج دائرة " موانع الزواج"، وقد فصلت الشريعة اليهودية أحكام موانع الزواج وصور تحريمه، وموانع الزواج كانت ضيقة جدا في العصر القبلى في تاريخ بني إسرائيل، حيث انحصر التحريم في نطاق الاصول والفروع المباشرين. وحين عاد اليهود من السبى البابلى في القرن السادس قبل الميلاد، وأقاموا الدولة، غدت الأرض ملك الله لا يتمتع مستغلها إلا بحق الحيازة دون التمليك .
- هكذا تغيرت الظروف والمبررات الاقتصادية كدافع إلي الزواج من الداخل، واستطاع رجال الدين التوسع في نطاق المحرمات، وتم إصدار سفر اللاويين من التوراة الذى وسع نطاق المحارم، حيث حرم الزواج من : الأم والبنت وبنت البنت، وبنت الابن، وامرأة العم لأب، وبنت الزوجة، وبنت بنتها، وبنت ابنها، والحماه وأمها، والأخت والعمة والخالة، وامرأة الأب، وامرأة الابن، وامرأة الأخ، وأخت الزوجة. وهكذا اتسعت دائرة موانع الزواج في الشريعة اليهودية بشكل ظاهر، ذلك أن الطابع الدينى من شأنه الإكثار في الموانع محافظة علي الروابط الأسرية .
- كذلك حفاظا علي الأنساب، وتحقيقا للمثل العليا داخل المجتمع، التي يقضي عليها العلاقات المتعارضة داخل الأسرة الواحدة. ولذلك كانت العقوبة على الزيجات المحرمة هى الإعدام، لأنها كانت تعتبر من قبيل الزنا. وإلي جانب هذه الموانع التى يمكن أن نعدها موانع عامة، كانت هناك موانع للزوج خاصة ببعض فئاتهم. فقد حرم علي الكاهن أن يتزوج مطلقة أو زانية أو مدنسة، كما حرم علي الكاهن الأعظم الزواج من أرملة أو مطلقة أوزانية أو مدنسة.

ج- المدفوعات المالية المصاحبة للزواج:

- **تعريف المهـــر ←** عبارة عن مال معلوم يدفعه راغب الزواج أو عشيرته إلي العروس أو عشيرتها مقابل إتمام الزواج. والمهر في شريعة اليهود يعتبر شرطا لصحة الزواج، وهو عادة يدفع وقت انعقاد الخطبة، وكان يتخذ عادة صورة مبلغ من المال، ولا يشترط في المهر أن يسلم نقدا، بل يمكن أن يكون عينا، عقارا أو منقول وإذا عدل الخاطب عن إتمام زواجة فقد ما دفعه من مهر، أما إن كان العدول من جانب المخطوبة، التزم أبوها بدفع مثلي المهر إلي الخاطب. وقد اختلف الشراح في تكييف الالتزام بدفع المهر، إلا أن الرأي الغالب يرى أن المهر إجراء أولى لازم لانعقاد الزواج، تتمثل فيه مساهمة الزوج في المشاركة وكرمزللاستعداد لتحمل مسئولية هذا الزواج. فهو أولى مرحل الزاوج، الذى تتعدد حلقاته ومراحله وإجراءاته.
- **تعريف الدوطة ←** عبارة عن قيم مالية يدفعها والد المخطوبة أو أسرتها إلي الخاطب. والزوج يتولى إدارة تلك الأموال والانتفاع بنتاجها عقب الزواج، أما ملكيتها فتكون للزوجة. وعلى ذلك فالدوطةالتى تحملها الزوجة من منزل أبيها كانت تعتبر ملكا لها، وإن كان الزوج هو الذى يقبضها، وكانت الزوجة تستردها في حالة الطلاق أو وفاة الزوج.
- **تعريف الهبة الإضافية " المتعة ←** عبارة عن قيم مالية كان الخاطب يقدمها إلي مخطوبته بعد المهر، ويقصد به أن يضمن لها حياة كريمة بعد موته. وتطلق المصادر اليهودية علي هذه الهبة الإضافية التى يقدمها الخاطب تسمية " كتوباه" ويقصد بذلك ما يكتبه الخاطب للمخطوبة من أموال. ملكية هذه الأموال تكون منعقدة على ذمة الزوجة.

س١٣ : أخذ القانون اليهودي القديم عدة أنماط للزواج . وضح ذلك ؟

٢- أنماط الزواج:

أ- تعدد الزوجات:

- **المقصود بالتعدد ←** تمكين الرجل من أن يتزوج بأكثر من امرأة في آن واحد. وقد كان نظام تعدد الزواجات سائدا في المجتمع اليهودي، وكان ذلك مطلقا دون وضع حد أقصى لعدد الزوجات، وبجانب الزوجات الشرعيات كان يوجد الجوارى والإماء. فمنذ العصر القبلى كان واضحا السير علي تعدد الزوجات، وتنص أسفار التوراة علي أن " إبراهيم" عليه السلام، قد تزوج من زوجتين، وأن " يعقوب" جمع بين الأختين، وأن " سليمان" كان له عدداً كبيراً من الزوجات فضلا عن الجوارى، وهكذا يبدو لنا أن مبدأ تعدد الزوجات كان شائعا لدى بنى إسرائيل ولم يكن يصطدم بنص شرعى يعارضه.

ب- التسرى:

- عرف العبريون فضلا عن تعدد الزوجات، نظام التسرى فقد كان نظام الرق معروفا عند بنى إسرائيل وكان الرق يرد على النساء والرجال، وكان يجوز للرجل من بنى إسرائيل معاشرة جاريته كما يعاشر زوجته، ولم يكن من اللازم في التسرى أن تكون الأمة ملكا لمن يعاشرها، فقد كان من الممكن للرجل أن يعاشر أمة مملوكه لزوجته،والأمة والسرية كانت في مراكز أدنى من مركز الزوجية، فلم تكن معاشرة الرجل إياها تجعل منها زوجة، فهى ليست زوجة شرعية وأولادها ليسوا أولادا شرعيين.
- غير أن هناك حالة يتساوى فيها أولاد الزوجة الحرة مع أولاد الجارية، وهى حالة عقم الزوجة الشرعية فللزوجة العقيم أن تمنح زوجها جارية لينجب منها، ويعتبر ابن الجارية بمثابة ابن شرعى.

ج- الخلافة على الأرامل:

- تحقيقا للهدف من الزواج، وهو إنجاب الذرية ظهر نظام " الخلافة على الأرامل"، ويقصد به: " نظام زواج الأخ الحى من أرملة أخية المتوفى دون أولاد، فيرث الأخ التركة والزوجة معا، وينسب الاولاد الجدد إلي الأخ المتوفى".
- كان الزواج هنا إجباريا فهو واجب يقع على شقيق المتوفى تنفيذه حفاظا على استمرارية اسم شقيقه، وإيجاد نسل للأخ المتوفى لكى يرث ثروته. وقد تعدلت أحكام نظام الخلافة علي الأرامل في العصور التالية حيث أصبح الاخ غير ملزم بالزواج من أرملة أخيه إلا إذا كان الاخ يعيش مع اخيه المتوفى تحت سقف واحد فى معيشة مشتركة.

٣- آثار عقد الزواج:

أ- آثار الزواج في العلاقة بين الزوجين:

- حقوق الزوجة اليهودية:

- يجب على الزوج أن ينفق على زوجته، بغض النظر عما تحصل عليه المرأة من عملها أو ممتلكاتها، ولذلك يجب عليه مؤنتها وكسوتها، وتمريضها إذا مرضت، ودفنها عند الوفاة، وإذا مات الزوج بقيت فى بيته تأكل من ماله ما دامت أرملة إذا شاءت هى وبناتها إلي أن يتزوجن.
- على الزوج أن يقدم لزوجته ما كانت معتادة عليه فى بيت أبيها قبل زواجها منه، والكسوة الشرعية هى: كسوة الصيف والشتاء بحسب عادة البلد، وللمرأة الحق في طلب المسكن الشرعى، بما يلزمة من أثاث بقدر حالة الرجل. والشريعة اليهودية تحرم زواج الرجل من امرأة مريضة بمرض خطير إلا إذا تم شفاؤها كذلك حرمت زواج الرجل من امرأة وهى مريضة مرض يؤدى إلي الموت طمعا في ميراثها .
- كذلك يحرم الشرع اليهودي طلاق المرأة إذا أصيبت بالجنون، ويراعى فى تقدير النفقة حالة الزوجين والزمان والمكان. فإذا كان الرجل فقيرا فعليه الضرورى، وإذا تغيب الزوج أنفقت الزوجة علي نفسها من مال زوجها، وإذا استدانت الزوجة من أجل النفقة حال غياب زوجها لزمه الدين. ومن ناحية اخرى، يمتنع على الرجل ضرب امرأته ولو بعلة تأديبها، بل عليه أن يحبها ويحترمها. كما عليه أن يرعى زوجته فليس له أن يسافر براً أو بحراً إلا بعد استشارتها، ولها أن ترفض سفره إذا كان ذلك السفر إلي جهة بعيدة. وتعد كل هذه الحقوق مقابل استمتاع الرجل بالمرأة، ويلتزم الرجل بمواقعة زوجته، فيباشرها مع مراعاة قوته وصحته وعمله.
- إذا منع هذا الواجب كان في الشرع ظالما ومخالفا، لكن للزوجة ان تعفو اكتفاء بمولودين ذكر وأنثي. وإذا مرض الرجل صبرت امرأته ستة أشهر، فإذا لم يشف جاز لها طلب طلاقها ومؤجل الصداق، وكانت الزوجة في مركز مساو لمركز زوجها بالنسبة للواجبات الدينية، فكان للمرأة التوجه إلي المعبد والمشاركة في الأعياد الدينية.

- حقوق الزوج اليهودي:

- يستتبع الزواج التزام الزوجة بطاعة زوجها واحترامه، ونظرا لما كان يعترف به للرجل من سلطة واسعة في الاسرة كانت الزوجة فى وضع التابع بالنسبة لزوجها. كما أن القاعدة أن تنتقل المرأة للإقامة فى بيت زوجها، وكان للزوج تحديد المكان الذى يقيمان فيه.
- قد ألقى التلمود عده التزامات على عاتق الزوجة، حيث أوجب عليها طحن القمح وصنع الخبز وغسل الغسيل وطهى الطعام وإرضاع الولد وإعداد الفراش وغزل الصوف. فهذه الواجبات كانت تتوقف على وضع المرأة الاجتماعي، ولا يستطيع الزوج أن يفرض على زوجته تلك الأعمال إذا كانت العادة بين نساء تلك الطبقة الاجتماعية ألا يقوموا بتلك الأعمال، ويكون على الزوج أن يستعين بخادمة.

- أهم ما يترتب على الزواج من آثاره، وهو واجب الوفاء على الزوجة نحو زوجها بقصر علاقتها الجنسية عليه. وكان الجزاء المقرر لمخالفة الزوجة هذا الواجب جزاء يتسم بالشدة، فقد كان من حق الزوج إذا ضبط زوجته وعشيقها متلبسين أن يقتلهما، ويعتبر الإنجاب من أهم واجبات المرأة اليهودية، لأن وجود الإنسان على الأرض ارتبط بهدف معين وهو إعمار الكون .
- ألزمت الشريعة اليهودية الزوجين بالطلاق إذا استمر عقمها سنوات متتالية، ولذلك يرتبط بهذا الواجب، ارتباط السبب بالمسبب، واجب تمكين المرأة زوجها من معاشرتها المعاشرة الزوجية، فالزوجة التى ترفض أن تمكن زوجها من معاشرتها تعتبر " متمردة"، فإذا استمرت في امتناعها يكون فى استطاعه الزوج طلاقها، وتفقد حقوقها المالية المترتبة على الطلاق. ومن واجبات الزوجة أيضا، أن تستأذن زوجها عند إبرام التصرفات القانونية، كما يجب استئذان زوجها إذا أرادت أن تنذر نذرا للرب أو للمعبد.

- مدي تأثير الزواج على الأهلية القانونية للمرأة اليهودية

- تمتعت المرأة اليهودية- كقاعدة عامة- بأهلية الوجوب، فالمرأة اليهودية تثبت لها الشخصية القانونية منذ ميلادها، مما يعنى تمتعها بذمة مالية تستقر فيها الحقوق المالية والالتزامات. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن الزواج في الشريعة اليهودية يترتب عليه انتقاص أهلية أداء المتزوجة، بحيث لا تستطيع إبرام أي تصرف قانونى إلا بإذن زوجها، ومن ثم فإنه يمكن اعتبار الزواج قيدا على أهلية أداء المرأة اليهودية. فالشريعة اليهودية تقرر للزوج حق انتفاع على جميع ممتلكات زوجته، وبالتالي يلزم لصحة التصرف في هذه الأموال موافقة الزوج والزوجة معا.

ب- آثار الزواج في العلاقة بالأولاد:

- سلطة رب الأسرة:

- أول ما يترتب على الزواج في علاقة الأب بالأولاد هو " ثبوت النسب" أي ثبوت نسب الولد إلي أبيه. وكان انتساب الابن إلي الأب يتم بقوة القانون، وكان الأب يتمتع بسلطات كبيرة علي أولاده، كان يتمتع بسلطات قضائية مطلقة، ويختار وريثه في حرية تامة .
- يستطيع التصرف في أبنائه كما يشاء، فله أن يبيع ابنته أمه لمن يرغب في شرائها، وله الحق في رهن أولاده ضمانا للوفاء بدين عليه، بل يملك علي أولاده حق الحياة والموت، يقتلهم إذا شاء، أو يقدمهم قربانا للرب. وفي مرحلتي القضاء والدولة، خفت السلطة الأبوية وكان ذلك التطور بطيئا، فلم يعد الأب يملك حق الحياة والموت علي أولاده، وأمسي ملزما بأن يعرض الامر علي شيوخ المدينة شاكيا لهم ابنه المارد، فيصدرون هم القرار بالرجم حتى الموت.
- امتنع علي الأب تجريد الأبن من الميراث، وكان الأب هو صاحب الحق في الحصول علي ما يدفع من تعويض بسبب الاعتداء علي ولده، ويمتد هذا الحق إلي الجنين في بطن أمه. فكان الأب يحصل علي ما يدفع من تعويض عن ضرب امراة حامل وإفقادها ثمرة البطن.
- كانت العلاقة بين الاب وأولاده يسودها مبدأ المسئولية التضامنية، فكان الاب مسئولا عن اولاده وجرائمهم، كما كان الأولاد يسألون عن أفعال أبيهم وجرائمه. ومع تطور المجتمع الإسرائيلي اختفت فكرة المسئولية الجماعية، وحلت محلها فكرة المسئولية الشخصية.
- كان للأب والأم علي أولادهما حق الاحترام والطاعة بل كان القانون يعاقب الابن علي الأقوال والأفعال التي تنطوي علي مساس بكرامة أو شخص الوالدين بأشد جزاء. وفي مقابل حقوق الوالدين علي الأولاد، كانت عليهم بعض الواجبات. فقد كان من واجبهما إعطاء المولود اسما عقب ولادته مباشرة .
- كان من اللازم ختان الابن، وكان من واجب الأم رعاية الأولاد أثناء طفولتهم وأن تقوم بإرضاع الطفل لمدة ثلاث سنوات، وقد جري العمل عند اليهود علي منح الابن ذمة مالية محدودة خاصة به ومستقلة عن ذمة الأب، يستطيع بمقتضاها أن يتملك بعض الأموال التي تظل مملوكه له بعد موت الأب. والسلطة الأبوية في الشريعة اليهودية غير مؤبدة، حيث تنتهي ببلوغ سن الرشد.

- مركز الابن الأكبر " حق البكورية"

- كان لقب " البكورية" في الشريعة اليهودية يمنح للابن البكر " بكور" ، والبكري هو" أسبق الأولاد حياة لا ولادة" وقد بينت الشريعة اليهود شروطا لمنح لقب البكورية، وقد حصروها في الآتي: أن يكون أول مولود ولم يسبقه أحد حي في الولادة، وأن يكون علي قيد الحياة وألا تسبقه في الولادة بنت، وأن يكون قد ولد بطريقة شرعية، وأن يكون قد ولد أثناء حياة أبيه. وحق البكورية كان خاصا بالابن البكر ذاته، والابن البكر كان مفضلا علي إخوته في الشريعة اليهودية، ولذلك اعترفت له بالحق في أن يكون ميراثه مضاعفا عن إخوته، كما كان هو الشخص الوحيد صاحب الحق في بركة والده.

س١٤ : وضح اسباب انقضاء رابطة الزوجية في الشريعة اليهودية ؟

ثانيا: انتهاء رابطة الزواج:

١- الطلاق:

- **تعريف الطلاق** ← طريق إرادى لإنهاء الحياة الزوجية، وقد عرف العبريون الطلاق، والطلاق في الشريعة اليهودية يعد عملا مكروها، باعتبار أن المفروض اعتبار أن الزواج قد تم بين الرجل والمرأة ليكون أبديا لا مؤقتا. والطلاق في شريعة اليهود بيد الرجل دون المرأة، فالزوج قيد تكبل به المراة لا يفكه سوي الرجل، فليس للزوجة أن توقع الطلاق أو أن تمارسه مهما كانت الأسباب، وإن كان ذلك لا يمنع من ان يكون من حق المرأة طلب التطليق. وكان الطلاق يستعمله الزوج بلا قيد أو شرط.
- قد ظل الامر كذلك طوال عصر القضاة وبداية عصر الملكية، بيد أن حركة الأنبياء أدخلت بعضا من القيود علي الطلاق. فالتزم الرجل أولا بتحرير " كتاب طلاق" وتسليمه إلي المرأة. فأصبحت الكتابة شرطا من الشروط الشكلية لإيقاع الطلاق، وترجع نشأة وثيقه الطلاق إلي سفر التثنية، حيث أصبحت شرطا لازما لايقاع الطلاق.
- كتابة الوثيقة كانت تتم بواسطة الزوج نفسه، أو بواسطة كاتب متخصص، وبحضور شاهدين مع ذكر التاريخ، ويقرأ الشهود الوثيقة قبل تسليمها إلي المطلقة.

✓ **وقد حرم الرجل من حق الطلاق بتاتا في حالتين:**

- ✓ **الحالة الأولي:** إذا ادعي الرجل أن زوجته ليست بكرا، فتتخذ إجراءات التحقق من صحة ما يدعيه، فإذا اتضح انها لم تكن بكرا حكم عليها بالموت رجما ، اما اذا لم يثبت صحة ادعاء الزوج يمتنع عليه ان يطلقها طوال حياته .
- ✓ **الحالة الثانية:** إذا كانت الفتاة عذراء وعاشرها الرجل قبل الزواج، فإنه يلتزم بالزواج منها ولا يطلقها طوال حياته وإذا طلقت الزوجة، جاز لها أن تتزوج برجل آخر.

- بل ويجوز أن تعود إلي عصمة زوجها إن اراد هو ذلك وكانت هي لم تتزوج بآخر بعد. فان كانت قد تزوجت بآخر، فإنها تحرم علي الزواج الاول إلي الأبد، فلا يجوز له أن يتزوجها من جديد حتى ولو مات زوجها الثاني. ويترتب علي الطلاق حصول المرأة علي حقوقها الثابتة في عقد الزواج، وأهمها المؤخر واسترداد الدوطة حسب الاتفاق.
- لا يسوغ بعد الطلاق إقامة المطلقة فتطرد من منزل الزوجية، وإذا اختلي المطلق بمطلقته بعد الطلاق، زال أثره ولم يجز له طلاقها إلا بكتاب طلاق جديد، وهذا يعني إمكان رد المرأة بدون أي إجراء شكلي.
- تحل المرأة بعد الطلاق لأي رجل، ولكن لا يجوز العقد عليها قبل انتهاء عدتها الشرعية، تسعين يوما إلا يحسب منها يوم الطلاق ولا يوم العقد، ويستمر الأولاد بعد الطلاق في الإقامة في بيت أبيهم، بيد أن التلمود أعطي المرأة حق الاحتفاظ بالرضيع، وليس للزوج أن يأخذه منها لكي يرضعه بواسطة امرأة أخري، وللمرأة الاحتفاظ بالمولود إذا كان ذكرا حتي يبلغ السادسة أما الانثي فتبقي مه أمها حتي سن الزواج .
- إذا كان من الأمور المسلمة في الشريعة اليهودية أن الزوجة لا تستطيع أن تطلق زوجها، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون لها الحق في أن تطلبه. وأهم الحالات التي تجيز للمرأة طلب الطلاق، وفقا لمذهب الربانيين :-
  ١- حيث يجوز للزوجة أن تطلب الطلاق من زوجها إذا كان عنينا أو عقيما وكانت هي ترغب في الولد.
  ٢- عدم قيام الزوج بمباشرة زوجته جنسيا بسبب المرض لمدة سته أشهر، ولكن إذا كان امتناع الرجل عن معاشرة زوجته جنسيا بدون مبررا اعتبر كارها لها ولزمه طلاقها مع أداء حقوقها.
  ٣- الرائحة الكريهة للزوج، سواء كانت صادرة من أنفه أو فمه، أو بسبب عمله دباغا وما إلي ذلك.
  ٤- اخلال الزوج بالتزامه بالإخلاص تجاه زوجته، بأن اعتاد الزنا.
  ٥- إخلال الزوج بالتزامه بحسن المعاشرة، بأن كان سيء الخلق يقوم بضربها بدون مبرر شرعى.
  ٦- إخلال الزوج بالتزامه بالإنفاق علي زوجته، بأن تشدد في الإنفاق عليها أو أطعمها ما هو محرم شرعا.
  ٧- عوز الزوج، حيث أن الرجل ملزم بالإنفاق علي زوجته، فإن لم يستطيع الإنفاق عليها وتوفير القوت الضروري لها، وجب عليه أن يطلقها مع استحقاقها لكافة حقوقها والتى تكون دينا في ذمته.
  ٨- إخلال الزوج بالتزامه بالمساكنة، فإن تركها وسافر بدون عذر مقبول، وكانت البلد التي سافر إليها لا تصلح لإقامة الزوجة، وتغيب عنها مدة كافية لتضر الزوجة من هذا الغياب، وكان المقصود بهذه الغيبة الهجر المقترن بنية وضع نهاية للحياة الزوجية المشتركة، يحق للمرأة أن تطلب الطلاق.

- وفقا لمذهب القرائين، القاعدة العامة أن الطلاق بيد الرجل، وأن المرأة لا تطلق بمجرد إرادة الرجل، بل لا بد من المسوغ الذي يبرر الطلاق، واستثناء علي هذه القاعدة، فإنه يوجد حالات يكون للمرأة فيها الحق في أن تطلب من القضاء أن يحكم بها بالطلاق :-

١- إخلال الزوج بواجب المعاشرة الجنسية، فإذا لم يباشرها بسبب مرضه وجب عليها الصبر لمدة ستة أشهر، فإذا لم يشف جاز لها طلب الطلاق ولها مؤخر الصداق.

٢- إخلال الزوج بواجب حسن المعاشرة، لسوء أخلاقه أو لا عتياده ضربها.

٣- إخلال الزوج بواجب الإنفاق علي الزوجة، ويعتبر الزوج قد أخل بهذا الواجب إذا امتنع عن الإنفاق عليها بلا مبرر.

٤- إخلال الزوج بواجب الإخلاص تجاه زوجته، بأن كان معتاد الزنا.

٥- إخلال الزوج بواجب المساكنة بأن غاب عن زوجته لعذر غير مقبول.

٦- عيوب الزوج التي قد تتمثل في العنة والعقم والمرض الذي لا يرجي شفاؤه.

٢- الوفـــاة:

- ينحل الزواج بطبيعة الحال بوفاة أحد الزوجين، فالموت يعد السبب الرئيسى في إنحلال رابطة الزوجية. وبوفاة الزوج تتقاضي الأرملة مالها من حقوق في عقد الزواج، فلها الحق في مؤخر الصداق والدوطة، كما يحق لها أن ترث في زوجها، في حالة عدم وجود أبناء أو إخوة للزوج المتوفي. كما تستحق الأرملة ما قد يكون أوصى به الزوج لزوجته بعد وفاته، وبوفاة الزوج تسترد المرأة أهليتها كاملة. كما يحق لها أن تتزوج من أي شخص طالما رزقت من زوجها المتوفى بأولاد قبل الوفاة أو توفى عنها وهى حامل، أما إذا مات عنها زوجها دون حمل أو أولاد فتلتزم بالزواج من أخيه الأكبر أو أحد إخوته.

س١٥: تكلم عن احكام الميراث والوصية في القانون اليهودي القديم ؟

نظام الإرث والوصية في القانون اليهودي القديم

أولا: أحكام الميراث:

- تشكل القرابة عند اليهود السبب الرئيسى للميراث. وقد ميزت أحكام المواريث في الشريعة اليهودية بين الذكور والإناث، وبين الابن الأكبر وسائر إخوته من ناحية ثانية، وبين الأبناء الشرعيين والأبناء غير الشرعيين من ناحية ثالثة.فتركة المتوفى تؤول إلى أولاده الذكور دون الإناث، ولا تؤول التركة إلى البنات إلا في حالة عدم وجود فرع وارث من الذكور.
- بين الذكور يتمتع الابن الأكبر بنصيب اثنين من إخوته، وإذا لم يوجد للمتوفى إبنا أو بنتا تؤول التركة إلى الإخوة، وإن لم يكن له إخوة تؤول التركة إلى إخوة أبيه، وإن لم يكن لأبيه إخوة تؤول التركة إلى نسيبه الأقرب من عشيرته، والأبناء الغير الشرعيين محرومين من الميراث، ولكن إذا تصرف الأب أثناء حياته تصرفا يكشف عن اعترافه ببنوتهم، ففى هذه الحالة يرثون عنه بصفتهم أبناء بالتبنى.
- **القاعدة←** في الشريعة اليهودية أن الوارث يعتبر استمرار لشخصية المورث، فهو يخلفه في حقوقه وديونه أيا كان مقدارها ولو تجاوزت مقدار التركة.

ثانيا: أحكام الوصية:

- كانت حرية الشخص في الإيصاء بماله مقيده في الشريعة اليهودية، فلا يجوز للشخص أن يوصى بأي مال من أمواله طالما كان له أبناء من الذكور. أما إذا لم يكن له أبناء ذكور، فيجوز له يصدر وصية لمن يشاء من غير الورثة، إذ أن الوصية لا تجوز للوارث.
- الوصية في شريعة اليهود لا تأخذ معني التصرف المضاف إلي ما بعد الموت، وإنما هي تصرف يتم حال الحياة، ويقوم الموصى له بقبضها حال حياة الموصى، ولذلك فهى أقرب إلى الهبة منها إلى الوصية.

نظام الالتزامات والعقود في القانون اليهودي القديم

س١٦: تكلم عن نظام الألتزامات والعقود في القانون اليهودي القديم ؟

- في العهود الاولي كان المجتمع اليهودي مجتمعا بدائيا وبسيطا، وكان النشاط الاقتصادي هو الرعي ثم الزراعة البدائية. فلم تكن هناك معاملات تدعو إلي إيجاد قواعد خاصة لتنظيمها، ومع تطور المجتمع اليهودي، وممارسة اليهود للتجارة، ازدادت المعاملات فأتجه القانون اليهودي نحو ضبط المعاملات بين اليهود. فقرر: عدم جواز تأخير سداد أجر العامل ووجوب الوفاء به قبل غروب شمس يوم العمل المستحق عنه الأجر وتحريم الغش وخسران الموازين.
- قد تضمنت شريعة اليهود بعض النصوص التي تدل علي تطور نظام المسئولية عن الفعل الضار" المسئولية التقصيرية" ، فالفعل الضار يعتبر مصدرا للإلتزام سواء شكل الفعل جريمة أم لا، فهو ينشىء على عاتق الفاعل التزاما بتعويض المضرور عما أصابه من ضرر، ومعظم الحالات التى تعرضت لها النصوص فى هذا الصدد توضح أن المجتمع الذى تنظمه يقوم نشاطه الاقتصادي علي الرعى والزراعة. فقد قررت: التزام مالك الحيوان بالتعويض عن الضرر الناتج عن إتلاف الحيوان لمزرعات الغير.
- تعتبر الجريمة مصدرا للإلتزام في الشريعة اليهودية، حيث أن العديد من الجرائم يترتب عليها مسئولية مدنية تتمثل في التزام الفاعل بدفع تعويض للمجنى عليه، ومن ذلك: تلزم التوراة السارق بدفع تعويض للمجني عليه مقداره أربعة أو خمسة أمثال قيمة الشيء المسروق. وقد تضمن القانون اليهودي أحكاما تؤدي إلي انتفاء مسئولية المودع لديه عن سرقة أو افتراس الشيء المودع طالما لم ينسب إلي المودع لديه تقصير أو إهمال في حراسة هذه الوديعة.

س١٧: تكلم عن نظام الملكية عند اليهود القديم ؟

نظام الملكيةفي القانون اليهودي القديم

نظام الملكية اليهودي قبل الأسرالبابلي

- بعد استقرار اليهود في أرض كنعان أصبح لكل قبيلة مساحة من الأراضي تخصص لرعي ماشيتها وللزراعة، وكان نصيب كل أسرة متناسبا مع عدد أفرادها، أما أراضي المراعي فقد ظل مملوكا للقبيلة ملكية جماعية ترعي فيه ماشية الأسر المختلفة.
- **الأصل←** في القانون اليهودي أن الأرض التي تحوزها الأسرة غير قابلة للتصرف فيها. ثم يتطور القانون ليسمح بالتصرف في الأرض شريطة أن يكون التصرف لأحد أعضاء القبيلة، وهكذا تحولت حيازة الأسرة للأرض إلي ملكية مشتركة بين أعضائها، ثم تقرر لكل فرد من أفراد الأسرة حق ملكية علي جزء من الحصة التي تحوزها الأسرة، فتحولت ملكية الأسرة من ملكية مشتركة إلي ملكية خاصة .

نظام الملكية اليهودي بعد العودة من الأسر البابلي

- قام اليهود بتطبيق نظاماً جديداً للملكية بمجرد العودة من الأسر البابلي، وقد ركز النظام الجديد علي المبدأ القديم الذي يؤكد أن الأرض ملك لله وحده، ولذلك اختص رجال الدين- وعلي رأسهم أبناء قبيلة " لاوى" بأربعة أخماس الأرض، وهذه الأرض لا يجوز التصرف فيها مما أدي إلي خروجها عن دائرة التعامل.
- الخمس الباقي من الأرض تم توزيعه علي قبائل بني إسرائيل، وهذا الجزء يمكن التصرف فيه، فاستغلال الأرض الزراعية خضع لقيود مستمدة من الدين، فطبقا لشريعة اليهود تم تحريم استغلال الأرض في السنة السبتية، حيث اعتبرت عطلة للأرض. والسنة السبتية هي السنة السابعة بعد كل ست سنوات، وقد قاس اليهود السنة السبتية علي يوم السبت من كل أسبوع وهو اليوم السابع بعد ست أيام، وقد حرم فيه أداء أي عمل طبقا لنص الوصايا العشر.
- كذلك خضع التصرف في الأرض لقيود دينية، فطبقا لشريعة اليهود في سنة الغفران أو " اليوبيل"- وهي السنة الخمسون التالية لكل تسع وأربعين عاما- تبقي الارض خلالها بورا، وتلغي كافة التصرفات القانونية الناقلة لملكية الأرض خلال الفترة السابقة وتعود الأرض إلي أصحابها الأصليين.
- نظام إلغاء التصرفات القانونية السابقة علي سنة الغفران لا يقتصر علي التصرفات الناقلة لملكية الأراضي الزراعية، بل يشمل أيضا التصرفات الناقلة لملكية البيوت والمنازل في القري والمدن غير المسورة، أما المدن التي تحيط بها الأسوار فإن ملكية منازلها تعتبر ملكية تامة ومطلقة لا يقيدها قيد ولا تخضع لنظام سنة الغفران.

القانون العربي

الفهرس

السؤال	الصفحه
س١: وضح أهمية دراسة القانون العربي القديم ؟	ص:٣
س٢: وضح المصدر الرئيسي لتشريع في المجتمعات الحضرية ؟	ص:٣
س٣: تحدث عن نظام الحكم القبلي عند العرب قبل الإسلام ؟	ص:٤
س٤: تكلم عن صور نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام في المجتمعات المدنية "الحضر" ؟	ص:٥
س٥: اكتب في نظام القضاء عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:٦
س٦: اكتب نظام التجريم عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:٩
س٧: تكلم عن نظام العقاب عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:١١
س٨: تكلم عن اشكال الزواج عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:١٣
س٩: تكلم عن أثار عقد الزواج عند العرب قبل الإسلام ؟	ص:١٥
س١٠: اذكر حالات انتهاء الزواج عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:١٧
س١١: تكلم عن نظام الميراث والوصية عند العرب قبل الإسلام ؟	ص:١٨
س ١٢: تكلم عن نظام العقود عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:١٩
س١٣: تكلم عن نظام الملكية عند العرب قبل الاسلام ؟	ص:٢١

القانون العربى القديم

س١ : وضح أهمية دراسة القانون العربي القديم ؟

أهمية دراسة تاريخ القانون العربي القديم بصفة خاصة :

- لدراسة تاريخ القانون العربى القديم اهمية خاصة ،فالدراسة التاريخية والقانونية لهذه المنطقة فى تلك الحقبة الزمنية تعد واجب قومى على كل عربى مهتم بأصالته وتاريخه ، إذ أن هذه المنطقة هى الوطن الأول للساميين الذين خرجوا منها فى هجرات متتابعة إلى مصر وسوريا والعراق ، كما أن هجرات واسعة النطاق تمت مع الفتوحات الإسلامية فأثرت الحضارة العربية الإسلامية فى الحضارة القديمة وبذلك أسهمت الجزيرة العربية فى الحضارة البشرية .
- **بيد أن:-** هذا لايمثل المبرر الوحيد لدراسة النظم القانونية العربية قبل الإسلام إذ أن الجزيرة العربية هى البقعة التى ظهرت فيها الديانة الإسلامية ، والإسلام لم يلغ النظم التى كانت قائمة وإنما ألغى البعض منها وعدل البعض الأخر وأبقى على البعض الثالث ، ولكى نفهم النظم الإسلامية فهماً سليماً لابد من التعرف على النظم التى كانت سائدة قبل ظهور الإسلام فى نفس البيئة التى ظهر فيها .
- **أخيراً:-** فإن دراسة القانون العربى القديم تنطوى على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعلم تاريخ القانون حيث تطلعنا من ناحية على مدى إرتباط الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدينية والفكرية السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات وبين النظم القانونية السائدة فى هذا المجتمع ومن ناحية ثانية فإن هذه الدراسة تظهر دور الدين بصفة عامة والديانة الإسلامية بصفة خاصة فى تعديل القانون وتطويره .

س٢ : وضح المصدر الرئيسي لتشريع في المجتمعات الحضرية ؟

المجتمعات العربية

مجتمعات قبلية	مجتمعات حضرية
تكون فيها كل قبيلة وحدة سياسية مستقلة	أتخذت من دولة المدينة أو المملكة نظاما سياسيا
العرف هو المصدر الرئيسي للقانون	التشريع هو المصدر الرئيسي للقانون

مصادر القاعدة القانونية عند العرب قبل الاسلام

اولاً : العـــرف :

- كان العرف هو المصدر الرئيسى، للقواعد القانونية في المجتمعات العربية القبلية قبل الإسلام.إذ ان القواعد التي كانت تحكم النظم القانونية المختلفة كانت قواعد عرفية غير مدونة، توارثتها الاجيال جيلاً بعد جيل، فأصبح لها طابع الإلزام من قدم العهد بها وشعور الناس بضرورة اتباعها وعدم الخروج عليها .
- علي الرغم من أن القواعد القانونية العرفية كانت تتسم بالثبات، إلا أنها لم تكن جامدة تماما أو تستعصي علي التطور، حيث كان يصيبها التعديل كلما طرأت تغيرات علي المجتمع، وكان التعديل يتم أيضا عن طريق العرف، وكان هذا التعديل يتسم بالبطء والتدرج.

ثانيا : التشريـــع :

- عرف المجتمع العربي قبل الإسلام في جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن) التشريع كمصدر للقواعد القانونية، وكان التشريع يصدر عن الملك بعد استشارة شيوخ القبائل والأعيان وكبار الكهنة، وكان التشريع يتم تدوينه في عدة نسخ حتي يتم حفظ إحداها في دار الوثائق ويتم إعلان باقي النسخ علي الجمهور للوقوف علي ما ورد بها، وكان المكان المعتاد لإعلان التشريعات هو الساحات العامة التي كان غالبا تعقد بها المحاكمات والإجتماعات العامة.

ثالثا: السوابق القضائية:

- **المقصود بالسوابق القضائية:-** الاحكام القانونية التي أصدرها الحكام أو القضاة وأصبحت بتواتر اتباعها قواعد ملزمة
- في المجتمعات العربية القبلية قبل الإسلام تميز بعض الأفراد عن غيرهم بإلمام شامل بعادات وتقاليد القبيلة من ناحية وكذلك بمقدرة فائقة علي حل المنازعات والفصل في الخصومات وإلي هؤلاء الأفراد كان أطراف النزيلجأون سعياً وراء حل لنزاعهم أو لبيان وجه الحق في خصومتهم طبقاً للقواعد العرفية وكان يطلق عليهم المحكمين أما في المجتمعات العربية المدنية قبل الإسلام فقد كان هناك جهاز قضائي منظم وكان الأفراد ملزمين بعرض منازعتهم عليه للفصل فيها طبقاً للقواعد التشريعية أو العرفية .
- إذا كانت القاعدة إن الحكم أو القاضي ملزم بتطبيق القواعد القانوينة القائمة سواء كان مصدرها العرف أم التشريع، إلا انه كان يتمتع بسلطة تفسير القواعد القانونية القائمة أو الإجتهاد في الرأي فيما لم يرد فيه نص أو جرى به عرف، وعن طريق التفسير والإجتهاد كان يتوصل أحيانا إلي حكم جديد، وعندما يستقر هذا الحكم باطراد العمل به يصبح كما لو كان قاعدة قانونية جرى بها العرف، علي الرغم من نشأتها القضائية.

نظم القانون العام عند العرب قبل الاسلام

نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام

س٣: تحدث عن نظام الحكم القبلي عند العرب قبل الإسلام ؟

نظام الحكم القبلى عند العرب قبل الاسلام

- كان نظام الحكم القبلي هو النظام الغالب في شبه الجزيرة العربية، فقد كان البدو يمثلون الغالبية العظمى من سكان شبه الجزيرة العربية، وعاشوا حياه بداوة في شكل قبائل متفرقة متنافرة، ولم يشعروا انهم أمة يربطهم رباط قومي واحد ، وكانت الحرب هي الوسيلة الأساسية- بل الوحيدة لفض المنازعات فيما بين تلك القبائل .
- كانت كل قبيلة تشكل وحدة سياسية وإجتماعية مستقلة تمام الإستقلال عن غيرها من القبائل، وتربط بين أفرادها عصبية قبيلة على أساس النسب .
- كما كان لكل قبيلة إقليم خاص بها، وتفصل بين أقاليم القبائل المختلفة في بعض الأحيان علامات طبيعية **مثل:-** سلسلة جبال أووديان، وكان أبناء كل قبيلة يعرفون حدود إقليم قبيلتهم ويحرصون علي عدم تجاوزه، ويدافعون عنه ضد أي اعتداء أو تجاوز عليه من القبائل المجاورة .
- محور نظام الحكم القبلي هو **(سيد القبيلة)** ، وكان يشتهر بالشجاعة والكرم والحلم والثروة والجرأة وكثرة الأنصار فرئيس القبيلة أو سيدها كان يفرض نفسه بفضل ماله من مواهب شخصية ونفوذ أدبي ومكانة داخل القبيلة
- **القاعدة أن:-** ولايه سيد القبيلة أو شيخها ليست محددة المدة، حيث يظل شاغلا لهذا المنصب طالما ظل قادرا علي القيام بواجباته. فإذا اصابه الضعف أو فقد أحد الشروط، فقد صلاحيته للاستمرار في شغل المنصب، ووجب عزله واختيار شيخ أو سيد للقبيلة غيره .
- شيخ القبيلة أو سيدها هو رئيسها الأعلى، فهو الذي يأمر بالحل والترحال، وهوقائدها في الحروب الذي يتقدم الصفوف، ويشرف علي توزيع الغنائم، وهو الذي يمثلها فى علاقتها بالقبائل الأخرى، وهو الذي يرسل الوفود إلي شيوخ وزعماء القبائل الأخرى في المناسبات المختلفة، وهو الذي يقوم بالذود عن القبيلة ودفع الديات عن أعضائها، ويحمي الضعيف ويغيث الملهوف .
- كان سيد القبيلة يتمتع بالعديد من الإمتيازات ذات الطابع المالى،فكان له أن يأخذ**(النشيطة)** أي ما يظفرون به من غنائم في الطريق قبل ان يصلوا إلي مكان الغزو، وله أيضا ان يحصل علي **(الصفايا)** أي ما يصطفيه لنفسه من غنائم قبل قسمتها علي أفراد القبيلة، كما كان يأخذ **(المرباع)** أي ربع الغنائم التي يحصلون عليها من الغزو، وكان أيضا يأخذ **(الفضول)** وهو ما يتبقي بعد القسمة ولا يمكن قسمته .

- سيد القبيلة لم يكن يتمتع بسلطات مطلقة ، فلم يكن يتمتع بسلطة إصدار قواعد قانونية ملزمة، حيث كان العرف هو المصدر الرئيسي للقواعد القانونية ولم يكن له أيضا سلطة قضائية، فالقضاء كان قائما علي التحكيم وكان المحكمين يختارهم الخصوم .
- لم يكن سيد القبيلة ينفرد بإتخاذ القرارت في المسائل الهامة أو المصيرية، بل كان ملزما بأخذ رأي شيوخ العشائر والشخصيات البارزة في القبيلة وهم من يطلق عليهم (الملأ) وذلك عن طريق دعوتهم إلي مجلس يطلق عليه (الندوة) ولم يكن هذا المجلس مجرد مجلس استشارى، إذ يعتبر المؤسسة الأساسية في القبيلة،فكل الأمور ذات الشأن يجب ان تعرض عليه ، ولم يكن في وسع سيد القبيلة ان يتجاهل هذا المجلس أو يتخذ قرارا مغايرا لما استقر الرأي عليه فيه .
- يمكن القول بان الديمقراطية كانت هي روح نظام الحكم القبلي، فهو نظام ديمقراطي في جوهره، فقاعدة عدم وراثة السيادة، واشتراك مجلس القبيلة في الحكم يعد دليلا علي (تمرد العربي علي فكرة التسلط بوجة عام) وأن العربي بطبعه محبا للديمقراطية ومناهضا للدكتاتورية. ولكن ديمقراطيته كانت فطرية، بعيدة عن الديمقراطية السياسية الحقيقية والتي تستوجب وجود السلطة وخضوع الافراد لها.

س٤ : تكلم عن صور نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام في المجتمعات المدنية "الحضر" ؟

نظام الحكم الحضرى عند العرب قبل الاسلام

أولا : نظام الحكم في ممالك جنوب شبه الجزيرة العربية:

- كان الملك هو محور نظام الحكم الملكي، والقاعدة ان تولي منصب الملك كان وراثيا، حيث يخلف الإبن أباه في منصبه، وكان الإبن الاكبر أحق بالخلافة من غيره، وإذا لم يوجد أبناء للملك يخلفه في منصبه أقرب أقاربه، هذا ما لم يوص الملك قبل موته بغير ذلك.
- ليس معني ذلك ان السلطة الملكية لم تكن معرضة للإغتصاب من قبل الغير، فقد تم انتزاع الملك بالقوة في حالات عديدة، وعندئذكانت تنشأ أسرة ملكية جديدة.
- كان النظام السياسي في تلك الممالك قائما علي أساس النظام الملكي ذو الطبيعة الإلهية، فالملك كان يستمد سلطته من الآلهه، ولذلك كان الملك يجمع بين يديه السلطتين المدنية والدينية، فكان هو الحاكم وفي نفس الوقت كبير كهنة المعبد،
- على الرغم من أن الملك كان يمارس كافة السلطات المدنية، التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية، إلا ان سلطته لم تكن مطلقة. فإذا كان الملك هو الرئيس الأعلي وبيده سلطة الأمر والنهى، إلا أنه كان للمشايخ ورؤساء القبائل والعشائر أيضا نفوذ علي اتباعهم وقبائلهم، ولذلك كان يشترك مع الملك في إدارة شئون الدولة مجلس يتألف من رجال الدين والأمراء وحكام الأقاليم وكبار الموظفين، وهو مجلس استشاري يجب علي الملك استطلاع رأيه في المسائل الهامة وما يرد إصداره من قرارات وقوانين.

ثانيا : نظام الحكم في دولة المدينة في شبه الجزيرة العربية:

- جدت في شبه الجزيرة العربية مجموعة من المدن كان نظام الحكم فيها شبيها بنظام المدن الارستقراطية التي عرفتها بلاد اليونان القديمة .
- كان أشهرها (مكة) و (يثرب) و (الطائف). وكان الحكم في هذه المدن في يد طبقة الأشراف، أي في يد سادتها ورؤساء الأسر الكبيرة من أصحاب الجاه والشرف. ولم يكن أحد منهم يستأثر بالسلطة، أو يلقب زعيمهم بلقب الملك. وكان يطلق عليهم أسم (الملأ) وهم أصحاب الحل والعقد في المدينة، ويجتمعون في مجلس يسمى (النادي) للتشاور والبت في المسائل التي تخص المدينة.
- يشترط لعضوية هذا المجلس أن يكون الشخص من أشراف قومه، وان يبلغ أربعين سنه، وكان هذا المجلس يختص بالتشاور والبت في السياسة العامة للمدينة دون تولي الوظائف التنفيذية. أما الوظائف التنفيذية، فكان يعهد بها إلي عدة رجال قسمت الوظائف فيما بينهم.

س٥ : اكتب في نظام القضاء عند العرب قبل الاسلام ؟

نظام القضاء عند العرب قبل الإسلام

نظام القضاء فى المجتمعات القبلية عند العرب قبل الاسلام

- عرف العرب قبل الإسلام التحكيم الاختيارى كوسيلة لفض المنازعات بين الأفراد، وقد نظم العرف قواعد التحكيم من حيث: الشروط الواجب توافرها فيمن يختار حكما، وطريقة اختياره، ورسوم التحكيم وتحديد اختصاصه، وإجراءات التحكيم، والقواعد التي يطبقها الحكم، وحجية حكمه وكيفية تنفيذة.

أولا : الشروط الواجب توافرها فى الحكم :

- تتمثل هذه الشروط في: أن يكون ملما بعادات القبيلة وتقاليدها حيث أنها تمثل القواعد التي سوف يطبقها علي النزاع، وأن يكون معروفا بالعدل والنزاهة والصدق والأمانة حيث أن تلك الصفات الخلقية هي التي حفزت المتنازعين علي اختياره دون غيره، وأن يكون فطنا ذكيا سريع الفهم حيث أن تلك الصفات العقلية تجعله قادرا علي استنباط الأحكام ومعرفة حكمها والغاية منها، وأن يكون ذا شرف ومجد وعصبية حيث أن تلك المكانة الاجتماعية تعطي صاحبها وزنا وثقلا في نظر الناس ولا شك أن ذلك ينعكس علي الحكم الذي سوف يصدره .
- لم يشترط الذكورة في الحكم عند العرب قبل الإسلام، فإذا كان الأغلب أن يكون الحكم رجلا، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من الالتجاء إلي تحكيم امرأة .
- كثيرا ما لجأ العرب إلي الكهنة والعرافين من الجنسين لتحكيمهم فيما يثور بينهم من منازعات، ولعل ذلك يرجع إلي أنهم أكثر الناس ثقافة ودراية بالعادات والتقاليد في مجتمعاتهم.

ثانيا : اختيار الحكم :

- كان الخصوم يتمتعون بحرية مطلقة في اختيار الحكم، ولذلك كان الاتفاق علي شخص الحكم يستغرق وقتا، فقد يقترح أحد الخصمين شحصا ويرفضه الآخر، فتعاد الكرة مرات ومرات إلي أن يتفقا علي شحص واحد .
- كما كان الخصوم يتمتعون بحرية مطلقة في اختيار الحكم، كان الحكم أيضا يتمتع بحرية مطلقة في قبول أو رفض نظر النزاع المعروض عليه .
- يثور التساؤل عن الحل إذ تعذر الاتفاق بين الخصمين علي اختيار حكما لنظر النزاع، يرى البعض أن الخوف من اندلاع القتال والحرب وما تجره من خراب ودمار كان في حد ذاته دافعا قويا إلي اتفاق الطرفين علي عرض نزاعهم علي الحكم وإزالة كل عقبة تحول دون إتمام هذا الاتفاق.

ثالثا : رسوم التحكيم :

- من الحكام من كان يقبل الفصل في المنازعات دون الحصول علي أتعاب، لا سيما أن هؤلاء الحكام كانوا يختارون من بين ذوى المكانة والجاه، ولم يكن هؤلاء بحاجة إلي مقابل مادي نظير قيامهم بالتحكيم .
- **من ناحية أخرى**:- كان هناك من الحكام من يحصل علي أتعاب أو رسوم مقابل الفصل في المنازعات التي تعرض عليهم، كما أن الحكم عند العرب قبل الإسلام كان يستضيف المتخاصمين لا سيما إذا كانوا قد أتوا من جهات بعيدة، ولا شك أن هذه الاستضافة كانت تشكل عبئا ماليا عليه، والامر المؤكد أن الأتعاب التي كان يحصل عليها كانت تهدف فى المقام الأول إلي تعويض هذه النفقات. وفى هذه الحالة كان من يخسر الدعوى من الخصوم هو الذى يتحمل أتعاب الحكم.

رابعا : اختصاص الحكم :

- **من ناحية الاختصاص المكاني للحكم**:- كان الحكم في العادة أحد أفراد العشيرة أوالقبيلة، حيث كان في كل قبيلة عند العرب قبل الإسلام حكام يتحاكمون إليهم، إلا أن ذلك كان لا يحول دون لجوء المتنازعين إلي اختيار حكم من قبيلة أخرى مجاورة.
- **من ناحية الاختصاص الزماني للحكم**:- كان الحكم عادة غير مقيد بمدة معينة يجب عليه إنجاز المهمة الموكولة إليه خلالها، ولا يوجد ما يحول دون اشتراط المتنازعين علي الحكم أن يفصل في النزاع خلال فترة زمنية محددة، نظرا لكون التحكيم رضائيا من جميع الوجوه وفي كل إجراءاته.
- **من ناحية الإختصاص الشخصى للحكم:-** كان الحكم إختصاصه محصوراً فى أطراف النزاع المعروض عليه والذين سبق أن إختاروه للفصل فى نزاعهم .
- **من ناحية الاختصاص الموضوعي أو النوعي للحكم**:- لم يكن الحكم مقيدا بنوع معين من أنواع النزاع، ولذلك كان من الممكن الاستعانة بالحكم في فض أي نزاع أيا كان موضوعه، سواء كان نزاع حول ميراث أو وصية أو نسب أو ملكية أو عقد، كذلك كان من الممكن الاستعانه به لفض نزاع خاص بجريمة قتل أو زنا أو سرقة. وهكذا يمكن القول بأن الحكم عند العرب قبل الإسلام، كان يتمتع باختصاص عام وشامل لنظر أي نزاع يعرض عليه، أيا كانت طبيعة هذا النزاع.

خامسا : إجراءات التحكيم :

- اتسمت إجراءات نظر الدعوى عند العرب قبل الإسلام بالمرونه والبساطة، فلم تكن هناك ثمة إجراءات شكلية يلتزم الحكم أو المتنازعون باتباعها عند نظر الدعوى أو النزاع .
- فلم يكن للحكام العرب مكان محدد يباشرون فيه مهمة الفصل في المنازعات المعروضة عليهم، إذ لم يكن في مواطن القبائل محاكم ثابته يجلس فيها الحكام للنظر في الخصومات، والغالب أن الحكم كان يفصل فيما يعرض عليه من منازعات في بيته .
- كذلك لم يكن للحكم أياما معينة يزاول فيها التحكيم، فقد كان في إمكان الخصوم التوجه إلي الحكم في أي وقت لكي يفصل في النزاع .
- متي وافق الحكم علي قبول التحكيم، حدد مكانا وزمانا لنظر الدعوى وسماع حجج الطرفين. والمتبع عند العرب أن جلسات التحكيم كانت تتم بصورة علنية، فقد جرت العادة علي أن يصحب كلا من الخصمين جمعاً من عشيرته أو قبيلته، ولم يكن حضور الجلسات مقصورا علي الخصوم وأقاربهم فقط، بل كان ذلك حقا مكفولا لكل من يريد حضور هذه الجلسات. وفي المكان والزمان المحددان يعلن الحكم بدء نظر الدعوى وافتتاح جلسة التحكيم، ويبدأ بالاستماع إلي اقوال الطرفين المتخاصمين كل طرف علي حدة، فيبدأ المدعي أولا ببسط حجته ساردا ادلته وبراهينه.
- **مما لا شك فيه أن:-** الحكم كان ملزما باتباع القواعد التي جرى بها العرف في شأن أدلة الإثبات، ومن أهم طرق الإثبات التي عرفها العرب قبل الإسلام: الشهادة، اليمين، القسامة، القيافة.

سادسا : القواعد التي يطبقها الحكم :

- كان الحكم يلتزم عند الفصل في النزاع المعروض عليه بتطبيق القواعد التي جرى العرف بها في شأنه، وخروج الحكم علي مقتضيات العرف يشكل انحرافا من جانبه عن مهمته، ويضحي حكمه محلا للاستهجان يستتبع النيل من سمعته. ومن هنا كان من اهم الشروط الواجب توافرها في الحكم هو أن يكون ملما بكافة الأعراف .
- فإذا لم يجد الحكم عرفا ينطبق علي الحالة المعروضة عليه، بحث في السوابق القضائية عن الحكم، أي يبحث عما سبق أن حكم به غيره في مسائل متشابهة لتلك التي يبحث لها عن حكم فيحكم بمثله .
- قد يطرح علي الحكم نزاعا لا يجد له في العرف السائد حكما، وليس له في السوابق القضائية حالة مماثلة، وفي هذه الحالة لا يجوز للحكم- بعد أن قبل الفصل في النزاع- أن يعتذر عن إصدار حكم لعدم وجود قاعدة يمكن تطبيقها علي الحالة محل النزاع، بل كان عليه أن يجتهد رأيه ليتوصل إلي حل يتفق ومقتضيات العدل.

سابعا: حجية الحكم وتنفيذه:

- كان الحكم يصدر حكمه الذي توصل إليه علانية أمام الجميع. وبصدور الحكم يلتزم المحكوم عليه بتنفيذه، ولما كان الحكم لا يمارس سلطة عامة، الأمر الذي أدي إلي اعتبار حكمه غير ملزم للخصوم في ذاته، فضلا عن عدم وجود سلطة تملك إجبار المحكوم عليه علي الانصياع إلي تنفيذ الحكم، لذلك لم يكن ثمة ما يمنع المحكوم ضده من رفض الحكم والامتناع عن تنفيذه .
- إلا أن الأصل أن يحترم المتخاصمين حكم الحكم ويقومان بتنفيذه طواعية، إذ أنهما اختار الحكم ابتداء لرضائهما بقضائة، ولذلك فهما ملتزمان اتفاقا- بتنفيذ الحكم. أضف إلي ذلك أن عدة اعتبارات كان من شأنها حمل المحكوم عليه علي قبول حكم الحكم والمبادرة إلي تنفيذه، فعدم قبول المحكوم ضده لحكم الحكم من شانه أن ينال من سمعته كما يؤدي إذا اشتهر عنه ذلك إلي امتناع الحكام عن الفصل في أي نزاع يكون طرفا فيه، كما أنه في بعض الأحيان قد يتم اعتبار رفض المحكوم عليه لحكم الحكم خطأ في حق الحكم لما ينطوي عليه ذلك الفعل من إهانه للحكم يعطيه الحق في مقاضاته والحصول منه علي التعويض.
- كذلك اتخذ الحكام بعض الاجراءات التي من شأنها أن تكفل تنفيذ ما يصدرونه من أحكام، فقد كان الحكم في بعض الأحيان يطلب من الخصمين قبل مباشرة التحكيم أن يقدما من العهود والمواثيق ما يضمن به قبولهما حكمه، أو يشترط أن يقدم كل من الخصمين قبل الفصل في نزاع بعض الضمانات التي قد تتمثل في مبلغ من المال يقدم من الطرفين أو كفيلا موثوقا به وبقدرته المالية .

نظام القضاء فى المجتمعات الحضرية عند العرب قبل الاسلام

- عرفت المجتمعات المدنية في جنوب شبه الجزيرة العربية نظاما قضائيا منظما طيلة العصر الملكي، فقد كان القضاء تمارسه الدولة، بوصفه أحد سلطاتها الثلاثة . وكان الملك هو صاحب السلطة القضائية، باعتباره ممثلا للآلهة .
- لما كان الملك من الناحية العملية لا يستطيع القيام بوظيفة القضاء وحده، فقد أناب عنه بعض الأشخاص الذين أناط بهم مهمة الفصل في المنازعات في الأقاليم المختلفة.
- كانت محكمة الملك تنعقد جلساتها في قصر الملك، وتتولي الفصل في المنازعات التي تنشأ في العاصمة أو بين القبائل أو الأفراد الذين لهم اعتبارات خاصة. أما محاكم الأقاليم (معذرن) فكانت تنعقد جلساتها في مجالس المدن أو القري، وكانت تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد أو القبائل في نطاق الإقليم التي توجد به المحكمة.
- كانت الأحكام الصادرة عن المحاكم تصدر باسم الآلهة، لإجبار الأفراد علي تنفيذ الأحكام خشية غضب الآلهة، ولذلك كان الأفراد يلتزمون بتنفيذ الاحكام إذ أن ما يصدر عن الآلهة لا يجوز الاعتراض عليه، وكانت الأحكام تنفذ بالقوة الجبرية عن طريق السلطة العامة.

س٦: اكتب نظام التجريم عند العرب قبل الاسلام ؟

نظام التجريم والعقاب عند العرب قبل الإسلام

نظام التجريم عند العرب قبل الاسلام

أهم الجرائم عند العرب قبل الإسلام :

أولا : جرائم الاعتداء علي المصلحة العامة :

- **المقصود بجرائم الاعتداء علي المصلحة العامة:-** تلك الأفعال التي تمس الصالح العام للمجتمع، وكانت هذه الجرائم نادرة للغاية في شبه الجزيرة العربية، حيث أنها لم تعرف إلا في الجنوب (اليمن)، لأن هذه المجتمعات عرفت فكرة السلطة التي تستطيع إجبار الأفراد علي تنفيذ الأوامر. ومن هذه الجرائم، جريمة الثورة ضد الملك، وكانت العقوبة هي القتل، وكان الملك يجوز له أن يصدر قرارا بالعفو عن الجاني.

ثانيا : جرائم الاعتداء علي الاشخاص :

١- جريمة القتل :

- كان القتل في ممالك اليمن من الجرائم العامة، فالسلطة العامة هي التي كانت تتولي إقامة الدعوى الجنائية، كما كانت هي التي تتولي توقيع العقاب علي الجاني، وكان نواب الملك وحكام الأقاليم هم الذين يتولون ذلك. وكانت العقوبة هي القصاص من القاتل بإعدامه ، وكان للملك أم يستبدل هذه العقوبة بدية يحدد مقدارها ويأمر بتسليمها إلي أهل المجني عليه . وكان إيواء القاتل أو مساعدته علي الهرب يشكل جريمة .
- كان القتل في المجتمعات القبلية، وفي مدن الحجاز، من الجرائم الخاصة، ومن هنا كان الانتقام الفردي أو الثأر هو الجزاء علي القتل غالبا، وقد تقوم جماعة القاتل بتسليمه أو تسليم أحد أفراد أقاربه إلي جماعة القتيل، وفي بعض الحالات كانت الدية تحل محل الثأر.
- كان الثأر أكثر جزاءات القتل شيوعا، ويرجع ذلك إلي ضعف السلطة العامة في المجتمعات القبلية قبل الإسلام .
- كانت حالات الأخذ بالثأر تتوقف علي طبيعة العلاقة بين القاتل والمقتول. فإذا كانا من أسرة واحدة لم يكن هناك مجال للأخذ بالثأر، وتبرير ذلك أن قتل أحد أفراد الأسرة يضعفها وليس من مصلحتها قتل عضوا آخر مما يزيد من ضعفها، أما إذا كانا من قبيلة أو عشيرة واحدة، يؤدي بالقطع إلي اللجوء إلي الثأر، أما إذا كانا من قبيلتين مختلفتين، فإن الأخذ بالثأر كان يؤدي إلي قيام الحرب بين هاتين القبيلتين أو بين عدة قبائل .
- كان واجب الأخذ بالثأر يقع علي أولياء الدم، وولي الدم هو أقرب أقارب المقتول من الذكور. وإذا لم يوجد للقتيل من يأخذ بثأره صار الأخذ بثأره حقا للعشيرة جميعا .
- كان الاخذ بالثأر يوجه إلي حاملي الدم، فحاملوا الدم هم من يحملون المسؤلية عن الدم المسفوك، وبالتالي فهم الأشخاص المعرضين للثأر، ويتمثلون في القاتل وأعضاء قرابته وعشيرته، وكان أهل القتيل يهدفون إلي الأنتقام من القاتل أولا، فإن تعذر اعتبر كل فرد من أفراد القبيلة كفء للقتيل ومحلاً للأخذ بالثأر.
- كذلك عرف العرب قبل الإسلام نظام تسليم القاتل أو أحد أقاربه كجزاء بديل عن الثأر، لكي تقتص منه جماعة القتيل وتقتله. لما ينطوي عليه الثأر عادة من مخاطر يفضي إليها تجاوزا الآخذ بالثأر للحدود.
- كما عرف العرب قبل الإسلام الدية كجزاء علي القتل، وتتمثل في قدر من المال يدفعه الجاني وأهله إلي أهل المجني عليه في مقابل تخليهم عن الأخذ بالثأر .
- كانت الدية تتمثل في عدد من رؤوس الإبل .
- كان المسئول عن دفع الدية هو القاتل نفسه، غير أن الدية كانت تتطلب عادة مقدار من المال لم يكن القاتل يقوي بمفرده علي توفيره، ولذا جرى العرف علي إلزام أقارب القاتل بالمساهمة في دفع الدية. ولا شك أن أقارب القاتل كانت لهم مصلحة واضحة في جمع المال اللازم لدفع الدية، إذ أنهم بدفعها يستبعدون خطراً يتهددهم جميعا وهو الثأر. وإذا عجز أقارب القاتل عن جمع الدية المطلوبة، كان لا مفر في هذه الحالة من أن يتحملها كل فرد في القبيلة وفي مقدمتهم سيد القبيلة، ويعد ذلك مظهرا من مظاهر التضامن والتكافل بين أفراد القبيلة الواحدة.

- كانت الدية تدفع إلي أقارب القتيل، والقاعدة أنهم يتقاسمونها فيما بينهم. ويحدد العرف الأقارب الذين لهم الحق في الحصول علي نصيب في الدية، فالقاعدة أن هذا النصيب يختلف تبعا لدرجة القرابة، فكلما كانت القرابة قريبة كان النصيب كبيرا، وكلما بعدت القرابة قل النصيب.
- كانت الدية تدفع في حالات القتل غير العمد، ولذا يمكن القول بان الدية كانت تشكل الجزاء المألوف للقتل الخطأ.

في حالات القتل العمد:- فلم يكن العرب يقبلون كقاعدة إحلال الدية محل الأخذ بالثأر، إذ كانوا يرون في ذلك سبة الدهر وعار الأبد. إلا أن هناك بعض حالات القتل العمد كانت تحل فيها الدية محل الأخذ بالثأر، فمن ناحية كان العرب المستضعفين يقبلون الدية لعجزهم عن إدراك الثأر ولعدم قدرتهم علي مواجهة جماعة القاتل.

من ناحية ثانية:- كانت الدية بديلا عن الثأر إذا كان القاتل والقتيل من نفس العشيرة إذ ليس من مصلحة أهل القتيل اللجوء إلي الثأر لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي انقسام العشيرة علي نفسها مما يضعفها في مواجهة العشائر الأخرى، ومن ناحية ثالثة كان يمكن إحلال الدية محل الأخذ بالثأر بناء علي سعي زعماء القبائل لحقن الدماء. ومن ناحية رابعة كان يتم اللجوء إلي الدية بعد انتهاء الحروب بين القبائل المختلفة سواء بالصلح أو بحكم محكم إذ يتم تسوية قضية القتلي بين الطرفين بدفع الدية.

- قد عرف العرب حالات عديدة أباحوا فيها القتل، فالأب كان يلجأ إلي وأد أطفاله لأسباب متعددة كأن يكون المولود مشوها أو دميما أو أنثي أو لضيق ذات اليد، كما كان له أن يقدم أحد أبنائه قربانا للآلهة، وكذلك أباحوا قتل الخليع، فقد جرت عادة العرب قبل الإسلام بأن تخلع الأسرة أو العشيرة من تكثر جناياته من أعضائها، ويترتب علي الخلع إهدار دم الخليع.

٢- جريمة الضرب والجرح :

- كان العرف القبلي عند العرب قبل الإسلام، يحمي حق الإنسان في سلامة بدنه من الأذي أو الجرح، ولذلك كان الاعتداء علي الشخص بالضرب أو الجرح، يشكل جريمة تستتبع العقاب.
- كان العقاب علي هذه الجريمة يتمثل أساسا في القصاص من الفاعل بأن يوقع المجني عليه بالجاني أذي مماثل لما ارتكبه. فالقاعدة أن العين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص. بيد أنه كان من الممكن أن تحل الدية محل القصاص متي وافق المعتدي والمعتدي عليه علي ذلك، وكان مقدارها يتفاوت حسب إصابة المجني عليه وأيضا حسب مكانة المجني عليه الاجتماعية.

٣- جرائم الاعتداء علي العرض :

- يعتبر العرض والشرف من المسائل الهامة في حياة العربي .
- يعد الزنا من أهم صور الاعتداء علي العرض والشرف. ويقصد بالزنا في عرف العرب قبل الإسلام وطء رجل زوجة آخر برضاها بغير علم زوجها. وكان الزنا عند عرب البادية قبل الإسلام- ينظر إليه باعتباره جريمة خاصة، فهو اعتداء من الزاني علي ما للزواج من حق علي زوجته، وهذا الاعتداء نظر إليه علي أنه ينطوي علي استهانة بالغة بشان الزوج. ولذلك كان جزاء الزنا عندهم هو الانتقام لنفي العار الذي لحق بهم، فكان الجزاء العادي للزنا في حالة ضبط الفاعل متلبسا هو قتله في الحال. وإذا قام الدليل علي الزنا دون أن تتوافر حالة التلبس، كان الجاني يلتزم بدفع قدر من المال علي سبيل التعويض لزوج المراة.أما الزوجة الزانية، فقد العرف الغالب عند العرب قبل الإسلام بعدم قتلها، وعدم قتل الزوجة الزانية لا يعني أنها كانت بمنأي عن كل جزاء، إذ كان للزوج تأديب زوجته بهجرها في المضاجع أو ضربها أو حبسها أو تطليقها.
- عند عرب الحضر، فكان الزنا من الجرائم العامة، ولذلك كانت له عقوبة محددة توقعها الجماعة علي الجناة، وكانت عقوبة الزنا صارمة هي الموت.
- الاغتصاب فهو مواقعة أنثي بغير رضاها سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة. وكان الجزاء علي الاغتصاب يتمثل في قتل المغتصب، فقد كان العرب ينظرون إلي الاغتصاب ليس باعتباره جريمة ماسة بالمرأة وإنما بإعتباره منطوياً علي إستهانة شديدة بزوج المرأة أو وليها، ولهذا لم يكن ثمة وسيلة لدفع هذا العار سوي قتل الجاني أو معاملته بالمثل .
- كانت تعرية الرجل لامرأة عند العرب قبل الإسلام تشكل جريمة خطيرة تستوجب قتل الجاني، وقد تفضي إلي نشوب قتال بين قبيلة المرأة وقبيلة الجاني.

ثالثا : جرائم الاعتداء علي الأموال :

- تمثل جريمة السرقة أهم جرائم الاعتداء علي الأموال. وقد اختلف مفهوم السرقة عند البدو عن مفهومها عند سكان المدن، إذ أن فعل السرقة عند أهل المدن كان مجرما سواء وقع في داخل المدينة أم خارجها. أما بالنسبة للبدو، فإن فعل السرقة كان مجرما إذا وقع داخل القبيلة، أما إذا وقع خارج القبيلة فهو مباح، بل إن السارق عندئذ يكون موضع الإعجاب والتقدير، وأساس عدم تجريم فعل السرقة في هذه الحالة هو اعتبار ما حصل عيله غنيمة وليس سرقة .
- كانت السرقة عند عرب البادية من الجرائم الخاصة، وكان المتهم بالسرقة إذا لم يضبط متلبسا يدعي إلي حلف اليمين بأنه لم يسرق. وقد جري عرف بعض القبائل علي قيام السارق برد الشيء المسروق مضافا إليه ضعف قيمته، وفي بعض القبائل الأخري كان يلتزم بدفع أربعة أضعاف قيمته. أما في ممالك اليمن وفي مدن الحجاز، كانت السرقة- علي ما يبدو- من الجرائم العامة، فالجماعة هي التي كانت تتولي إقامة الدعوي الجنائية وتوقيع العقوبة علي الجاني، فعند أهل مكة كانت عقوبة السرقة هي قطع يد السارق اليمني إذا ارتكب الجريمة لأول مرة، أما إذا عاد إلي السرقة فيرجم حتي الموت.

س٧: تكلم عن نظام العقاب عند العرب قبل الاسلام ؟

نظام العقاب عند العرب قبل الاسلام

أولا : العقوبات البدنية :

١- عقوبه الإعدام :

- **المقصود بعقوبه الإعدام:-** هي العقوبة المقررة للجرائم الخطيرة, كالقتل العمد والزنا والاغتصاب. وكان تنفيذ هذه العقوبةفي الغالب يتم عن طريق الطعن بالرمح أو الضرب بالسيف, واحيانا كان يتم عن طريق رجم الجاني حتي الموت أو صلبه.

٢- عقوبة المثلة :

- **المقصود بعقوبة المثلة:-** عبارة عن قطع أو إتلاف أو تشويه أحد أعضاء الجسم. ويلاحظ علي هذه العقوبة انها تهدف إلي إلحاق الأذي بنفس العضو من الجسم الذي استخدم كأداة لارتكاب الجريمة. وكان المجني عليه هو الذي يقوم بتنفيذ العقوبة علي الجاني في المجتمعات القبلية أو السلطة العامة في المجتمعات الحضرية.

٣- الضرب :

- عرف العرب قبل الإسلام, في جنوب شبه الجزيرة العربية, عقوبة الجلد وكان الجلد يتم إما بالسوط أو بالعصا .

ثانيا : العقوبات السالبة للحرية :

١- السجن :

- عرف العرب قبل الإسلام في المجتمعات الحضرية عقوبة السجن, وكان يتم تنفيذ هذه العقوبة في القلاع والأماكن المحصنة تحصينا قويا حتي لا يهرب السجناء.

٢- النفي :

- عرف العرب قبل الإسلام في المجتمعات البدوية عقوبة طرد المجرم إلي خارج الجماعة, وكان لا يسمح للطريد بالعودة إلي منازل القبيلة خلال مدة الطرد ، وقد عرف ذلك بالتغريب أو النفي.

ثالثا : العقوبات المالية :

- **عرف العرب قبل الإسلام عقوبة الدية:-** عبارة عن قدر من المال يدفعه الجاني أو أقاربه إلي المجني عليه أو أقاربه. وكانت الدية جزاء للعديد من الجرائم, ففي جريمة القتل كانت تمثل الجزاء البديل عن الثأر من القاتل, وفي الاعتداءات البدنية كانت تحل محل القصاص في بعض الأحيان, وكانت جزاء لجريمة الزنا في بعض الأحوال.
- كانت تدفع في الغالب في صورة عدد من الإبل, وفي بعض الأحيان كانت تدفع في صورة اشياء اخري غير الإبل. وكان مقدار الدية يختلف باختلاف القبائل, وكذالك كان يختلف تبعا للمركز الإجتماعي للمجني عليه.

نظم القانون الخاص عند العرب قبل الاسلام

التنظيم القانوني للأحوال الشخصية عند العرب قبل الإسلام

الشخصية القانونية عند العرب قبل الاسلام

أولا : الطبقات الإجتماعية وأثرها علي المراكز القانونية:

- كان المجتمع العربي قبل الإسلام مجتمعا طبقيا, حيث انقسم إلي عدة طبقات اجتماعية, وكانت حقوق الشخص وواجباته تختلف بإختلاف الطبقة التي ينتمي إليها. ومقتضي الطبقية أن ينقسم أفراد المجتمع إلي طبقات, وتتحدد لكل فرد منزلته ومرتبته الإجتماعية وكذا مركزه القانوني بحسب الطبقة التي ينتمي إليها. فمن زاويه النظر إلي الحرية ينقسم المجتمع إلي أحرار ورقيق أو سادة وعبيد,وكذلك يمكن تقسيم الأحرار إلي مواطنين وأجانب, وكذالك يمكن تقسيم المواطنين إلي أشراف وعامة, كما يمكن تقسيمهم إلي أغنياء وفقراء تبعا لمعيار الثروة, كما يمكن أخيرا تقسيمهم إلي طوائف (تجار, صناع, زراع) تبعا لمعيار المهنة.
- علي الرغم من قيام المجتمع العربي قبل الإسلام علي فكره القبلية, إلا انه قد عرف تقسيم المجتمع إلي طبقات .
- في داخل القبيلة الواحدة نجد اسرا وعشائر أسمي من غيرها, وتستمد هذه الأسر والعشائر سمو مكانتها من رفعة نسبها, وهي في العادة الأسر والعشائر التي تتوارث المناصب في القبيلة وبخاصة منصب سيد القبيلة أو شيخها, وكان يطلق علي أفراد هذه الطبقة "الصرحاء الأحرار", وهم يمثلون الطبقة العليا في المجتمع, وتتمتع هذه الأسر والعشائر عادةببعض الامتيازات التي تنفرد بها عن باقي أفراد القبيلة.وتلي هذه الأسر والعشائر باقي أسر القبيلة وعشائرها.
- كذالك كان العرب داخل القبيلة ايضا يتفاوتون في ثرواتهم المالية, حيث يتمتع الأغنياء عادة بالتقديروالإحترام من أفراد المجتمع, أما الفقراء فكانو موضع ازدراء الجميع .
- إلي جانب أعضاء القبيلة, كانت هناك فئات كالغرباء, كانو يشغلون منزلة أدني من باقي أفراد القبيلة, حيث يتم استبعادهم من المشاركة في الحياة السياسية للقبيلة,ولا يسمح لهم بالزواج من أفراد القبيلة.
- قد عرف العرب قبل الإسلام نظام الرق, وكان الرقيق يشغلون الدرك الأسفل من السلم الإجتماعي. وكانت مصادر الرق عند العرب متعددة, فالحرب والإختطاف والشراء مصادر للرق كما كانت صفة الرق تلحق أولاد الجواري.

ثانيا : المركز القانوني للمراة العربية قبل الإسلام :

- تمتعت المرأة العربية قبل الإسلام بأهلية مالية كاملة. فقد كانت تتمتع بأهلية الوجوب, حيث كانت صالحة لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات, فكانت لها ذمة مالية خاصة. فبعض النساءكن يمارسن مهنا أو حرفا تدر عليهن مكاسب مالية, وكانت الفتاة تحصل بمناسبة زواجها علي بعض الهدايا والمهر .ولم يكن الزواج يترتب عليثه أي إنتقاص من أهلية الوجوب لدي المرأة فكانت المرأة المتزوجة شأنها شأن غير المتزوجة لها أموالها الخاصة وكانت تحتفظ بالأموال التي أمتلكتها قبل الزواج مستقلة ومنفصلة عن أموال الزوج .
- كما كانت المرأه العربية تتمتع بأهلية الأداء, حيث كانت بمجرد البلوغ أهلا لإجراء التصرفات القانونية كالمعاوضة والتبرعات . ولم يكن الزواج عند العرب يؤدي إلي الإنتقاص من أهلية الأداء لدي المرأة بل كانت تظل رغم زواجها متمتعة بأهلية الأداء كاملة حيث كان بإستطاعتها التصرف في أموالها بكافة أنواع التصرفات بما فيها التصرفات التبرعية دون حاجة إلي إذن الزوج أو موافقته .

ثالثا: نظام التبني:

- المقصود بالتبنى:- اتفاق بين طرفين(المتبني والمتبني أو وليه) يؤدي إلي خلق رابطة قرابة بينهما تأخذحكم الرابطة الطبيعية .
- كان الحق في التبني جائزا لكل من الرجل والمرأة, وكان من الجائز تبني الذكور والإناث ، الأطفال أو البالغين .
- كان التبني يتطلب إعلان المتبني اتخاذ المتبنيّ بمثابة ابن له علي مرأي ومسمع من عدد من الناس ، حيث أن التبني كان يقتضي نوعا من الإشهار في الأماكن العامة كالأسواق .
- يترتب علي التبني ان يعامل معاملة الإبن الحقيقي, ويكتسب نفس الحقوق ويتحمل نفس الالتزامات . كما كان التبني يؤدي إلي ثبوت التوارث بين الطرفين. كما كان يشكل مانعا من موانع الزواج .

رابعا: نظام المؤاخاة أو المولاة:

- المؤاخاة اتفاق بين طرفين يستهدف انشاء رابطة بينهماماثلة لرابطة القرابة التي تربط بين الأخوين الطبيعيين
- يتطلب العرب لعقد اتفاق أخوة الدم اتباع إجراءات معينة بغمس أيديهم في الدم, ثم استعاضوا عن الدم بالطيب أو الملح أو الرماد طبقا لعرف كل جهة. كذلك كان يجب علي كل من الطرفين التفوه بعبارت معينة, تنطوي علي رغبتهما في عقد هذه الأخوة وبيان موجز لإلتزامات كل منهما تجاه الاخر. كما كان يجب اشهاد الالهة علي هذا الإتفاق.
- يترتب علي اتفاق المؤاخاة خلق رابطة بين طرفيه أشبه برابطة الأخوة الحقيقية, كما يرتب مجموعة من الحقوق والالتزامات المتبادلة بين طرفيه. فكان يترتب علي المؤاخاة خلافة الحميم علي أرملة حميمه, والمؤاخاة تؤدي إلي ثبوت التوارث بين الطرفين.
- كما كانت تشكل مانعا من الزواج بين كل من الطرفين وابنة الطرف الاخر. كما كانت المؤاخاة تلزم كل من الطرفين تجاه الاخر بالنصرة والتكافل في كل مناحي الحياة, بأن يمده بالمال إذا احتاج, وأن يحميه إذا تعرض لخطر, وأن يأخذ بثأره إذا قتل .

س٨: تكلم عن اشكال الزواج عند العرب قبل الاسلام ؟

نظام الزواج عند العرب قبل الاسلام

" ابرام عقد الزواج عند العرب قبل الاسلام"

أولا : أنماط الزواج عند العرب قبل الإسلام :

١- زواج المتعة (المؤقت) :

- زواج مؤقت بمدة معينة، يتم تحديدها عند انعقاده، وينعقد بالتراضي، وكان هذا الزواج ينعقد. بين الزوجين دون تدخل من قبل أولياء الزوجة أو أقاربها، ولم يكن يشترط لانعقاده حضور شهود، ولم يكن الزوج في هذا النوع من الزواج يدفع مهرا إلي أهل المرأة وإنما كان يدفع صداقا للمرأة نفسها. كما أن الزوجة لم تكن تغادر جماعتها، بل كانت تستمر في الإقامة مع أهلها، وكان الزوج يقيم معها طيلة مدة الزواج، أو يتردد عليها بين الحين والآخر. وكان هذا الزواج ينتج أثره من حيث ثبوت نسب الأولاد الناتجين عنه إلي أبيهم وإن كان في الغالب ينسبون إلي أمهم أو إلي عشيرتها لاتصالهم المباشر بها، إلا أنه لم يكن يرتب ثبوت الإرث فيما بين الزوجين في حالة وفاة أحدهما حال حياة الآخر في فترة انعقاده.

٢- زواج الشغار (المقايضة) :

- أن يزوج الرجل ابنته أو أخته، علي أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته، ليس بينهما مهر، وكان يشترط فيه أن يكون الرجل المشاغر ولي المرأة التي يشاغر عليها. وتبرير حق ولي المرأة في أن يشاغر عليها، هو أن المهر عند العرب قبل الإسلام كان حقا لولي المرأة دون المرأة نفسها، ولذلك لم يكن ثمة ما يحول دون الولي وتزويج المرأة من رجل آخر علي أن يزوجه بامرأة يتولي الولاية عليها.

٣- زواج الضيزن (المقت) :

- كان الرجل إذا مات وترك زوجة وكان له أولاد من غيرها، ورث نكاحها أكبر أولاده في جملة ما يرث من مال أبيه، وإذا لم يكن للميت ولد يرث نكاحها، انتقل الحق إلي أقرب أقرباء الميت. وإذا تزوج ابن الميت زوجة أبيه، كان أولاده منها إخوات. ولا تشكل هذه العلاقة زواجا جديدا، وإنما هي استمرار للزواج الذي كان الزوج المتوفي طرفا فيه، ولذلك لا يدفع إلي أهل الأرملة مهرا جديدا، كما أن الأولاد الذين يولدون من هذه العلاقة لا ينسبون إلي القريب الذي كان سببا عضويا في إنجابهم، وإنما إلي الزوج المتوفي الذي دفع مهرا من أجل أمهم، وكان للأرملة أن تفتدي نفسها بمبلغ من المال مقابل تخلية سبيلها.

٤- زواج السبي (الأسر) :

- أن يتزوج الرجل من السبية التي يأسرها. فقد كان سبي النساء عقب الحروب والغزوات عادة متبعة وعرفا جاريا، وكان الزواج من المرأة الحرة التي وقعت في الأسر أمرا شائعا. وكان هذا الزواج يتم بدون رضاء من المرأة أو أهلها، ولم يكن يستلزم دفع مهر أو صداق. وكان يترتب عليه معظم الآثار التي تترتب علي الزواج العادي، ومن أهمها ثبوت النسب.

٥- التسرى :

- عرف العرب قبل الإسلام نظام الرق، وكان الرق يرد علي الذكور والإناث علي السواء. وكان للسيد الحق في معاشرة أمته، وهذه المعاشرة لا تعد زواجا، إذ أن هذه المعاشر لا تخرج عن كونها وجها من وجوه انتفاع السيد بأمته. ولم يكن الأولاد الناتجين من هذه العلاقة ينسبون إلي أبيهم، بل كانوا ينسبون إلي أمهم وتبعون حالتها من حيث الرق، وكان للسيد أن يبيعهم وإذا مات انتقلوا إلي ورثته. إلا أنه استثناء من ذلك، كان السيد في حالات نادرة يعترف بأبوة ابنه من جاريته، فينسب إليه ويصير ابنا له، وتثبت له من الحقوق ما لغيره من الأبناء.

٦- زواج الرهط (تعدد الأزواج) :

- هناك من الشواهد مايشير إلي أن نظام تعدد الأزواج كان معروفا لدي بعض القبائل العربية قبل الإسلام، والسبب الأساسي الذي دعا إلي ظهور هذا النظام هو قلة عدة النساء بسبب ممارستهم عادة وأد البنات، فندرة النساء هي التي جعلت عدد رجال يتزوجون من امراة واحدة.

٧- الاستبضاع :

- كانت المرأة إذا توسمت في رجل النجابة والشجاعة طلبت منه الاتصال بها لتنال منه الولد فقط. وقد يطلب منها زوجها ذلك لنفس الغرض، حيث كان الرجل يقول لامرأته أرسلي إلي فلان فأستبضعي منه، ويعتزلها فلا يمسها حتي يتبين حملها من ذلك الرجل، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد ". والغالب أن هذا النوع من النكاح كان يمارسه تجار الرقيق وأصحاب الجواري حيث يكلفون جواريهم بالاتصال برجال من أهل الشدة والقوة والنجابة للحصول علي نسل يتسم بالقوة والجمال طمعا في الربح وكسب المال.

ثانيا: زواج البعولة (الزواج الشرعي):

- كا ن زواج البعولة أو المهر هو الصورة الشائعة لدي العرب قبل الإسلام، وهو زواج دائم بين الرجل والمرأة غير محدد بمدة معينة، وإن كان يمكن إنهائه في أي وقت بالطلاق أو الخلع. وهو زواج منظم يرتب الحياة العائلية، وبمقتضاه تكون المرأة وأولادها في رعاية الزوج، ولذلك أطلق عليه زواج البعولة.
- كان تعدد الزوجات معروفا وشائعا لدي العرب قبل الإسلام، ولم يكن لهذا حدا أقصي، وكانت الزوجات المتعددات في مركز متساو، حيث لم يعرف العرب قبل الإسلام نظام الزوجة المفضلة.

شروط زواج البعولة :

١- التراضي :

- كان الزواج عند العرب قبل الإسلام من العقود الرضائية، التي تتم بالإيجاب والقبول. والقاعدة العامة أن عقد الزواج كان يتم بين أولياء الزوجين، فالزواج يمكن تحديد طبيعته عندهم بأنه كان معاهدة بين أسرتين أكثر منه عقد بين فردين.
- لم يكن الفتي يستطيع أن يبرم عقد زواجه بنفسه، بل كان وليه يقوم مقامه في ذلك، وإن جري العرف علي استشارته والحصول علي موافقته، ولعل السبب في اشتراط موافقة الوالي لصحة زواج الفتي يرجع إلي أن الولي هو الذي كان يتحمل كافة التكاليف المادية للزواج، ومن ناحية أخري كان الاب يحرص علي زواج ابنته من قبيلة لها مكانتها الاجتماعية وشهرتها بين القبائل حيث أن من أهم أهداف الزواج عندئذ تقوية العصبة عن طريق المصاهرة.
- لم تكن الفتاة تستطيع إبرام عقد زواجها بنفسها، حيث كان أمر المرأة بيد وليها وهو أقرب الأقارب من جهة الذكور، وكان له عليها ما يسمي بحق الجبر، فكان له أن يجبرها علي الزواج ممن يشاء دون اعتداد برضاها من عدمه. إلا أن العادة جرت لدي بعض القبائل علي استشارة البنت. كأن يتقدم لخطبة الفتاة عدة رجال متساوين في الكفاءة والمنزلة الاجتماعية فيترك الأب لها حق التفضيل والاختيار، وكانت المرأة التي طلقت أو ترملت تتمتع بقدر أكبر من الحرية في اختيار الزوج، ولم يكن لوليها أن يزوجها رغم إرادتها.
- عقد الزواج عند العرب قبل الإسلام كان عقد رضائيا، يكفي لانعقاده تراضي أولياءالزوجين، دون حاجة إلي شكل معين، فلم يشترط لانعقاد الزواج اتخاذ إجراءات معينة أو القيام بطقوس محددة. وقد جرت عادة العرب علي أن يصحب الزواج العديد من المظاهر الاجتماعية، مثل إقامة الأفراح والولائم، وتوجيه بعض النصائح إلي الفتاة بمناسبة زواجها.

٢- انتفاء موانع الزواج :

- **عرف العرب قبل الإسلام عدة موانع للزواج:- هي**: القرابة، اختلاف الطبقة الاجتماعية، واختلاف الجنسية . فقد كانت القرابة إلي درجة معينة مانعا من موانع الزواج، ففيما يتعلق بقرابة النسب، فلم يكن من الجائز الزواج من الأمهات والجدات أو من البنات والحفيدات. كما حرموا أيضا قرابة الحواشي، فحرموا علي الرجل الزواج من أخته وعمته وخالته والزواج من بنات الأخ وبنات الأخت. أما قرابة المصاهرة فهى القرابة التي تنشأ عن الزواج بين كل من الزوجين وأقارب الزوج الآخر، فلم يكن ثمة ما يحول دون زواج الابن من أرملة أبيه، والأب من أرملة أو مطلقة ابنه، وكذلك كان العرف يسمح للرجل بالزواج من أم زوجته أو ابنة زوجته أو اخت زوجته عند طلاق أو وفاة الزوجة، وكانت بعض القبائل تسمح بالجمع بين الأختين ويبدو أنه لم يكن زواج الابن من مطلقة أبيه مسموحا به.
- كان اختلاف الطبقة الاجتماعية بين الرجل والمرأة مانعا من الزواج، حيث اعتبر العرب قبل الإسلام الكفاءة شرطا من شروط الزواج، لذلك لم يكن الرجل يقبل الزواج من امرأة ادني منه في المكانة الاجتماعية، وكان الرجل أيضا يرفض تزويج ابنته من رجل أدني منه شرفا ونسبا.
- كما أن اختلاف الجنسية كان مانع من موانع الزواج عند العرب قبل الإسلام، فقد كان العرب يرفضون أن يزوجوا بناتهم إلي غير العرب، لأنهم كانوا يعتبرون غير العربي ليس بكفء للزواج من العربية مهما سمت مكانته الاجتماعية في قومه.

٣- دفع المهـــر :

- المهر مقدار من المال يدفعه الزوج إلي ولي الزوجة. وكان يعتبر شرطا أساسيا من شروط صحة الزواج. وكان المهر يدفع في صورة أموال منقولة، كالإبل والعبيد أو مبلغ من النقود، وكان مقدار المهر يختلف من قبيلة إلي أخري، حيث كان مقداره يتوقف علي مدي ثراء الزوج ووضع المرأة الاجتماعي وصفاتها الشخصية وكونها بكرا أم ثيبا.
- الالتزام بدفع المهر يقع أساسا علي عاتق الزواج. ويرجح البعض أن جميع أفراد الأسرة والأقارب من العشيرة والقبيلة كانوا يتعاونون في دفع مهور أبنائهم، وكان المهر يعد حقا خالصا لولي الزوجة، يأخذه لنفسه، ولم يكن للمرأة أي نصيب في المهر الذي يدفعه الزوج من أجل زواجه منها.

س٩: تكلم عن أثار عقد الزواج عند العرب قبل الإسلام ؟

" أثار عقد الزواج عند العرب قبل الإسلام "

أولا : آثار الزواج في العلاقة بين الزوجين :

أ- حقوق وواجبات الزوجين :

١- إقامة الزوجين :

- يترتب علي الزواج عند العرب قبل الإسلام انتقال الزوجة للإقامة في بيت زوجها، ففي حالة الزواج من داخل العشيرة يقيم الزوجان في نفس الحي أما في حالة إذا كان الزوجان من عشيرتين أو قبيلتين مختلفتين فكانت الزوجة تنتقل إلي الإقامة مع زوجها في عشيرته أو قبيلته.

٢- واجب النفقة :

- كان الزوج يقع علي عاتقه عبء إعالة الزوجة، وكان التزام الزوج بالنفقة علي زوجته يتضمن أن يوفر لها المسكن والملبس والطعام المناسب في حدود قدرته المالية.

٣- واجب الزوجة في الإخلاص الجنسي :

- يقع علي عاتق الزوجة واجب الاقتصار في علاقتها الجنسية علي الزواج، فلا يجوز للزوجة الاتصال الجنسي بغير زوجها، وإذا اتصلت بغير زوجها كان ذلك خطأ جسيما من جانبها يبرر للزوج طلاقها ومطالبة أهلها برد المهر، وبعض القبائل كان يعطيه الحق في قتلها.
- علي خلاف هذه القاعدة جري العرف، إعطاء الزوج الحق في أن يطلب إلي زوجته معاشرة رجل آخر رغبة منه في نجابة الولد، أو بسبب عقمه وعدم قدرته علي الإنجاب. ولم يكن الزوج ملزما بقصر علاقاته الجنسية علي زوجته أو زوجاته في حالة تعدد الزوجات، بل كان يجوز له معاشرة جواريه أو البغايا.

٤- إنجاب الذرية :

- كان الهدف الأساسي من الزواج عند العرب قبل الإسلام هو الحصول علي الذرية، ووقع علي المرأة عبء تحقيق هذا الهدف، ولذلك كان عقم الزوجة يعد سببا كافيا لطلاقها. وإذا أنجبت الزوجة أولادا من الذكور توطدت علاقتها بزوجها، وعلت مكانتها في جماعته، أما المرأة المئناث (أي التي لا تلد سوي الإناث) فلم تحظ بنفس مكانة المرأة التي أنجبت الذكور.

٥- حق الزوج في تأديب زوجته :

- كان من حق الزوج في الأعراف القبلية العربية قبل الإسلام الحق في تأديب زوجته إذا أخطأت أو أهملت في أداء واجبتها.

٦- أثر الزواج علي الأهلية القانونية للمرأة :

- كانت المرأة العربية أهلا لتملك أموال خاصة، كما كانت أهلا للتصرف في تلك الأموال. كما كانت تستطيع تنمية تلك الأموال. كذلك كان يمكنها التصرف في أموالها دون حاجة إلي موافقة الزوج أو إجازته. بل كان للزوجة أن تستثمر أموال غيرها بالتجارة.

ثانيا : آثار الزواج في العلاقة بين الوالدين والأولاد :

١- حق الأب في نسب أولاده إليه :

- كانت الأسرة العربية قبل الإسلام أسرة أبوية، ينسب فيها الأولاد إلي أبيهم. وتثور الصعوبة في ظل نظام تعدد الأزواج من حيث تحديد الزوج الذي ينسب إليه الولد، إلا أن القبائل العربية جري العرف عندهم علي إعطاء الزوجة الحق في تحديد أبي الولد.
- وإذا كانت القاعدة ان الزواج هو المصدر الطبيعي لثبوت النسب، إلا أن هذه القاعدة ورد عليها بعض الاستثناءات: فمن ناحية أولي قد يثبت للرجل نسب ولد رغم عدم وجود رابطة زوجية بينه وبين المرأة التي ولدته، كالأولاد الذين يولدون من معاشرة الرجل لجاريته. ومن ناحية ثانية قد يثبت للرجل نسب ولد معين رغم عدم وجود رابطة البنوة الطبيعية كالابن بالتبني.

٢- حق الأب في وأد مولوده :

- كان للأب في الأعراف القبلية عند العرب قبل الإسلام الحق في وأد طفله المولود حديثا ذكرا كان أم انثي، وإن كانت حالات وأد الإناث أكثر انتشارا. ومن أهم الأسباب التي كانت تدفع الأب إلي وأد مولوده: ولاده الطفل مشوها، وخشية الفقر والإملاق.

٣- حق الأب في نذر ابنه للآلهة :

- مارس العرب قبل الإسلام عادة تقديم القرابين البشرية للآلهة، وكان حق الأب أن يقدم ابنه قربانا لاحد الآلهة وفاء لنذر سابق أو إرضاء وشكرا لها.

٤- حق الأب في تأديب أولاده :

- أوجب العرف عند العرب قبل الإسلام علي الأبناء واجب احترام الوالدين، ولذلك كان للأب الحق في تأديب أولاده علي ما يقع منهم من إخلال بواجب الاحترام نحوه، أو إهمالهم في أداء العمل المنوط بهم، أو خروجهم في سلوكهم علي مقتضيات الشرف، والتأديب قد يتخذ صورة الإيذاء البدني كالضرب والقيد، وقد يكون في صورة الطرد من الأسرة.

٥- حق الأب في تزويج أولاده :

- كان للأب عند العرب قبل الإسلام الحق في تزويج أولاده. فالأب له أن يزوج ابنته التي لم يسبق لها الزواج، وإرادة الأب في هذه الحالة تغني عن إرادة البنت، أما البنت التي سبق لها الزواج، فكانت حرية الأب في تزويجها مقيدة، ولا يعني ذلك أنها كانت تستطيع الزواج بغض النظر عن إرادة أبيها، حيث أنها لا تستطيع أن تبرم عقد زواجها بنفسها بل لا بد أن يعقده وليها نيابة عنها، كما كان للأب الحق في أن يزوج ابنه الذي لم يسبق له الزواج، فالإبن الذي مازال خاضعا لسلطة أبيه ليست له أموال خاصة، ومن ثم كان زواجه متوقفا علي إرادة الأب لأنه هو الذي سوف يقوم بدفع المهر. أما الابن الذي سبق له الزواج، وأقام لنفسه بيتا، وأصبح مستقلا عن أبيه، فقد كان هو الذي يختار زوجته ويبرم عقد زواجه بنفسه.

٦- ولاية الأب المالية علي أولاده :

- لم يكن للإبن الذي يعيش في بيت أبيه أموال خاصة، بل كان ما يكسبه ولو بجهده الخاص يؤول إلي ذمة أبيه المالية، وتنتهي هذه الولاية بمجرد زواج الابن وإقامته في بيت مستقل، حيث يكتسب شخصية قانونية مستقلة.

س١٠ : اذكر حالات انتهاء الزواج عند العرب قبل الاسلام ؟

" انحلال الزواج عند العرب قبل الإسلام"

أولا : الطـــــلاق :

- **يعتبر لفظ الطلاق من الاصطلاحات العربية القديمة** :- تعني تنازل الرجل عن كل حقوقه قبل زوجته وفراقة لها.
- كان الطلاق بيد الرجل وحده، إلا إذا اشترطت الزوجة في عقد زواجها، حق الطلاق لنفسها.
- ممارسة الزوج لحقه في إيقاع الطلاق لم يكن يخضع لأيه قيود، فلم يكن العرف يتطلب أسبابا معينة لكي يمارس حقه في الطلاق، وإن كان هناك بلا شك مجموعة من الأسباب تدفع الزوج إلي تطليق زوجته ومن أكثرها شيوعا: زنا الزوجة، وإنجابها إناثا فقط، وإهمالها لواجباتها الزوجية، وفشلها في التوافق مع زوجاته الأخريات أو أهله. كذلك لم يكن العرف يشترط علي الزوج لاستعمال حقه في الطلاق اللجوء إلي جهة معينة .
- لم يكن إيقاع الطلاق يحتاج إلي إجراءات شكلية معينة، إذ يكفي أن يصدر من الزوج أي عبارة يفهم منها رغبته في إنهاء رابطة الزوجية. كالتلفظ بعبارات محددة، وهذه الأنواع هي: الإيلاء والظهار . والإيلاء هو طلاق مؤقت يقسم فيه الزوج علي ألايقترب زوجته مدة معينة، فإذا انقضت هذه المدة عادت الزوجة إلي عصمته مرة أخري. أما الظهار فهو طلاق أبدي لارجعه فيه ويقع بقول الرجل لزوجته (أنت كظهر أمي) وهو يسمي (يمين الظهار) ويترتب عليه تحريم المرأة عليه تحريماً مؤبداً .
- يترتب علي الطلاق عدة آثار، فللزوجة الحق في ان تأخذ أموالها معها إلي بيت أهلها، كذلك كان العرف علي ما يبدو يعطي الزوج إذا طلق زوجته الحق في إسترداد ما دفعه من مهر، كما كان يترتب علي الطلاق حق الأب في حضانة أولاده والولاية عليهم، بيد أن هذه القاعدة العامة ورد عليها استثناء يتمثل في حق الأم في حضانة الابن الرضيع حتي فطامه وبمجرد فطامه يعود إلي أبيه ليتولي حضانته. وكان للرجل والمرأة اللذين تم طلاقهما الحق في إبرام عقد زواج جديد، وقد اختلف الباحثون حول مدي التزام المرأة المطلقة بالانتظار فترة معينة قبل زواجها مرة ثانية، إلا أن بعض القبائل العربية قد عرفت نظام العدة وأدركوا الحكمة منها والتزمت بها النساء، وقبائل أخري لم تعرفها ولم تلتزم بها.

ثانيا : الخلـــــع :

- **المقصود بالخلع :-** أن تفتدي المرأة نفسها بمبلغ من المال تدفعه هي أو أهلها إلي زوجها حتي يطلق سراحها، إذ كانت لا تستطيع الاستمرار في مواصلة الحياة الزوجية معه. فالخلع هو طلاق علي مال، يتم بالاتفاق بين الزوج والزوجة أو وليها. وقد جري العرف علي أن يكون المال الذي تفتدي به المرأة من زوجها نظير اختلاعها منه مساويا لقيمة المهر الذي سبق أن دفعه الزوج. ولا يتوقف الخلع علي إرادة الزوج، بل كان يتحقق ولو رغما عنه. ويترتب علي الخلع ما يترتب علي الطلاق من آثار.

ثالثا : وفاة أحد الزوجين :

- ينحل الزواج عند العرب قبل الإسلام بوفاة أحد الزوجين.
- انحلال الزواج بوفاة الزوج يترتب عليه عدة آثار: فقد فرضت التقاليد العربية قبل الإسلام علي الأرملة واجب الحداد علي زوجها المتوفي لمدة عام، وبعد انقضاء فترة الحداد تقوم الأرملة بإجراء شكلي يستهدف الإعلان عن انتهاء فترة الحداد، ومن ثم يحق لها التزين والتجمل والزواج مرة ثانية. كما كانت المرأة عند بعض القبائل العربية تخضع لنظام الخلافة علي الأرامل، وهو التزام يقع علي عاتق الأرملة بالزواج من أكبر ابناء زوجها المتوفي من غيرها.
- لم يكن العرف عند العرب قبل الإسلام يقر للأرملة بأي حق في وراثة زوجها المتوفي، فالزواج لم يكن من أسباب الميراث، إلا أنه لم يكن هناك ما يمنع الزوج من أن يوصي لزوجته ببعض أمواله. وكانت حضانة الأولاد والولاية عليهم بعد وفاة الأب لأقاربهم من جهة الأب .
- كما يترتب علي انحلال الزواج بوفاة الزوجة عدة آثار: فكان من حق الأرمل اتخاذ زوجة جديدة، كما أن للزوج إذا ماتت زوجته قبل أن تنجب أولادا، الحق في مطالبة وليها برد مهرها، ولم يكن العرف عند العرب قبل الإسلام يقر للأرمل بأي حق في وراثة زوجته المتوفاة، وبوفاة الزوجة يستمر الزوج في حضانة أولاده ومباشرة الولاية عليهم.

س١١ : تكلم عن نظام الميراث والوصية عند العرب قبل الإسلام ؟

نظامى الإرث والوصية عند العرب قبل الإسلام

أولا: نظام الميراث عند العرب قبل الإسلام

- **تعريف الميراث:-** توزيع أموال المورث (الأنصبة) علي ورثة الشخص بعد وفاته فهو يمثل خلافة بسبب الوفاة أي تتحقق أثاره ونتائجه بناء علي واقعة قانونية هي الوفاة .

١- أسباب الميراث :

- كان للميراث سبب محدد وهو القرابة، والقرابة الموجبة للميراث قد تكون حقيقية وقد تكون حكمية.
- **المقصود بالقرابة الحقيقية الموجبة للميراث:-** قرابة النسب، وكانت قرابة النسب السائدة لدي العرب قبل الإسلام هي القرابة الأبوية، حيث كان الشخص ينتسب إلي أبيه وينتمي إلي جماعته، ومن ثم كان ورثة الشخص هم أقارب لأبيه أي عصبته أما الأقارب من جهة الأم فلم يكن بينهم توارث .
- أما القرابة الحكمية الموجبة للميراث عند العرب قبل الإسلام فلها صورتان: التبني والموالاه. فالتبني كان جائزا عند العرب حيث ينشأ رابطة مصطنعة تماثل رابطة النسب الطبيعية، فالابن بالتبني يأخذ حكم الابن بالنسب من حيث الاسم وحرمة الزواج والميراث. أم الموالاه فكانت اتفاق بين رجلين ليتناصرا أثناء الحياة ويتوارثا بعد الوفاة، فكان هذا الحلف يعطي كلا الطرفين الحق في وراثة الآخر عند وفاته.

٢- تحديد الورثة :

- انحصر الإرث في الأقارب الذكور دون النساء والأطفال ، وكان أولاد المتوفي يحتلون المرتبة الأولي، وإذا لم يكن للميت أبناء آلت أمواله إلي أبيه، فإذا لم يكن الأب علي قيد الحياة آلت التركة إلي الإخوة الأشقاء أو لأب، فإذا لم يكن له إخوة أشقاء أو لأب آلت التركة إلي الأعمام، فإذا لم يكن له أعمام ورثة الأقارب الأقربين تبعا لدرجة قرابتهم . وهكذا يبين أن تحديد الورثة عند العرب قبل الإسلام كان يتم عن طريق درجة القرابة فتأتي البنوة أولاً ثم الأبوة فالإخوة وأخيراً العمومة وكان هذا هو نفس تحديد أصحاب الولاية حيث ربط العرب قبل الإسلام بين الولاية والإرث طبقاً لقاعدة الغنم بالغرم .وكان الورثة من الدرجة الواحدة يحصلون علي أنصبة متساوية .
- قد جري العرف عند العرب قبل الإسلام علي حرمان الإناث والصغار من الميراث. فالإناث كن محرومات من الإرث لعدم قدرتهن علي حمل السلاح، حيث لم يكن لهن سوي النفقة خلال عدة الوفاة وهي عام كامل. أما الصغار فقد حرموا أيضا من الإرث لعدم قدرتهم علي حمل السلاح، ويقصد بالصغير من لم يصل إلي سن البلوغ الطبيعي.

ثانيا : نظام الوصية عند العرب قبل الإسلام :

- **تعرف الوصية** بأنها تصرف في التركة مضافا إلي ما بعد الموت. وهي تصرف يصدر من جانب واحد، كما إنها تصرف غير لازم، أي لايلزم من قام به إلا بعد وفاته مصرا عليها، فآثار الوصية لا تترتب إلا بعد وفاة الموصي.
- قد عرف العرب قبل الإسلام نظام الوصية. ولم يكن يشترط في الموصي رجلا أو أمرأة سوي أهلية التصرف، ولم يشترط في الموصي له أي شروط .
- لم يضع العرف أيه قيود علي حرية الموصي في الإيصاء، حيث تمتع بحرية كاملة في الإيصاء بأي قدر من أمواله، وكذلك كان يتمتع بحرية الإيصاء إلي من يشاء، سواء لوارث أو لغير وارث .
- كانت الوصية عند العرب قبل الإسلام تتم عادة بطريقة شفوية، حيث كان الموصي يوجهها إلي أولاده أو ذوي قرابته وهو يحتضر علي سرير الموت غالبا، وكانت تتناول ميراثه وكيفية التصرف فيه بعد وفاته، وغالبا ما كان يعين شخصا محددا لتنفيذ الوصية.

س ١٢ : تكلم عن نظام العقود عند العرب قبل الاسلام ؟

نظام العقود عند العرب قبل الإسلام

نظام العقود عند العرب قبل الاسلام

- العقود في أي مجتمع من المجتمعات، تتصل أتصالا وثيقا بطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولما كان المجتمع العربي قبل الإسلام ليس علي نمط واحد من حيث طبيعة حياته، ومن هنا تعددت العقود وتنوعت. فقد عرف العرب قبل الإسلام أنماطا شتي من العقود.
- قد سادت الرضائية في العقود عند العرب قبل الإسلام إذ كان يكفي لإبرام العقد مجرد الإتفاق وكان العقد يتم بإتفاق الطرفين في صورة شفوية أو كتابية وكان العرب يشهدون الشهود علي عقودهم وفي حالة العقود المكتوبة كان الكاتب الذي يتولي تحريره يذكر أسمه كشاهد علي صحة العقد وقد عرف العرب فكرة العربون وهو قيام المشتري بدفع مبلغ من المال كجزء من الثمن فإذا عدل عن الشراء خسر عربونه وصار حقاً للبائع مقابل عدوله وإذا كان العدول من جانب البائع رد العربون ومثله معه وعرف العرب فكرة فسخ العقد إذا لم ينفذ أحد المتعاقدين إلتزامه وكذلك عرفوا نظام التفاسخ وهو ما يطلق عليه التقايل وهنا يتم الفسخ بالتراضي بين الطرفين ويعود المتعاقدان إلي الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد .

من العقود التي عرفها العرب قبل الإسلام :

أولا : عقد البيع :

١- أركان عقد البيع :

- يقوم عقد البيع علي **أركان ثلاثة هي** : (**التراضي فيما بين البائع والمشتري**، **والمحل وهو الشيء المبيع**، **والثمن**)
- فقد كان عقد البيع عند العرب قبل الإسلام عقدا رضائيا، يكفي لانعقاده تلاقي الإيجاب والقبول الصادر من طرفي العقد, بيد أن مبدأ الرضائية في نطاق عقد البيع ورد عليها **استثناءان:**
- **الاستثناء الأول :** يتعلق بعدم الإعتداد بعيوب الإرادة مثل الإكراه والتدليس والغش .
- **الاستثناء الثاني:** يتعلق بمعرفة العرب قبل الإسلام لبعض البيوع الشكلية, التي لم يكن الرضا وحده كافيا لانعقادها
- محل العقد هو الشيء المبيع, أي المال الذي ينصب عليه البيع, وهذا المال قد يكون عقار أو منقول .
- القاعدة العامة وجوب تعيين الشيء المبيع تعيينا دقيقا. والأصل ايضا أن يكون الشيء المبيع موجودا وقت التعاقد, إلا أنه استثناء من ذلك عرف العرب قبل الإسلام أنواعا من البيوع تنصب علي أشياء مستقبلة.
- الثمن ، فهو مقدار من النقود يدفعه المشتري إلي البائع مقابل الشيء المبيع. والغالب أن الثمن كان يتم تحديد مقداره باتفاق الطرفين, وأن يقوم المشتري بدفعه في الحال فور التعاقد, إلا أنه كان يتم في بعض الأحيان تأجيله إلي أجل مسمي باتفاق الطرفين.

٢- أثار عقد البيع :

- البيع عقد تبادلي ملزم للجانبين, ولذلك يترتب عليه عدة التزامات علي عاتق كل من البائع والمشتري .

تتمثل التزامات البائع في :

أ- **تسليم الشيء المبيع:** غالبا مايكون التسليم وقت انعقاد العقد, إلا أنه لا يوجد مايمنع الطرفين من الاتفاق علي تأجيل التسليم إلي أجل مسمي.

ب- **يلتزم البائع بضمان استحقاق الشيء المبيع كليا أو جزئيا**:فإذا طالب شخص أخر بالشئ المبيع وأثبت ملكيته له وأسترده من المشتري التزم البائع بتعويض المشتري عن ذلك الإستحقاق .

ج- **يلتزم البائع بضمان ماقد يكون في الشيء المبيع من عيوب خفية** تقلل من شأن الإنتفاع به علي الوجه الأكمل .فإذا ظهر بالشئ المبيع عيب خفي خلال مدة الضمان كان المشتري بالخيار بين فسخ العقد أي رد الشئ المبيع وإسترداد الثمن أو الحصول علي تعويض من البائع .

تتمثل التزامات المشتري في: دفع الثمن, حيث يمثل الالتزام الرئيسي للمشتري, فالمشتري ملزم بالوفاء بثمن الشيء المبيع الذي تم الاتفاق عليه مع البائع, وإذا لم يقم المشتري باداء الثمن كان للبائع الحق في فسخ العقد واسترداد الشيء المبيع والحصول علي تعويض من المشتري يعادل قيمة ايجار الشيء المبيع عن المدة التي ظل فيها في حيازة المشتري.

ثانيا : عقد المقايضة :

- تعد المقايضة هي أصل عقد البيع ففي العصور القديمة قبل ظهور النقود كوسيله للتعامل, كانت المبادلة تتم عن طريق المقايضة, فهي مبادله سلعة بسلعة اخري.
- **عرف العرب قبل الإسلام المقايضة:-** مبادلة مال بمال، وهي ترد علي العقارات والمنقولات. وهي عقد رضائي ينعقد بصدور إيحاب أحد المتعاقدين واقتران قبول مطابق له من المتعاقد الآخر، ويترتب علي انعقاد العقد، التزام كل متعاقد بتسليم المال الذي قايض به إلي المتعاقد الآخر .
- تفترض المقايضة أن المالين محل المقايضة قيمتها متساوية، والغالب أن تكون المقايضة فورية، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يتفق الطرفان علي أن يكون تسليم أحد البدلين مؤجلا إلي أجل مسمي .

ثالثا : عقد الشركة :

- الشركة عقد رضائي، يتم بمجرد توافق إرادتي طرفية أو إرادات أطرفه في حالة كون الشركاء أكثر من أثنين . وعقد الشركة كان يتم في الغالب شفاهة، إلا أنه في بعض الحالات كان يتم كتابة
- قد تعددت صور عقد الشركة عند العرب قبل الإسلام، وقد تمثلت هذه الصورفي: شركة العنان، شركة المضاربة، وشركة المفاوضة. وشركة العنان هي تلك الشركة التي يكون فيها الشركاء متساوين في راس المال الذي قدمه كل منهم وفي الربح والخسارة. أما شركة المضاربة فهي تلك الشركة التي تتكون من شريكين يقدم أحدهما راس المال ويقدم الأخر عمله وخبرته ويقتسمان الربح والخسارة. وشركة المفاوضة هي تلك الشركة التي تتكون من مجموعة من الشركاء يشتركون جميعا في راس المال ويلتزم كل منهم بما يلتزم به الاخرون .

رابعا : عقد القرض :

- **عرف العرب قبل الإسلام عقد القرض،** هو عقد يقوم بمقتضاه المقرض بتسليم مبلغ من النقود أو كمية من أشياء مثلية إلي المقترض، علي أن يرد المقترض مثلها عند حلول الأجل المتفق عليه. وهو عقد رضائي، ومحله لا يكون إلا نقود أو أشياء مثلية.
- قد تعددت صور عقد القرض عند العرب قبل الإسلام، حيث تمثلت هذه الصور في: القرض الحسن، القرض الربوي. والقرض الحسن هو الذي يحصل فيه المقرض علي نفس المال الذي أقرضه بدون زيادة، أما القرض الربوي فهو القرض الذي يلتزم المقترض فيه برد المال الذي اقترضة بالإضافة إلي قدر زائد إلي المقرض، وكلما تأخر المدين في الوفاء تضاعف الدين عليه، وإذا استحال عليه الوفاء وقع في قبضة الدائن، الذي كان يحق له الإستيلاء علي ماله وبيعه فإذا لم يكف للوفاء بقيمة الدين والفوائد وضع يده علي المدين وباعه في الأسواق كرقيق ليستوفي دينه، وبذلك عرف العرب قبل الإسلام فكرة التنفيذ علي جسم المدين.

خامسا : عقد الإيجار :

- **عرف العرب قبل الإسلام عقد (الإجاره)** :- مبادلة منفعة أو عمل بمال. وبذلك فقد عرفوا إيجار الأشياء، مثل المزارعة، وكذلك عرفوا إيجار الأشخاص، وكان أجر العامل في الغالب يدفع عينا أي مقدار معين من ناتج العمل الذي قام به، وفي بعض الأحيان كان يحصل علي أجره نقدا.

سادسا : عقد الرهن :

- **عرف العرب قبل الإسلام عقد الرهن:-** عبارة عن قيام المدين بتسليم الدائن مال يوضع تحت يده كضمان يؤمن له استيفاء دينه من ثمن الشيء المرهون إذا لم يقم المدين بسداد الدين في الأجل المحدد. وكان الرهن عند العرب قبل الإسلام لا يتم إلا بالقبض, أي بتسليم الشيء المرهون إلي الدائن, وكان الرهن يرد علي العقارات والمنقولات, وكان للدائن المرتهن الحق في الإستيلاءعلي الشيء المرهون إذا حل أجل الرهن ولم يقم المدين الراهن بأداء الدين.

س١٣ : تكلم عن نظام الملكية عند العرب قبل الاسلام ؟

نظام الملكية عند العرب قبل الاسلام

- يعتبر حق الملكية من الحقوق العينية التي تمثل سلطة مباشرة لشخص علي شيء مادي معين بالذات. ويتميز حق الملكية عن غيره من الحقوق العينية في أنه يخول صاحبه مكنات ثلاث, وهي: استعمال الشيء, واستغلاله, والتصرف فيه.

أولا : أسباب كسب الملكية :

- تعددت أسباب كسب الملكية عند العرب قبل الإسلام, حيث تمثلت في: الميراث, الوصية, الهبة, التبايع, الاستيلاء علي الأموال المنقولة وإحياء الأراضي الموات, فإذا زرع شخص أرضا لا مالك لها تملكها بحق هذا الإحياء. والقوة والغصب, بما يتضمنه ذلك من وضع اليد علي أموال الغير بالقوة, لشيوع الحرب بين القبائل. كما عرفت غالبية القبائل العربية الشفعة كأحد أسباب كسب الملكية.

ثانيا : صور الملكية :

١- الملكية الفردية :

- كانت الملكية الفردية في المجتمعات القبلية قاصرة علي الأشياء المنقولة, كالإبل والخيل والمواشي والأغنام والخيام والثياب والأدوات الشخصية البسيطة. وملكية هذه الأشياء المنقولة كانت جائزة للرجال والنساء, والكبار والصغار علي حد سواء.
- أما في المجتمعات الحضرية, كالممالك الجنوبية والمدن الكبري مثل مكة ويثرب والطائف, شملت الملكية الفردية إلي جانب الأموال المنقولة, العقارات, كالبيوت, والابار, والأراضي الزراعية.

٢- الملكية الجماعية :

- كانت الأموال العقارية, مثل الأراضي الزراعية والمراعي وعيون المياة, في المجتمعات القبلية, مملوكة ملكية جماعية للقبيلة. وكان شيخ القبيلة يقوم بتنظيم الإستفادة من تلك الأشياء وتوزيعها علي الأسر, ومن ثم كانت ملكية الرقبة للقبيلة أما حق الإنتفاع فكان للأفراد.
- في الممالك الجنوبية كانت الأراضي ملكا للالهه, وكان الملك يتصرف فيها بإعتباره ممثلا للالهه. وحق الأفراد علي تلك الأراضي اقتصر علي الانتفاع بها, بينما ظلت ملكية الرقبة للالهه. ولذا كان علي الأفراد الذين يقومون بزراعة هذه الاراضي دفع عشر محصولها كل سنة للمعبد اعترافا بملكية الالهه لها.

٣- الأراضي المقطعة :

- جرت عادة الملوك في ممالك الجنوب, علي إقطاع أعوانهم وكبار الموظفين مساحات كبيرة من الأراضي علي سبيل الانتفاع, كراتب لهم أو مقابل مبالغ مالية يدفعونها للملك أو في مقابل تقديم عدد من الجند إليه.

٤- الأوقاف :

- عرف العرب قبل الإسلام نظام الأوقاف الدينية, فقد جرت عادة الأغنياء في الممالك الجنوبية علي وقف بعض أراضيهم علي المعابد, وكان الكهنة يقومون باستغلالها بزراعتها أو إيجارها لقاء مبالغ مالية يتم الإنفاق منها علي المعابد ورجال الدين. وقد جرت العادة لدي أهل الحجاز علي حبس النخيل من أجل المحتاجين وأبناء السبيل.وكان يطلق علي تلك الأموال "الحبوس" فالحبس كل شئ وقفه صاحبه وقفاً محرماً لا يباع ولا يورث بحيث يحبس أصله وتصرف غلته ويترتب علي ذلك خروج المال الموقوف من دائرة التعامل فلا يجوز التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات .
- المدن التي تحيط بها الأسوار فإن ملكية منازلها تعتبر ملكية تامة ومطلقة لا يقيدها قيد ولا تخضع لنظام سنة الغفران.

القسم الثاني :

تاريخ القانون (نشاة القانون وتطوره)

الفهرس

السؤال	الصفحه
س١: اكتب في اثر تطور الديانه في العصور البدائية ؟	ص٣
س٢: تكلم عن ظاهره السبق الحضاري ؟	ص٥
س٣: تكلم عن النظريات التي قيلت حول نشأة الجماعة البشرية الاولي ؟	ص٥
س٤: تكلم عن اشكال التصالح في العصور البدائية ؟	ص٧
س٥: بين خصائص القاعدة القانونية لدي المجتمعات البدائية ؟	ص١٠
س٦: تكلم عن اشكال الملكية والسلطة في المجتمعات البدائية ؟	ص١٢
س٧: تكلم عن مدونه حمورابي ؟	ص١٥
س٨: قارن بين مدونه بوخوريس ومانو ؟	ص١٦

تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية

القسم الأول :نشأة القانون

أصول النظم وشكل القاعدة القانونية

المجتمعات البدائية

نشأة الحضارات

اكتشاف التقنية

إكتشاف التقنية ونشأة الحضارة:

- كان الإنسان الأول يرتحل بحثاً عن طعامه الذي يقتنصة او يصادفة في تجوالة و ترحالة .
- كان الإنسان يطور أدواته وكان في طريقة إلي اكتشاف التقنية.
- قيل أن أول تقنية تعرف عليها الإنسان كانت يديه.
- الدقة فرضت علينا القول أن الحجارة كانت أول اكتشافات الإنسان الكبري .
- الإنسان كان يتهيأ لأولي خطواته نحو الحضارة ويمكنك القول أن تلك الخطوة لم تكن لتتم لولا اكتشافة للنار.
- النار كما قيل أم الصناعة. وبالنار عرف الإنسانكيف يطهو طعامه ويضئ الليل حولة.
- بدأ الإنسان ينوع طعامه ويستمتع به كما أخذ يشعر بالأمان.
- بدأت أفكاره عن الكون ونظرته للحياة وعلاقته بغيرة في التطور .

س١ : اكتب في اثر تطور الديانه في العصور البدائية ؟

تطور الديانة

العقائد الأولي والفطرة الإنسانية:

- لعلك تسأل عن ديانة الإنسان وهو سؤال يفترض أن الدين أمر فطري ارتبط بوجود الإنسان.
- تدور تلك الفطرة حول فكره خلاصتها وجود ألهه خالقة للحياة بمخلوقاتها وظواهرها ويبدو أن الإنسان في بداية أمره يعتقد أن بإمكانة السيطرة علي الظواهر الطبيعية كالرياح والمطر وإخضاعها لمصلحته .
- لا شك أن ملاحظة الإنسان لمواسم الرياح والمطر كانت ترسم عقيدة الأولي واعني بذلك اعتقاده بوجود نظام للكون. غير أن الحياة القاسية التي عاشها الإنسان الأول وربما الخوف من الموت أحاطت الالهه في نظره بالقسوة والشدة.
- لذلك لجأ الإنسان إلي الطبيعة يتعبدها فظهرت عبادة القمر والشمس. وهكذا بدأ الإنسان في تجسيد معبوداتة والهته فاتخذ لها أصناماً وأوثاناً.

الإنسان يختار ألهته :

- للعلماء مذاهب شتي في تفسير أنواع الالهه وتماثيلها وربطها بالتطور الاقتصادي للإنسان وبيئته التي عاش فيها. وتبعاً لذلك ذهبوا إلي أن الإنسان كان قد قدس القمر قبل تعبده للشمس لارتباط القمر بحياة الترحال والصيد.
- قد أخذت الحيوانات بل والنباتات في الدخول إلي عالم الالهه علي يد الإنسان وربما كان سبب تقديس بعض الحيوانات في بداية الأمر هو قوتها، ثم أصبحت فيما بعد أجسام ترمز للالهه.
- بمرور الوقت ساد الاعتقاد بين كل جماعة بأنهم ينحدرون من أصل واحد وأن هذا الأصل أو الجد إنما هو نوع بعينة من الحيوان أو النبات. وهذا ما أطلق علية العلماء نظام التوتم.
- فيما بعد اخذ الإنسان في تقديس أرواح الموتى، وقد مهدت عبادة أرواح الموتى إلي عبادة الأسلاف، الراحلين من الأجداد والعظماء والأبطال. وكان لتلك العبادة أثرها في الحفاظ علي العادات والتقاليد القديمة والموروثة، وهي فكره كانت تحفظ للأسرة تماسكها ولرب الأسرة سلطتة علي أفراد أسرته.

تطور الدين والمجتمع:

١) **إن تجسيد المعبودات وتشخيصها وتنوع الالهه كان يمهد لظهور طوائف الكهنة " رجال الدين "** لقد تم استيعاب السحر وتهذيبة وتطويره، في إطار تنظيم ديني متطور يقوم عليه رجال الدين وينهضون بأكثر الوظائف أهميه في مجتماعتهم.

٢) **إن عباده أرواح الموتى أو عباده الأسلاف كان يمهد لظهور فكره الوسيط الالهي أو الرسول، وفي هذه الأفكار يمكنك** ملاحظه جذور نوعين من الأنظمة الملكية **التي ظهرت فيما بعد**: نظام كان الملك فيه وسيط بين رعيتة وبين الالهه في العراق القديم. ونظام أخر علي رأسه ملك يتم تأهيله وعبادته وهو النظام الذي عرفته مصر القديمة.

٣) **إن النظام التوتمي كان له أثره في مجال التجريم والعقاب ونظام الزواج**. ومن ذلك أن من اعتدي علي حيوان مقدس كان يخضع لأشد أنواع العقوبات كالقتل. وفيما يتعلق بنظام الزواج فإن النظام التوتمي كان له أثره في نشأة نظام زواج الاغتراب. وبمقتضي ذلك النظام كان أفراد الجماعة يلتزمون بالزواج من خارج جماعتهم أي أن زواج الفرد من جماعته كان يعد جريمة لأنها كانت تندرج تحت ما يسمي زنا بالمحارم.

التطـــور الإقتصـــادى

الإنسان الأول والقارة الأم :

- الإنسان الذي احدثك عنه كان يعيش في جنوب الصحراء الأفريقية قبل أن ينتقل إلي شرق القارة السمراء وشمالها ومنها إلي قارات العالم .
- لم يكن الإنسان الأول يحي بمفرده واغلب الظن أنه كان يخرج في جماعات لجمع قوته وصيد الحيوان وكان قد شرع في تطوير أدواته يأخذها من عظام الحيوان والأخشاب ويشرع في تهذيبها وأظهر الإنسان أيضاً اهتمامة بتنظيم دفن موتاه. ويري بعض العلماء أنه تمكن من صناعة بعض الملابس من جلود الحيوان .
- ربما مهدتة تلك التطورات لتطور أخر في مجال الديانة لقد أصبح ينظر إلي الالهه علي أنها تجمع صفات الرحمة جنباً إلي جنب مع الشدة والقوه.
- ولذلك فإن الإنسان في طريقة لأن يشعر تجاه الهتة بالحب والإجلال في ذات الوقت.

الزراعة والتطور الديني والخلقي :

- بالطبع لا يمكن تصور ظهور الرعي والزراعة لولا تطور نشاط الصيد وتقسيم العمل بين المرأة والرجل .
- **لا شك أن الإنسان مدين في تطوره الديني والأخلاقي لكل من الرعي والزراعة ومن ذلك :**

١) **لقد خضع نظام القرابين والنذور للتطور** ← فالحيوانات وغيرها من السلع باتت تقدم للالهة علي سبيل النذر أو القربان طالباً لرضائها فحلت بذلك محل القرابين والنذور البشرية.

٢) **أصبح الإنسان مهيأ للانتقال إلي خطوة هامة تتمثل في تأليه الأفكار المجردة** ← ومنها فكره العدالة التي أصبحت إله يرمز له أو يجسد علي الأرض في حيوان وبجانب ذلك أخذت فكره التوحيد في الازدهار، ولذلك بات الإنسان يعتقد بوجود اله أعظم علي راس سائر الالهه التي يعرفها وقد أدت تلك الفكرة إلي ازدهار النبوة وانتشار الرسل الذين يعتقد بواسطتهم مع الالهه.

٣) **قد اخذ النشاط الديني في الأتساع بسبب انتشار فكرة تأليه الملوك** ← ومن مظاهر ذلك زيادة اعداد الكهنة وانتشار المعابد وتطور تنظيمها.لقد اختلطت حياة الإنسان ونظمه بالدين، فالدين كان أهم مصادر المعرفة، بل وتحت ستارة تمارس اخطر المهن كالطب وكان الدين مصدر القانون ولذا كانت القوانين تنسب إلي الالهه.

٤) **كان الكهنة يمارسون مهمتهم الأساسية في تبرير شرعية الملوك وطاعتهم وتقديسهم** ← وفي مجتمع زراعي مثل مصر أو العراق كان الملك يعتمد في سلطته علي الكهنة ويمنحهم الإمتيازات والأراضي.

٥) **قد أخذت الأديان الكبري في الظهور والانتشار** ← وهنا نلاحظ ظاهرة جديدة وهي أن أكثر تلك الأديان لم تعد ديانات قومية . ويقصد بالديانة القومية: الديانة التي تختص بها جماعة فتتعصب لها، ولا تسمح للأفراد من جماعة أخري بالإنتماء إليها. وإنما أخذت أتباع تلك الديانات الكبرى في نشر دعوتهم إلي جماعات وأتباع أخرين فظهر المبشرون والدعاة.

س٢ : تكلم عن ظاهره السبق الحضاري ؟

السبق الحضاري

السبق الحضاري للشرق :

- ثمة ظاهرة لا ينكرها العلماء وهي حقيقية السبق الحضاري للشرق ذلك أن العصر الحجري الحديث الذي عرف الإنسان فيه الرعي والزراعة كان قد بدء حوالي ١٠٠٠٠ق.م بينما لم تدخله المجتمعات الغربية قبل ٥٠٠٠ق.م. وإنك لتلاحظ ذات السبق حينما يتحدث عن العصر الذي بدأ فيه الإنسان في استعمال المعادن، ثم في تنويع مصادرها، وكذا حين اكتشف الكتابة ليدخل إلي العصور التاريخية. وفي إطار هذا السبق الحضاري للشرق بوجة عام كان لمصر الكثير من اوجة السبق الحضاري ، وذلك عند مقارنتها بحضارة العراق القديم .
- **أما عن السبق في عصر المعادن** ← فيتضح من ملاحظة أنه بدأ في الشرق بين ٥٠٠٠و٤٠٠٠ ق.م وقد بدأ الإنسان باستعمال النحاس قبل أن يخلطة بالقصدير ليحصل علي البرونز ويبدو أن الحديد كان قد عرف فى أسيا فبرع فيه الهنود والصينيون، ثم إنتشر في العراق ومصر. ويمكنك أن تفسر تأخر انتشار الحديد في العراق ثم مصر بقلة كمياتة، فضلاً عن مشكلة توفير الوقود اللازم لصهرة . وكانت افران الحديد تقام علي قمم التلال للاستفادة من تيارات الرياح، وهو ما تلاحظة علي سبيل المثال في العراق .

الكتابة والتطور القانوني :

- الفضل في اكتشاف الكتابة ينسب إلي الكهنة والتجار. فالحفاظ علي التقاليد الدينية وتوريثها كان قد دفع الكهنة نحو البحث عن وسيلة لحفظها ومع انتشار التجارة وانتقال السلع شرقاً وغرباً فإنه كانت هناك حاجة شديدة لتميز السلع وتحديد أصحابها وكان للشرق فضل السبق في مجال اكتشاف الكتابة.
- قد بدأت الكتابة تصويرية في العراق القديم قبل أن يعكف المصريون علي تطويرها في شكل أحرف .
- كما تمكن الإنسان بفضل الكتابة من تدوين القانون، هنا تلحظ وجهاً أخر للسبق الحضاري بين الشرق والغرب فظهرت المدونات القانونية في مصر و العراق. وعرف الشرق مشرعين عظام مثل : حمورابي بالعراق ومينا وحور محب وبوخوريس في مصر كانت تلك القوانين أسبق زمناً وأرقي لغة ونظماً وذلك قبل أن تدون القوانين في أثينا علي يد دراكون وصولون وقبل صدور مدونة الألواح الإثني عشر في روما فيما بعد .

س٣: تكلم عن النظريات التي قيلت حول نشأة الجماعة البشرية الاولي ؟

الجماعة الأولي

الخلاف حول الجماعة البشرية الأولي :

- كان الإنسان يخرج في جماعات يمارس الصيد غير أن جماعات الصيد
  - **لم تكن وحدها الجماعات التي عرفها الإنسان وعاش في كنفها:**

١) **النظام التوتمي الذي سبق أن حدثتك عنه ربما كان النظام الاجتماعي الأول في حياة الإنسان** ← وفي هذا النظام يرتبط الإنسان مع أفراد جماعتة أو عشيرتة بأصل واحد مشترك ، وأهم سمات تلك الجماعة حياه الترحال والخضوع الشديد من أفرادها لعادات الجماعة ومعتقداتها. ولذلك فإنها لم تعرف الملكية الخاصة والاقتصار علي زوجة واحدة والأشياء التي ينتفع بها كانت حقاً مشاعا لإفراد الجماعة، و العلاقات الجنسية تقوم علي مبدأ الاشتراك أو الشيوعية. ويبدو أنة كان للعشيرة مجلسا في مشايخها يقوم بالإشراف علي شئونها. وقد سمح ذلك النظام بمرور الوقت بظهور رئيس المجلس، فيصبح بالتالي كاهن العشيرة الأول وتنتقل إليه سلطات الإله التوتم. ووفقاً لهذه النظرية فإن الأسرة الأبوية لم تظهر إلا لاحقا بعد ظهور الزراعة واستقرار الإنسان. وفيما بعد نشأة الدولة نتيجة اتحاد مجموعة من العشائر.

٢) **ذهب فريق أخر من العلماء أن القبيلة هي الجماعة الأولي في حياة الإنسان←** والقبيلة تجمع بشري يتفوق في عدد أفراده علي العشيرة ويقوم علي رابطة الشعور بالحاجة الشديدة إلي الحياة في جماعة تدافع عن أفرادها ضد الخطر لتؤمن لها سبل الحياة الآمنة. والقبيلة كانت تطغي علي حقوق أفرادها ولذا كانت الملكية داخل القبيلة ملكية جماعية، كما كانت العلاقات الجنسية علاقات جماعية يسودها مبدأ الشيوعية وفي الوقت نفسة كان كل فرد من القبيلة يتمتع بحماية قبيلتة وكانت السلطة داخل القبيلة بيد زعيم يتمتع ببعض الصفات منها كبر السن والشجاعة وبمرور الوقت أصبحت زعامة القبيلة تنتقل بالتوريث، كما اتسعت سلطات الزعيم بين أفراد قبيلتة ومن ذلك قيامة بتقسيم غنائم الحرب والفصل في المنازعات داخل القبيلة.

يقدم أنصار هذه النظرية تفسيرهم لظهور الشيوعية الجنسية وتصورهم لنظام الزواج والأسرة :

أ- إن الإباحية الجنسية كانت نتيجة حتمية لقلة عدد النساء داخل القبيلة. ذلك أن القبيلة كانت تلجا إلي وأد بناتها بسبب قلة مواردها، ولذا لجأت القبيلة إلي خطف النساء فانتشرت تلك العادة بين القبائل. وقد أدت تلك الظاهرة إلي نشأة الأسرة الأمية وتعدد الأزواج، فالمرأة كانت تعاشر عددا من الرجال وينتسب الأولاد في تلك العلاقة إلي أمهم.

ب- بمرور الوقت ظهر نظام أشتراك الأخوة في زوجة واحدة. ولذا فإن الأولاد كان ينسبون لهؤلاء الأخوة، ثم أصبحوا ينسبون للأخ الأكبر ولقد استأثر الأخ الأكبر بالسلطة علي أخوته والأولاد فضلاً عن الزوجة فظهرت الأسرة الأبوية .

٣) **في قول فريق ثالث من العلماء أن الجماعة البشرية الآولي كانت اصغر من القبيلة وفي هذه الجماعة الصغيرة كانت الأسرة الأبوية التي يرتبط افردها برابطة الدم من جهة الأب←** وكانت سلطة الأب تتسم بالشدة لما يتمتع به من حقوق علي أفراد اسرته ذلك أن الأب كان يتمتع بالحق في طرد أفراد اسرته أو التخلي عنهم أو بيعهم وكانت ذمته المالية تستوعب الذمم المالية لإفراد اسرته ولذا فإن اثر التصرفات القانونية التي كانت تصدر عنهم كانت تنصرف إلي أبيهم فيكتسب الحقوق ويتحمل الالتزامات. ومما يميز تلك الأسرة أن الأب كان يمتلك الحق في إضافة أفراد إليها وعن طريق ذلك الحق فإن نطاق الأسرة كان يتسع تدريجا فيشمل الزوجة والأبناء فضلا عن العبيد، وبمرور الوقت ظهرت العشيرة نتيجة اتحاد مجموعة من الأسر فكانت الرابطة بينها جميعا رابطة دينية وهي اتخاذ معبود واحد لها. وقد مهد ذلك التطور لظهور القبائل، فالقبيلة كانت تقوم علي أكتاف مجموعة من العشائر، جمعتها العبادة الواحدة والمصلحة المشتركة في الحياة الآمنة .

فكرة القانون

نشأة السلطة

غلبة قانون القوة

- النظم الإجتماعية التى عرفتها المجتمعات البدائية كانت تقوم على فكرة القوة وأن هذه الفكرة كانت تحكم العلاقة بين أفراد الجماعة أنفسهم وفى العلاقة بينهم وبين أفراد الجماعات الأخرى .

كان لتلك الفكرة نتائج أهمها :

١- إزدهار نظام التضامن والعصبية بين أفراد الجماعة .
٢- إستقرار نظام الإنتقام الفردى أو الثأر داخل الجماعة وخارجها .
٣- وفى غياب السلطة داخل الجماعة فإن القوة وحدها كانت مصدر الحقوق ووسيلة حمايتها وهو ما عرف بظاهرة القوة تنشئ الحق وتحميه .

- يصعب القول أن تلك الأنظمة تنتمى إلى القانون ذلك أن القانون بالنظر إلى مصدره ينبغى أن يصدر من سلطة يمكنها إلزام أفراد الجماعة به ، وقد تكون تلك السلطة هى الجماعة نفسها ، بالنظر إلى العرف الذى ينشأ من عادات أفرادها وربما كانت سلطة الدين ، وربما كانت سلطة عامة داخل الجماعة نفسها وإنك لتلاحظ أن أشكال تلك السلطة جميعها لم تكن معروفة فى المجتمعات البدائية ولذلك فإن ما كانت تعرفه من نظام وعادات لايمكن رده إلى مجال القانون وأية ذلك أن تلك العادات كانت تفتقد خصائص القاعدة القانونية وهى العمومية والتجريد فضلاً عن الجزاء الذى يترتب عند مخالفتها .

س٤ : تكلم عن اشكال التصالح في العصور البدائية ؟

أشكال التصالح

تراجع مظاهر القوة

إن إستعمال القوة داخل الجماعة وفى العلاقة بين أفرادها كان من شأنه أن يضعف قوتها ويهدد وجودها المادى أو المعنوى وإن القوة قد تؤدى إلى فناء الجماعة أو خضوعها بسبب ضعفها لجماعة أخرى .

هنا يتفرع بنا البحث إلى مسألتين :

١) **المسألة الأولي** ← تراجع قانون القوة تدريجياً وظهور أشكال أخرى لإقتضاء الحقوق .

٢) **المسألة الثانية** ← هل إنتهى كل أثر لقانون القوة البدائى أم إستمر تأثيره فى نظم القانون اللاحقة

تراجع قانون القوة وظهور أشكال ووسائل لإقتضاء الحقوق :

ظهرت وسائل للحد من قانون القوة فى العلاقة بين الجماعة وغيرها من الجماعات :

١) **لقد أخذت فكرة القصاص فى الإنتشار تدريجياً بين أفراد الجماعة** ← وبمقتضى تلك الفكرة فإن العقوبة كانت تلحق بالمعتدى وحده فلا تمتد لأسرته أو أموالهم ومن جهة أخرى فإن القصاص يقوم على المماثلة بين محل الإعتداء أو الجريمة وبين محل العقوبة فى جسم الفاعل .

٢) **قد مهدت فكرة القصاص لظهور نظام الدية** ← ذلك أن فكرة القصاص لم تكن لتتعارض مع تضامن أولياء الدم لأن أهل المجني عليه كانوا يتضامنون في القصاص له .غير أن تطبيق القصاص داخل الأسرة الواحدة كان يهدد كيان الأسرة لذلك فإنه فى جرائم القتل داخل الأسرة الواحدة كان يتم اللجوء إلى وسائل أخرى بديلة عن القصاص . وربما يفسر ذلك ظهور نظام الدية ثم تطوره فيما بعد وهو التعويض الذى يدفع للمجنى عليه أو أهله فى جرائم الإعتداء البدنى أو القتل . وقد أخذت الدية فى التطور بعد ظهور الزراعة وإنتشار الأموال ولذا كانت تسدد فى صورة حيوانات أو ذهباً أو غلالاً.

٣) **كانت الدية في بداية الأمرنظاماً إختيارياً** ← وفيما بعد ظهرت الدية الإجبارية التى يلتزم المجنى عليه بقبولها بل وتستقل السلطة العامة داخل الجماعة بتحديد مقدارها .

٤) **قد لجاءت بعض الجماعات إلى نظام الخلع** ← فتتبرأ من أحد أفرادها فتخلعه أى تطرده بسبب جرائمه وكان يترتب على ذلك إهدار دمه وإسقاط حماية الجماعة له .

٥) **لجأت بعض الجماعات إلى نظام التسليم** ← وبمقتضاه تقوم بتسليم المعتدى إلى جماعة المجنى عليه ويبدو أن نظام التسليم كان له أثره فى الحد من الإنتقام لأنه كان يفصح عن حسن نية جماعة المعتدى ورغبتها فى السلام .

٦) **لعلك لاحظت فيما عرضناه أصول أنظمة التحكيم والقضاء** ← لقد أخذ الإنسان يتهيأ فى سبيل فض النزاع إلى وسيلة أخرى وفيها كان يلجأ إلى طرف ثالث ليحكم بينه وبين خصمه فى المنازعة وفى الوقت نفسه فإن التحكيم كان يخضع لتأثير قانون القوة فالمحكم كان يحكم إحياناً بالمبارزة بين الخصمين ثم يقضى بالحق لصالح الطرف المنتصر فى المبارزة .

٧) **طبقت بعض المجتمعات فكرة الإحتكام إلي الألهة** ← وهو ما يطلق عليه نظام الإختبار الإلهي أو المحنة وبمقتضاه يتعرض المتهم إلى إختبار قاس توصلاً إلى نفى التهمة أو إثباتها ومن ذلك أن يلقى فى النهر أو النار فإن كتبت له النجاة كان بريئاً وإن لحقه الضرر أو توفى ثبتت التهمة فى حقه . وبطبيعة الحال كان التحكيم إختيارياً فى بدايته كما لم يكن حكم المحكم أو قراره فى المنازعات ملزماً غير أنه أخذ فى التطور نحو الإجبار والإلتزام منذ أن شرع المحكم فى وسائل يمكنه بها إجبار الخصوم على تنفيذ حكمه . ومن ذلك ما كان يتبعه المحكمون فى المجتمع العربى القديم كأن يطلب من الخصوم أداء اليمين على إحترام حكمه أو أن يقدما ضماناً مالياً .

مرحلة الوحي الإلهي

ظاهرة التحريم

فكرة العدالة

الفطرة وقانون القوة :

- الإنسان كان كائنا نظامياً بالفطرة ، وهي فكرة أساسها الأول أنة كائن اجتماعي يحيا في جماعة. وبالنظر إلي حياة الإنسان البدائي فإن القواعد التي اهتدي إليها بغريزتة وفطرتة كانت تدور حول نظامي الأسرة والعقوبات
- بالنظر إلي قلة العدد وندرة المبادلات التجارية وانعزال الجماعات ، فإن الإنسان لم يبد اهتماما بالقواعد التي تنظم العلاقة بين جماعته والجماعات الأخرى . وقد اهتدي الإنسان بغريزته إلي خطورة مبدأ القوة وقانون الغلبة علي وجود جماعتة وكيانها المعنوي والمادي . وإنه وهو يهذب من القوة ويبدع أشكالاً من الصلح وكانت هذه السبل التي سلكها الإنسان تقوده نحو الإقرار بوجود حقوق للأخرين ومن هذه اللحظات الخالدة في عمر الزمان كان الإنسان يشق طريقه نحو العدالة ويتخذ الخطوات الأولي في دربها المجيد .

فكرة التحريم أو التابو :

- وفقا لبعض العلماء فان ثمة طريقا أخر سلكه الإنسان البدائي نحو القانون والعدالة ألا وهو طريق المحرمات أو التابو. وخلاصته قولهم أن فكرة التحريم ربما كانت المصدر الأول للقانون قبل أن يستمد الإنسان نظمه من الدين ثم العرف.
- تقوم فكرة التحريم علي أساس فكرة الخوف والفزع من الأرواح التي توجد داخل كل مخلوق وتسكن كل جماد وظاهرة حول الإنسان ولكن ماهي تلك المحرمات التي تغضب اللألهه لها؟ انها غالبا حرمات تتعلق بمقومات الحياة، وهي تدور أساساً حول الطعام . وبمرور الوقت اتسعت دائرة المحرمات لتشمل إلي جانب الطعام مسألة العلاقات الجنسية. ولذلك لجأت بعض الجماعات إلي تحريم بعض الأطعمة علي الصغار والنساء فهي أطعمة يختص بها الرجال دون غيرهم .
- كما لجأت جماعة أخري إلي تحريم الزواج أو الاقتران بالنساء من داخل الجماعة ، بينما حرمت بعض الجماعات زواج رجالها من الجماعات الأخرى.

التطهر من الجريمة :

- فكرة المحرمات كانت تمهد لسبيل ثالث من سبل التطور نحو القانون والعدالة ذلك أنه أصبح ينظر إلي من يرتكب احدي المحرمات أو النواهي أنة أصبح ملوثا وبات نجسا وإن تلك النجاسة لتنتقل إلي غيره ممن يعيش معه ولذلك فان التخلص من تلك النجاسة أصبح أمر ضروري لإرضاء الأرواح أو لحماية الجماعة. وقد شرع الإنسان لوضع قواعد للتخلص من النجاسة فعرف قواعد خاصة بالطهارة فيتطهر الإنسان من جريمته بشتي الطرق ومن ذلك أن يتطهر بالماء أو النار، أو بالتخلص من الثياب التي كان يرتديها عند ارتكاب جريمتة، بل وقطع العضو من جسده الذي ارتكب به جريمته، بل قتل نفسه أحيانا.

أثار التحريم

اثر التحريم في نظم القانون :

- الجماعة أصبحت مهيئة إلي أشكال جديدة من العقاب حيث أن المجرم كان ينبغي أن يسلم نفسه لجماعة المجني علية، فإن أبي كان علية أن يعزل نفسه داخل جماعتة. وفيما بعد ظهر الخلع أو التسليم ؟
- **لقد تسللت تلك الأفكار جميعا للنظم القانونية القديمة بأشكال مختلفة :**

١) **في مصر القديمة ←** كانت هناك أكثر من طريقة لتنفيذ عقوبة الإعدام، ومن أهمها الإغراق والحرق ، وكلتا الطريقتين كانتا مظهرا لفكرة التابو .

٢) **أقرت الشريعة اليهودية ←** فكرة التوبة، واعترفت بأثرها في إسقاط عقوبة بعض الجرائم. وأجازت أيضا اللجوء إلي بعض المعابد، فإذا ما لجأ المجرم إلي احدها وتحقق رجال الدين من توبته فإنه كان يترتب علي ذلك سقوط عقوبتة.

٣) **كان العرب في جاهليتهم ←** يحرمون لحوم بعض الحيوانات علي أناثهم فهي خالصة لذكورهم وكانوا يحجون إلي البيت الحرام بملابس مخصوصة غير تلك التي ارتكبوا بها الآثام.

ملاحظات علي فكرة التحريم :

- كثيرا من المحرمات أصبحت تدور حول المرآة وتنتقص من مكانها أمام الرجال لاسيما بعد انتشار الرعي والزراعة. ولذا أصبح ينظر إليها في كثير من المجتمعات كمصدر للغواية والشر، كما أصبحت سببا للنجاسة لما يعتريها من بعض التغيرات الجسمانية. غير أن تلك الملحوظة يصعب تطبيقها علي أحكام الشريعة الإسلامية بالنظر إلي مكانة المرآة و فلسفة أحكام الطهارة في تلك الشريعة.
- من زاوية أخري فان بعض الأحكام في تلك الشريعة تجد أصولها في الفطرة الإنسانية وهي تلتقي من هذه الزاوية مع فكرة المحرمات. وعلي سبيل المثال: فان الحج بملابس مخصوصة هي ملابس الإحرام أمر إرتبط بفكرة المحرمات وفي الوقت ذاته فهو أمر تهدي إليه الفطرة الإنسانية قبل أن تتناوله الشريعة الإسلامية بالتنظيم وإنك لتلحظ الكثير من النظم التي إرتبطت بفكرة المحرمات قبل أن تتطور وتصطبغ بفلسفة جديدة في الشرائع الدينية ومن ذلك قواعد التوبة وأثرها في نظام العقوبات وأحكام الطهارة وأحكام الخروج عن الديانة .

ظهور القانون

الدين والسلطة

الوحي الإلهي :

- لقد اصبح الإنسان مهيئا لقبول فكرة الإلتزام بقواعد عامة في تنظيم سلوكة وعلاقتة بالأخرين. غير أنة مازال بحاجة إلي سلطة ترغمه علي ذلك الإلتزام فلا تسول لة نفسة مخالفة تلك القواعد أو يتخذ من مخالفتها نمطا للحياة فالأرواح التي تسكن الوجود والظواهر الطبيعية مهدت السبيل لفكرة الالهة التي تعبد والالهة الصغري التي تتخذ شفعاء للالهة الكبري. وقد اصبح الإنسان مهيأ لقبول نوع أخر من الوسطاء : بشر يصطفيهم الإلة ليكونوا انبياء أو رسلا إلي قومهم.
- ربما كان رب الأسرة هو الوسيط بين أفراد اسرتة والإلة الذي تتعبدة الأسرة، فهو حاكم الأسرة وكاهنها الأول. واذاكانت الأسرة تتعبد أرواح السلف وتتخذها الهة: فإن الديانة كانت في طريقها للإتساع. ولقد ظهرت ديانات اخري تجمع حولها عشائر وقبائل ثم دولا. ولم يعد الكاهن الأول للديانة هو رب الأسرة، بل أصبح زعيم العشيرة او القبيلة او الملك في دولتة ولما كان الحاكم او الملك وسيطا بين الالهة والناس فان مايحكم بة او يفرضة من احكام انما كان ينظر الية علي انة وحي إلهي. ومن هذة الزاوية يقال ان القانون ولد في احضان الدين ونطق بة الكهنة " رجال الدين "
- هناك عوامل عدة ساهمت في ذلك التطور وظهور قواعد القانون في احضان الديانات وبواسطة الزعماء السياسين ورجال الدين حيث ان رجال الدين كانوا علي دراية بالاحكام التي بها يمكن استرضاء الالهه او تجنب غضبها بالتوبة والتكفير عن الذنوب. وان تلك الاحكام كان يتم صياغها في شكل شعائر وطقوس وعبارات محددة.

صياغة القانون :

- بنفس الشكل ايضا تأتى صياغة القانون، فالتصرفات القانونية وإجراءات القضاء كانت تاخذ شكل شعائر وطقوس وعبارات ذات طابع ديني حيث ان تلك الشعائر والطقوس والعبارات في مجال الدين او القانون كانت سرا مقدسا لا يعرفة سوي رجال الدين. وهم يحفظونة ويورثونة لمن يخلفهم من بنيهم وعلي هذا فإن القانون مثل الدين " احكام مقدسة ومتوارثة لم يتدخل الإنسان في صناعتها وصياغتها" ولذا لا يجوز لة ان يتدخل بتعديل القانون أو تغيرة، فالقانون ابدي واحكامة ثابتة ثبات الالهه.
- من الطبيعي ان تستنتج مما سبق تلك المكانة السامية لرجال الدين وأن يتعاظم دور الدين حينئذ في حياة بني أدم إنك لتجد في الدين تفسير الوجود والعالم ومنه تأتي الأحكام وقواعد القانون ومن هدي الديانات كان يتم تفسير الظواهر الإجتماعية .

س٥ : بين خصائص القاعدة القانونية لدي المجتمعات البدائية ؟

خصائص القانون

خصائص العمومية والتجريد :

هنا يتفرع بنا البحث إلي مسألتين

✔ المسألة الأولي ← التعرف علي طريقة رجال الدين في التعرف علي الوحي الإلهي

✔ المسألة الثانية ← النتائج التي ترتبت علي نهضة الدين بالقانون

أما التعرف علي الوحي الإلهي فقد مر بمراحل ثلاثة :

١) فتاوي الالهه :

اعتمد الكهنة في بداية الأمر علي فكرة فتاوي الالهه، وذلك باستفتاء الالهه في كل منازعة .

مثال ذلك← في مصر القديمة كان يتم عرض المسألة الجنائية علي الاله امون، فيهز راسة بالإيجاب معلنا إدانة المتهم. اما اذا حرك الإلهة راسة بالنفي فان في حركتة تلك اقرار ببراءة المتهم وفي النزاع المدني كان يتم تقديم مذكرة المدعي والمدعي عليه للإله ويكون الحكم لصالح الخصم الذي أمسك الإله بمذكرته

٢) السوابق القضائية :

لقد اخذ رجال الدين في تطبيق نفس الاحكام في المنازعات المتشابهة. ونظام السوابق القضائية اعفي رجال الدين من استطلاع راي الالهه في كل منازعة لانه اصبح يحتكم إلي الوحي الإلهي الذي سبق صدورة.

٣) الصيغ القانونية :

هكذا كان الإنسان في طريقة لان يحول الاحكام التي اوحت بها الالهه من احكام فردية الي احكام عامة مجردة فلقد مهد لذلك نظام السوابق القضائية ، ثم انطلق نحو اكمال خاصية العمومية والتجريد فقد اخذ العبارات والصيغ التي كانت تشمل عليها الإحكام الإلهية والسوابق القضائية فجعلها قواعد عامة تتبع في مناسباتها. وقد صيغت تلك العبارات والصيغ في شكل أقوال بسيطه او عبارات ماثورة او في اسلوب شعري .

خاصية الإلزام او الجزاء:

رجال الدين لجأو الي فكرة التابو او المحرمات، فتوسعوا في دائرة المحرمات من السلوك غايتهم من ذلك كانت احاطة احكام الدين وقواعد السلوك بالاحترام والطاعة، وهو امر ضروري بالنظر الي المصدر الإلهي لتلك الاحكام والقواعد.

لا شك ان فكرة العدالة والاثر الاخلاقي بات اكثر وضوحا في تلك القواعد ذلك ان رجال الدين كانوا يبررون تلك القواعد ويرغبون فيها طلبا للعدالة. وفي الوقت نفسة كانت العدالة هدفا اسمي يسعي إليه الحكام والكهنة تجنبا لغضب الالهه .

قد ترتب علي ماتقدم امران

الامر الأول : التوسع في اشكال الجزاء .

الامر الثاني : ان تلك الاشكال لم تعد جزاءات دنيوية فقط، بل امتدت الي الحياة الاخرة .

يحتاج الامر الاخير الي مزيد من التأمل:

١) **بالطبع كان جزاء الطرد من الديانة اقدم تلك الجزاءات←** وربما نبع من جزاء الخلع من الجماعة الذي عرفة الإنسان في اواخر البدائية . ومضمون ذلك الجزاء " حرمان الشخص من الإنتماء للديانة، وما يترتب علية من اباحة اموالة واهدار دمة في الحياة الدنيا ولعنة الالهه في الاخرة" .

٢) **ان القسم بحياة الالهه←** كان اهم ضمانة للإنسان اذا ما اراد ان يلزم المتعاقد معة باحترام التزامة. وكان للقسم او اليمين الديني دورة الهام في مجال القضاء والشهادة، وفي انعقاد التصرقات القانونية واثباتها. ولهذا الامر صلة ايضا بتشديد الجزاء علي جريمة الحنث باليمين، بالنظر الي انها كانت تنطوي علي الإستهانة بالألهه . وتتسع جريمة الحنث باليمين الي افعال عدة. ومن اهمها هنا شهادة الزور، وكذا عدم تنفيذ المتعاقد للإتفاق، لان الشاهد او المتعاقد يؤدي يمينا دينيا.

٣) **كان من الطبيعي ان تظهر قواعد تنطوي علي جزاءات دنيوية او اخروية←** وان يظهر صنف ثالث يشتمل فية الجزاء الواحد علي طابع دنيوي واخروي في الوقت نفسة مثل انواع الكفارات, ذلك ان الكفارات وان كانت تنفذ في الحياة الدنيا الا انة يراد بها النجاة من عذاب الاخرة بمحو كل اثر للجريمة او الإثم.

٤) **لقد تمكن رجال الدين ←** بفضل مكانتهم وفضل مكانة الدين في نفوس الناس ان يفرضوا أشكالاً من الجزاء علي المتنازعين للتغلب على تعنت الخصوم وامعانهم في عدم تنفيذ الاحكام او الوفاء بالتزاماتهم . **في هذا الإطار تلحظ بذور أنظمة الكفالة والحجز علي أموال المدين والحوالة .**

أ- قد يطلب رجل الدين من المتنازعين رهنا يخسرة المحكوم علية اذا امتنع عن تنفيذ الحكم .

ب- قد يطلب كفيلا بدلا من الرهن ، ويكون للدائن الحق في حبس الكفيل لدية الي حين قيام المحكوم علية بتنفيذ الحكم.

ج- قد يذهب رجل الدين مع الدائن ، فيؤازرة للحجز على بعض مال المدين وبيعها لاستيفاء حقه .

د- قد يقوم رجل الدين بالوفاء بالدين ثم يحل محل الدائن لإستيفاء حقة .

مرحلة التقاليد العرفية

التطور الاقتصادي

ضحايا المدنية

حضارات الانهار:

لعلك لاحظت الاكتشافات الكبري التي خطى بها الإنسان نحو صنع حضارته. انه الان في العصر الحجري الحديث وما تلاه، وانك لتراه يعتمد في حياته علي الرعي والزراعة وكان الطبيعي ان يقصد الإنسان اكثر المناطق ملائمة للزراعة والقرار. ولذا نشات اقدم الحضارات حول انهار مصر والعراق، واحاطت بانهار الهند والصين وامريكا الجنوبية.

للمؤرخين والمفكرين اراء شتي في تفسير نشاة حضارات الانهار:-

١) **منهم المؤرخ ارنولد توينبي ←** الذي أشار الي خصائص بعينها في بعض الشعوب تحدت قسوة الحياة فهاجرت صوب الانهار. واخذت في تمهيد سبل الحياة في وديان تلك الانهار، فردمت المستنقعات وشقت الترع .

٢) **ان تلك الشعوب في راي البعض←** ارتقت جبلا لتصل الي قمتة وتصنع الحضارة.

كان من الطبيعي مع تطور التقنية وزيادة الناتج الزراعي وتنوع السلع ان يتسع نطاق التجارة وان تظهر تقاليد وعادات تتعلق بالمبادلات والتجارة. وقد مهد ذلك لظهور النقود وفضلا عن تطور النظام النقدي اخذت تظهر اشكال متنوعة لضمان الاموال وحفظها، وطرق استثماراها ، فظهرت الاوراق المالية والمصارف (البنوك) وظهور اشكال مختلفة من العقود . بجانب البيع . ومنها عقود القرض والوديعة والرهن فضلا عن ايجار الاماكن وعمل الاشخاص .

التقسيمات الجديدة للعمل :

١) **اقبلت اكثر المجتمعات علي النشاط الزراعي ←** غير ان انواع المحاصيل الزراعية كانت تختلف من جماعة لأخري فظهر التخصص في الانتاج. وهناك بعض الجماعات التي جمعت بين الزراعة وانشطة اخري كالتجارة والحرف ومنها من جعل التجارة نشاطه الاساسى ، فاستولي علي جانب هام من تجارة العالم القديم كالعراقين والفينيقين .

٢) **بجانب التقسيم العالمي للعمل ظهر تقسيم أخر داخل الجماعة نفسها ←** ولا يمكننا الفصل بين ذلك التقسيم وظاهرة التقسيم الطبقي داخل المجتمع. وكانت طبقة الاحرار ملاك الارض الزراعية علي قمة ذلك التنظيم الاجتماعي وكان يجري استغلال العبيد العمال في استغلال الاراضي الزراعية فضلا عن الحرف والصناعات المختلفة . وبينما كان العبيد في اسفل التنظيم الاجتماعي كانت هناك طبقة وسطي تضم العمال والحرفين والاحرار والاجانب.

٣) **استقر تقسيم جديد داخل الاسرة ←** فقد تم إستبعاد المرأة من مهامها القديمة لتستقر في بيتها للانجاب وتربية بنيها والقيام بأعباء المنزل المختلفة . واصبح نشاط الرعي والزراعة علي عاتق الرجال ، وهو ما كان يتم تبريرة بالتفاوت البدني بين المراة والرجل وإن الحاجة الي مزيد من الايدي العاملة كانت تبرر تعدد الزوجات ومعاشرة السبايا ولكنها في الوقت نفسة كانت تؤدي الي تراجع مكانة المرأة ومركزها القانوني مقارنة بالرجل .

تطور السلطة

س٦ : تكلم عن اشكال الملكية والسلطة في المجتمعات البدائية ؟

اشكال الملكية والسلطة :

اولا : تطور فكرة الملكية

١) ملكية القبيلة :

- كانت ملكية الارض والمراعي حقا لأبناء الجماعة ، لا يجوز لاحد ان يستأثر بمساحة منها دون اخر وقد تمكن زعماء القبائل تدريجيا من الاستئثار بالأراضي فاصبحوا ملاكا لها .

٢) ملكية الاسرة :

- بظهور ملكية زعيم القبيلة اخذ حق الانتفاع في الانتشار ، مما مهد لظهور اشكال اخري وجديدة من الملكية . وذلك ان الارض كانت توزع علي الأسر للانتفاع بها ثم ظهرت ملكية الاسرة. وبمرور الوقت اخذ رب الاسرة في الاستئثار بارض الاسرة ، بل وسائر ما يكتسبة افراد اسرتة من اموال .

٣) ملكية الالهه :

- بعد ان اوغل الانسان في عصر الدين ظهرت ملكية الالهه فاصبحت الارض ملكا للالهه ، ويقتصر حق الافراد علي الانتفاع بها ولقد افضي التطور الاقتصادي والاجتماعي الي تعدد اشكال المنفعة ، وانتشار تداول حق الانتفاع ، فظهرت الاقطاعات الدينية والحربية والادارية والاقطاعات هى اراضي يمنحها الملوك للكهنة والجنود والموظفين ، للانتفاع بها فلا يتوارثونها او يتصرفون فيها وظهرت الاوقاف الدينية ، وهي اراضي تخصص للانفاق علي المعابد او الطقوس الدينية لكنها تنتقل الي ملكية اله العبد.

٤) الملكية الفردية :

- هناك عوامل شتي كان لها اثرها في ظهور الملكية الفردية ومن ذلك ضعف أثر الدين وسلطانه وتطور المبادلات والتجارة. وفي بداية الامر كانت الارض ملكا للاسرة ولكل فرد فيها نصيب في تلك الارض الا انة يمنع من التصرف فيها . وبمرور الوقت اصبح لكل فرد سلطة التصرف في نصيبة.

ثانيا: تطور فكرة السلطة

- هل لاحظت تلك الصلة بين تطور اشكال الملكية وتطور السلطة؟ إن الدين الذي كان يفسر سيطرة شخص او فئة بعينها علي الارض الزراعية كان يفسر اشكال السلطة الجديدة . ذلك ان رب الاسرة كان يستند الي الالهه ليمارس سلطتة داخل الاسرة، كما كان زعماء القبائل والملوك يستمدون سلطتهم من الالهه.

- **والسؤال الان, كيف تطور النظام السياسي نحو القبيلة والدولة؟**

١) **القبيلـة** ← كان زعيم القبيلة هو الكاهن الاعلي في قبيلتة والوسيط بينها وبين الالهه . وبفضل تلك المكانة تمكن من السيطرة علي الارض الزراعية ،والاستحواز علي السلطة في قبيلتة في السلم والحرب . وتبعا لذلك كان زعيم القبيلة يقود قبيلتة في الحرب ويشرف علي خططها . ويقسم غنائمها ويصطفي لنفسة نصيبا متميزا من الغنائم . ويقوم في اوقات السلم بالقضاء في المنازعات ، وتوزيع الارض وعقد التحالفات مع القبائل الاخري . وفي ظل الاطار الديني كانت زعامة القبيلة تنتقل بالتوريث الي احد افراد الاسرة .

٢) **الدولـــة** ← لقد كانت الحرب طابع العلاقات بين القبائل المتجاورة . وكان يترتب عليها خضوع القبيلة المنهزمة وارضها للقبيلة المنتصرة . وبتلك الطريقة اخذت القبيلة المنتصرة في التوسع علي حساب قبائل اخري ثم فرضت لغتها وديانتها تدرجيا . والدولة التي تتكون بتلك الطريقة كانت تدين للقوة قبل ان تدين لعوامل اللغة والدين والقرابة وكانت تتميز بسيطرة القبيلة المنتصرة ، اذ يتميز اهلها علي سائر سكان الدولة كما تحمل الدولة اسم القبيلة المنتصرة وكانت تتميز ايضا بسيطرة العسكرين علي السلطة ، فيتمتعون بسلطة تعيين الحاكم وعزلة وممن قامت دولهم بالقوة والغلبة البابليون والفرس والرومان .

- **لا تظن أن تطور القبائل ونشأة الدولة كان أسيراً لهذه السمات التي عرضتها لك لماذا لا تبحث عن الخصوصية التي أحاطت ببعض المجتمعات .**

١- تميزت بعض المجتمعات القبلية ومنها المجتمع العربي الجاهلي ببعض الخصائص ومن ذلك أن سيد القبيلة العربية لم يكن يتمتع بسلطات كبيرة ولم يكن يورث زعامته غالباً ولم يكن يتولي الزعامة إستناداً للدين والألهة بل بفضل صفاته الشخصية ودعم عصبته القبلية .

٢- وقد اخذت بعض المجتمعات طريقا مختلفا لتاسيس دولتها تقوم علي عوامل القرابة والمصالح المشتركة ومنها مدن اثينا وروما وطريقة ذلك ان القبيلة كانت مجموعة من العشائر ، وهذه العشائر هي في الاصل تجمع للاسر الابوية وبمرور الوقت تتحول القبيلة الي دولة فيصبح زعيمها ملكا وربما تكونت الدولة من تحالف مجموعة من القبائل، ثم اختارت زعيما لها يتمتع بسلطة الملك .

- في مجتمعات اخري وعلي راسها مصر القديمة كان الدين اساس الدولة وسبب وجودها فقد تجمعت القبائل واتحدت اقاليمها وقد مهد ذلك لظهور زعيم واحد لتلك القبائل وتحول زعماء القبائل الي مستشارين له ويتمتع ذلك الزعيم بسلطة الدينية لصلته بالالهه وبزعامته السياسية ومهدت تلك الزعامة والسلطة الطريق نحو توحيد الديانة ثم اللغة بانتشار ديانة الزعيم.

الصراع الاجتماعي

الحق الالهي

ملاحظات علي نشاة الدولة :

- القوة والدين لم يغب تاثيرها في اكثر المجتمعات وسلطة زعيم القبيلة تصبح ميراثا تقاسمة الملوك وشاركهم فيها رؤساء العشائر وارباب الاسر وبعض المجتمعات كان يعترف فيها لزعماء القبائل بقدر من السلطة في الحكم والقضاء ومنها المجتمع العراقي واليهودي . وفي مجتمعات اخري كما في المدن اليونانية كان رؤساء العشائر والاسر يقاسمون الملوك سلطانهم .
- اهم تلك الملاحظات نمو وعي الإنسان، وقدرته علي صنع حضارتة وصياغة قانونة ولقد لاحظت ظهور العادات في شكل عادات دينية انشاها رجال الدين، ولاحظت ايضا ارهاصات المساوة والحرية في النظام السياسي .

مسارات التطور والسبق الحضاري :

- كانت الدولة عند نشأتها قد اصطبغت بالصبغة الدينية ، اذا استند حكمها الي فكرة الحق الالهي المقدس. ذلك انهم كانوا يستمدون سلطتهم كونهم الهه كما في مصر، او وسطاء بين الناس والالهه كما في العراق ولدي اليهود. ولذا كان نظام الحكم في تلك الدولة نظاما ملكيا دينيا : علي راسة ملك يجمع بين يديه سائر السلطات في مجال التشريع والادارة والقضاء. وتنتقل السلطة في تلك الممالك عن طريق التوريث داخل الاسره المالكة في اغلب الاحوال. وكان الملوك يستبدون بسلطتهم دون رعيتهم ، باستثناء قيدين كان يحيطان بسلطتهم ، اولاهما :العدالة التي ينبغي ان يحرص عليها طلبا لرضاء الالهه. اما القيد الثاني : فهو الحرص علي ولاء الكهنة لما لهم من دور في اسباغ الشرعية علي حكمة وطاعة الناس لسلطانة.

جذور الإستبداد

بروز الطابع المدني في نظم الحكم والادارة :

- في هذا الاطار يمكنك ملاحظة بذور الصراع علي السلطة والنفوذ بين الملوك من ناحية ورجال الدين من ناحية اخري وكان ذلك الصراع هو السمه الغالبة في المجتمعات الشرقية واذا بحثت عن الاسباب فانك تجد في مقدمتها طغيان سلطة الدين في تلك المجتمعات غير ان الصراع الغالب في تلك الدولة كان الملوك ورجال الدين اطرافة.

قد اختلفت نتائج الصراع من مجتمع لاخر :

١) **في العراق القديم←** تمكن ملوك الدولة البابلية منذ عهد حمورابي من حسم الصراع لصالحهم . وترتب علي ذلك انحسار نفوذ رجال الدين في مجال الادارة والقضاء والاشراف علي استغلال الاراضي الزراعية المملوكة للدولة . وفي الدول اليهودية تم تنظيم دور رجال الدين في الادارة والقضاء فشاركهم فيها موظفون يعينهم الملوك.

٢) **في مصر القديمة←** فان التوازن بين الطابع الديني والمدني كان ملحوظا في عهود القوه ، تلك العهود التي كانت تشهد وحده الدولة تحت زعامة ملوك اقوياء. غير ان ذلك التوازن يختل لصالح الطابع الديني في عهود الضعف، وانك لتلاحظ عودة ذلك التوازن بل وميل كافة الطابع المدني منذ عهد بوخوريس ولقد تقلص نفوذ الدين في مجال الادارة والقضاء ، كما تخلصت العقود والمعاملات من الطابع الديني الي حد كبير .

- يشير الاتجاة العام للصراع في المجتمعات الشرقية الي تراجع نفوذ الدين ورجالة بقدر او باخر في تلك المجتمعات . وقد ترتب علي ذلك بروز الطابع المدني تدريجيا ، واهم مظاهرة: قيام موظفين مدنيين تعينهم الدولة بوظائف الادارة والقضاء. وفيما يتعلق بمصادر القانون تراجع دور الدين افسح المجال لمصدر جديد للقانون هو العرف .

نشأة الجمهوريات

غلبة الطابع المدني :

- كان تراجع الدين وسلطانة عظيما في المجتمعات الغربية ، ولذا خضع نظام الحكم لتطور مختلف عن تطورة في الشرق.

يبدو ان تراجع الدين وانتصار الطابع المدني كان نتيجة لاسباب عدة اختلفت من مجتمع لاخر :

١) من تلك الاسباب نظام التوريث الذي اتبعتة الاسر المالكة لانتقال السلطة. ومن الطبيعي ان نظام التوريث لا يضمن علي الدوام كفاءة ولي العهد وقدرتة علي الحكم. ولذا فقد ظهر ملوك ضعفاء، وتتناقص سمة الضعف مع ادعاء الملوك بطبيعتهم الالهية او قدرتهم التي تميزهم عن البشر.

٢) منها ايضا اتساع مهام الملوك واعباء السلطة بالنظر الي التطور الاقتصادي والاجتماعي .

- حاصل تلك الاسباب انها افضت الي ضعف سلطة الملوك، مما مهد الي فقدانهم السلطة تدريجيا وربما كان انتزاع تلك السلطة امرا ميسورا ، بالنظر الي ضعف بعض الملوك .
- لقد ترتب علي ذلك انتقال السلطة المدنية من يد الملوك الي الفئات الصاعدة ، فلم يبقي للملوك سوي سلطانهم الديني وزعامتهم الروحية. لذا يمكننا القول ان الحكم الملكي اخذ في التحول الي حكم جمهوري تقودة الاقلية. ونعني بالأقلية هنا تلك الفئات الاجتماعية الصاعدة من الاعيان والأشراف و العسكريين.
- كان من الطبيعي تبعا لسنن التطور الاجتماعي ان ينشأ الصراع بين الاقلية الحاكمة والعامة ، وهو صراع يصور اقلية تريد التشبث بالسلطة والثروة وعامة يبحثون عن نصيب فيها . وقد تمكن العامة من الحصول علي مطالبهم تدريجيا ، فظهرت النظم الديمقراطية لتطيح بحكم الاقلية .
- وهكذا فقد الدين ورجالة سلطتهم في مجال الحكم والادارة والقضاء ، وهو ما إنعكس أثره علي مصادر القانون ولقد تراجع الدين او الوحي الالهي كمصدر للقانون تدريجيا مفسحا مرتبتة للعرف . ولذا فان الاحكام التي تصدر في المنازعات لم تكن تصدر باسم الالهه والاحكام والمعاملات باتت تخضع لقواعد واعراف الناس وعاداتهم. ولذا لم يعد الجزاء الذي يترتب علي مخالفة تلك القواعد جزاء دينيا او اخرويا بل صار جزاء مدنياً خالصا.

المدونات القانونية

س٧: تكلم عن مدونه حمورابى ؟

المدونات الشرقية

مدونة حمورابي

أهمية مدونة حمورابي

تعتبر مدونة حمورابي في العراق القديم أشهر المدونات القانونية الشرقية علي الإطلاق لعدة أسباب منها:

١- **ربما كان من النادر أن تصل إلينا مدونة كاملة←** كما وصلت إلينا مدونة حمورابي. وقد أتاح ذلك الفرصة الكاملة لدراستها، والتعرف علي الأحوال القانونية والاجتماعية في بلاد ما بين النهرين .

٢- **قانون حمورابي كان قد إمتد تأثيره إلي بقاع شتي في العالم القديم.**

٣- **هناك أمور عدة تفوقت فيها مدونة حمورابي علي غيرها من المدونات القانونية←** خاصة في مجال كل من الصياغة والأحكام القانونية.

- **التفوق في الشكل والصياغة←** فيبدو من تلخص هذه المدونة كثيرا من الأسلوب الشعري، وهو الأسلوب الذي كان شائعا في صياغة التشريعات القديمة. وفي الوقت نفسه جري صياغة مواد القانون علي نحو منفصل ومتتابع.

٤- **فيما يتعلق بالأحكام القانونية←** فإن المدونة خلت تقريبا من الأحكام الدينية، وتضمنت مدونة **حمورابي** بعض الأحكام المتطورة في تنظيم المسئولية عن الأضرار بأموال الغير، والظروف المشددة للعقاب في جريمة السرقة.

الإطار التاريخي والاجتماعي للمدونة :

- صدرت المدونة في مدينة بابل إبان حكم حمورابي (١٧٢٨ – ١٦٨٦ ق.م) سادس ملوك الدولة البابلية وأكثرهم نفوذا وشهرة. وكانت بلاد ما بين النهرين في طريقها لأن تخضع تماما لسيطرة الشعوب السامية، تلك الشعوب التي هاجرت من شبه جزيرة العرب إلي بلاد الرافدين حوالي الألف الرابعة قبل الميلاد.
- في عهد حمورابي بلغت الدولة البابلية أوجه إزدهارها من عدة نواحي: فقد إكتملت وحدتها وسيطرتها علي بلاد ما بين النهرين، وأصبحت اللغة الأكادية اللغة الرسمية في البلاد. وكانت البلاد في طريقها لوحدة دينية بعد أن تم إتخاذ (مزدك) إله مدينة بابل إلها عاما للبلاد .
- وهكذا جاءت مدونة حمورابي لتحقيق قدر هام من التجانس في بلاد ما بين النهرين.

السمات العامة لقواعد المدونة :

- صدرت مدونة حمورابي في (٢٨٢) مادة، فضلا عن مقدمة وخاتمة. وتم صياغة المواد في أسلوب شرطي موجز. إلا أن المدونة إفتقدت إلي التبويب والترتيب .
- ثمة سمات ثلاث أحاطت بمدونة حمورابي **يمكن إتخاذها مدخلاً لعرض ومقارنة أهم قواعدها :**

١- سمة الإصلاح المدني :

- يأتي طابع الإصلاح متناسبا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلاد ما بين النهرين من جهة، ومن الرغبة في تحقيق التجانس بين سكان البلاد من جهة أخرى. ولذلك تضمنت قواعد المدونة الإعتراف بالملكية الفردية للعقارات وأهلية الأداء للمرأة وحرية التعاقد.

٢- سمة التمييز الاجتماعي :

- تضمنت المدونة الإقرار بتقسيم المجتمع إلي طبقات ثلاث: **الأحرار و العامة و العبيد** وكان لذلك أثره علي تعدد القواعد المنظمة لقواعد التعويض عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص أو الأموال. كما كان لها أثرها أيضا علي مسائل الزواج وحالة الأرقاء.

٣- سمة القسوة في العقاب :

- قد ذهب بعض العلماء إلي أن تلك القسوة كانت قد إنتقلت إلي مصر القديمة. ويرجع البعض تلك القسوة إلي ذلك الخليط الذي كانت تحتويه المدونة من القواعد. إذ كانت تشمل قواعد تعود إلي عصور قديمة، وأخري مستجدة كانت تتناسب مع المجتمع البابلي في عهد حمورابي.
- كانت مدونة حمورابي كغيرها من التشريعات في بلاد ما بين النهرين وحيا إلهياً، فقد تلقي حمورابي ذلك القانون من إله الشمس. ومع ذلك لا يمكننا وصف قانون حمورابي بأنه كان قانونا دينيا. وآية ذلك خلو المدونة تقريبا من الجزاءات والأحكام الدينية، إذا لم ينص فيها بهذا الخصوص سوي علي بعض إمتيازات الكهنة في مجال المعاملات.

س٨: قارن بين مدونه بوخوريس ومانو ؟

مدونة بوخوريس

الإطار التاريخي والاجتماعي للمدونة

- بورخوريس هو الملك الثاني والأخير من الأسرة الرابعة والعشرين التي حكمت مصر من (٧٣٠-٧١٥ ق.م). ويعد بوخوريس أحد قادة الإصلاح في أواخر العصر الفرعوني. وكانت مصر تعاني قبل مقدمه من التفكك السياسي وغلبة نفوذ رجال الدين.لقد ضعف سلطة الدولة فإنتقل جانب من سلطتها إلي أمراء الأقاليم .
- علي المستوي الخارجي كانت مصر قد فقدت نفوذها شرقا في آسيا ثم مالبثت أن خضعت لغزوات الليبيين
- يري بعض المؤرخين أن بوخوريس لم يبد كثيرا من المقاومة تجاه نفوذ الآشوريين في مصر، غير أن ذلك لا يجوز أن يحول بيننا وبين ملاحظة أثر جهوده الإصلاحية في مصر. لقد أعاد للبلاد وحدتها فإستردت الدولة سلطتها، وتمكنت من الحد من نفوذ كهنة آمون.

السمات العامة للمدونة :

- إحدى سمات قانون بوخوريس وهي إهتمامه بتنظيم العقود. وقد أسست العقود في ذلك القانوني علي جملة من الأسس منها حرية التعاقد.
- الشكلية فقد تراجعت لصالح مبدأ الرضائية. وأصبح التراضي كافيا لإنعقاد العقد وترتيب أكثر آثاره، أما الكتابة فأصبحت أداة الإثبات الرئيسية أمام القضاء **ولكن ماذا عن السمات الأخرى للقانون:**

١- تطور مسئولية المدين :

- كان المدين يخضع لقاعدة الإكراه البدني، وهي قاعدة تقوم علي أن جسم المدين وليس ذمته هو الضامن للوفاء بالدين. ولذلك كما لاحظت كان للدائن أن يسترق المدين لعجزه عن الوفاء بدينه، أو أن يفرض الرق علي أحد أفراد أسرته. وللدائن بعد ذلك أن يسخره في العمل، أو يبيعه لإستخلاص حقه من ثمن البيع. وقد تضمن قانون بوخوريس النص علي إلغاء إسترقاق المدين، لتصبح ذمته هي الضامنة للدين. غير إنه إحتفظ بقاعدة الإكراه البدني بخصوص الديون المستحقة للدولة أو المعابد

٢- إصلاح نظام الفوائد :

- وهذه الخطوة كانت ضرورية للقضاء علي الإكراه البدني والحد من الإستغلال. ولقد جري وضع حد أقصي لسعر الفائدة فلا تتجاوز ٣٠% في النقود، أو ٣٣% في غيرها. وخضعت الفوائد لقيدين آخرين، إذ لم يعد جائزا للمقرض أن يتقاضي فوائد علي متجمد الفوائد، وألا يزيد مجموع ما يتقضاه من فوائد عن قيمة أصل الدين.

٣- إصلاح نظام الأسرة :

- لقد عادت الروح المصرية للقانون بعد أن غابت فى عهود الضعف والإنحلال. إن قاعدة المساواة التي كانت عماد ذلك القانون بين الذكور والأناث أصبحت سمة ظاهرة في قانون بوخوريس. لذلك أصبحت المرأة علي قدم المساواة بالرجل، تتمتع مثله بشخصية قانونية كاملة.
- المرأة في ذلك القانون لتستقل بذمتها المالية عن ذمة زوجها، وتبرم التصرفات القانونية دون إذنه، وتلجأ للقضاء .
- هي قبل ذلك جميعة كانت تتمتع بالحق في أن تشترط علي زوجها شروطاً في عقد زواجها فتقيد حريته في الزواج عليها وهي قبل أن تتزوج وحينما كانت تحيا مع إخوتها كانت ترث بقدر ما يرث إخوتها فلا فضل لذكر علي أنثي في تركة الأب .

تذكر أن

أولاً: المجتمعات البدائية:

- اكتشاف الحجارة ← اكتشاف النار ← الصيد ← ظهور الري والزراعة ← تقسيم العمل بين المرأة والرجل
- **فكرة القانون** ← كانت المجتمعات البدائية تقوم علي فكرة القوة " القوة تنشئ الحق وتحميه " وقد تراجعت مظاهر القوة تدريجياً وظهرت اشكال اخري لإقتضاء الحقوق وهي :

١- القصاص ٢- الدية ٣- الخلع ٤- التسليم ٥- التحكيم والقضاء ٦- الإحتكام إلي الألهة

ثانياً: مرحلة الوحي الإلهي:

- **فكرة العدالة** ← ارتبطت اول خطوة نحو العدالة بفكرة التناسب بين الإعتداء ورد الفعل الصادر بسبب الإعتداء وذلك تم بسبب ايمان الإنسان بأن قانون القوة سيؤدي إلي فناء الجماعة .
- **فكرة التجريم** ← تقوم علي اساس الخوف والفزع من الأرواح التي توجد داخل كل مخلوق حيث كان يتم صياغة بعض المحرمات في شكل أوامر للحفاظ علي مقومات الإنسان وجماعته والتظهر من الجريمة التي تغضب الأرواح فمثلاً في مصر القديمة كان يتم تنفيذ عقوبة الإعدام بالإغراق أو الحرق فهو مظهر لفكرة المحرمات التي تقوم علي وسائل التطهر في حياة الانسان (الماء والنار) .
- **ظهور القانون** ← كانت ولادة القانون في المعابد علي يد رجال الدين (الكهنة) فقد ظهرت قواعد القانون في احضان الديانات وعلي يد الزعماء ورجال الدين ومن خصائص القانون في هذه المرحلة:

(العمومية والتجريد – الإلزام أو الجزاء – الثبات والسرية)

ثالثاً: مرحلة التقاليد العرفية:

١- نما وعي الإنسان واصبح قادر علي صنع حضارته وصياغة قانونه وظهرت عادات دينية وبدأ الإنسان يفكر في المساواة والحرية في النظام السياسي وبدأ الصراع علي السلطة بين الملوك من ناحية ورجال الدين من ناحية أخري .

٢- هناك اسباب افضت إلي ضعف سلطة الملوك مما مهد إلي فقدانهم السلطة تدريجياً فنظام التوريث لا يضمن علي الدوام كفاءة ولي العهد وقدرته علي الحكم الملكي إلي حكم السلطة أمراً ميسوراً وبالتالي تحول الحكم الملكي إلي حكم جمهوري تقوده الأقلية وهي الفئات الإجتماعية الصاعدة من الأعيان والأشراف والعسكريين .

٣- من الطبيعي ان ينشأ الصراع بين الأقلية الحاكمة والعامة وقد تكمن العامكة من الحصول علي مطالبهم تدريجياً فظهرت النظم الديمقراطية لتطيح بحكم الأقلية .

رابعاً : المدونات القانونية :

☺ كان تدوين القانون ونشره مطلباً كافحت الشعوب من اجله ومن اهم المدونات القانونية .

١- مدونة حمورابي في العراق .

٢- مدونة بوخوريس في مصر .

☺ المدونات القانونية عرفت في الشرق قبل ظهورها في الغرب .

بنك الأسئلة

س١ : اكتب في الخلاف حول نشأة الجماعة البشرية الأولي ؟

س٢ : وضح اثر التطورات الأقتصادية علي فكرة الملكية والسلطة ؟

س٤ : وضح اشكال السلطة في النظم البدائية مبيناً صور التصالح ؟

س٥ : وضح خصائص القاعدة القانونية في مرحلة الوحي الإلهي ؟

س٧ : اكتب في مدونة حمورابي من حيث الأهمية والسمات العامة لقواعدها ؟

س٩ : تكلم عن مدونة بوخوريس مبيناً السمات التقدمية والسمات الرجعية لها ؟

س١٠ : اكتب في تطور الصراع علي السلطة مبيناً أسباب ونتائج هذا الصراع الإجتماعي ؟

س١٢ : اكتب في فكرة التحريم "التابو" مبيناً اساس تلك الفكرة واثارها في النظم القانونية القديمة ؟

وسائل تطوير القانون

الحيلة

فكرة الحيلة

تمييز الحيلة

الحيلة وعلاقتها بوسائل تطوير القانون :

- **الحيلة** ← إفتراض امر مخالف للواقع، ويترتب عليه تغيير حكم القانون دون تغيير في صفته. وتتخذ المخالفة أحد **شكلين:**
- **الشكل الأول :-** عن طريق تعديل حكمه،
- **الشكل الثاني :-** بإلغاء ذلك الحكم.
- المثال الشهير للحيلة هو توريث الجنين، ذلك أن القانون لا يقر بالحقوق إلا للشخص القانوني، والإنسان لا يتمتع بتلك الشخصية إلا بولادته حيا. وحينئذ فإنه يصبح أهلا لإكتساب الحقوق، ومن ذلك أن يتلقي نصيبه من الميراث. ولا ينطبق ذلك علي الجنين إلا اذا إفترضنا انه شخص حي، فيصبح له نصيب في تركه أبيه- مثلا- اذا توفي أثناء مدة الحمل .
- لعلك لاحظت أن الحيلة وسيلة عقلية، لا تتم إلا بمخالفة كل من الواقع والقانون .
- **لذلك تتميز الحيلة عن ضروب أخري من الوسائل العقلية أو وسائل تطوير القانون:**

١) **هي تتميز عن القياس** ← لاننا في القياس لا نفترض واقعة خيالية أو كاذبة،. ذلك انه يراد من القياس تطبيق حكم القانون علي واقعة حادثة(جديدة/ مستجدة) لا يوجد حكم قانوني لها. ويتم ذلك بالبحث في علة الحكم القانوني، وهل ينطبق علي كل من الواقعة الحادثة والواقعة الأصلية. فإذا كانت العلة واحدة: فإننا نطبق حكم القانون علي الواقعة الحادثة. ومن ذلك تحريم مشروب كحولي قياسا علي تحريم الخمر، لإشتركهما في علة التحريم وهي الإسكار(ذهاب العقل) .

٢) **تتميز الحيلة عن القرينة** ← لأننا في القرينة نتوصل إلي إثبات واقعة مجهولة إعتمادا علي واقعة معلومة ثبتت لدينا. ومثالها: إتخاذ رائحة الفم قرينة علي شرب الخمر أو القول بأن وجود أخر إيصال للأجرة بيد مستأجر العقار يعد قرينة علي قيامه بسداد أجرة الشهور السابقة .

٣) **تتميز الحيلة عن التكييف القانوني** ← تحديد حكم القانون، وهو عمل يقوم به المشرع والقاضي. أما المشرع فيقوم بعملية التكييف حين يحدد الواقعة التي ينطبق عليها حكم القانون. ومن ذلك أن يحدد لنا نموذج الواقعة التي يعتبرها القانون جريمة، وينص علي عقوبة محددة لمرتكبها. ويقوم القاضي بالتكييف بمناسبة قيامه بعمله، وذلك بالمطابقة بين الواقعة محل النزاع أو الدعوي وبين نموذج الواقعة الذي حدده المشرع.

- اذا كنا تكلمنا عن بعض أوجه التمايز والإختلاف فإن ثمة أوجه شبه قد لا يخفي بعضها. ومن ذلك أن ثمة غاية واحدة في تلك الوسائل جميعها: وهو الإقتراب ما أمكن من حقيقة الواقع، وحماية المصالح المتجددة.

تفسير الحيلة

التفسير التاريخي والإجتماعي للحيل

اولا: العوامل التاريخية

١- **لعل أهم تلك العوامل هو تقديس القانون** ← سواء بسبب أصله الديني ، او إرتباط القانون بمشرع عظيم أو مصلح كبير أو لأن القانون كان كفاح شعبي غايته التطلع للمساواة والحرية. وفي تلك الأحوال جميعها كانت هناك صعوبة في تغيير القوانين، وبالتالي كانت القوانين عاجزة عن ملاحقة التطور الإجتماعي. ولذا كانت الحيلة تسعف الإنسان، فهو يحقق مصلحته ويحافظ في الوقت نفسه علي النص القانوني ومكانته المقدسة في النفوس.

٢- **كانت الحيلة أيضا ثمره لرسوخ مبدأ الشكلية في بعض المجتمعات** ← مثل المجتمع الروماني. فكانت الحيلة وسيلة الإنسان القديم للفكاك من اسر الشكلية وغلوائها. وفي هذه الحالة لم يكن يتم إلغاء قواعد الشكل والإجراءات التي حددها القانون، وإنما يتحايل عليها توصلا إلي إهمال تطبيقها.

ثانياً: طبيعة التطور الإجتماعي

١- **الشعوب تتمايز في حالتها وتطورها العقلي** ← وتتمسك بعض المجتمعات بأفكار محددة لتأسيس أو تبرير بعض نظم المجتمع والقانون. وقد تلجأ تلك المجتمعات إلي الحيلة قبل أن تهجر أفكارها القديمة. ومن تطبيقات ذلك أنها كانت تستعمل فكرة القرابة أو صلة الدم، وذلك بغرض تقرير بعض موانع الزواج، أو تبرير عقد الوكالة والشركة .

٢- **الظاهرة الإجتماعية بطبيعتها** ← لا تظهر فجأة إلي الوجود وعالم الواقع. بمعني أخر: فإن ما تفرزه الظاهرة الجديدة من مصالح وعلاقات إجتماعية يحتاج إلي زمن للتبلور والوضوح. وخلال ذلك الزمن تظهر الحيلة للتعبير عن تلك المصالح، قبل أن يتدخل المشرع في نهاية الأمر بحكم قانوني يغني الناس عن وسيلة الحيلة.

٣- **قد تظهر الحيلة بسبب اختلاف مصادر القانون من مجتمع لأخر** ← ووجود معوقات تعترض التدخل التشريعي او تؤخره. وعلي سبيل المثال: قد يتأخر التدخل التشريعي والفقهي في المجتمعات الإسلامية بسبب طبيعة المصادر الأساسية للتشريع في تلك المجتمعات، مما يفسح الباب لوسيلة الحيلة في بعض الحالات .

- الحيلة أيضا كانت ثمرة للتطور الإقتصادي والتجاري في بعض المجتمعات ومن ذلك ما عرفة الرومان ثم المسلمون من حيل بسبب تطور النشاط التجاري عندهم .

الحيل المشتركة

الحيل والتراث القانوني للبشرية

اولاً: حيلة بدء الشخصية القانونية أو استمرارها

١- **إن نظام توريث الجنين** ← يقوم علي فكرة واحدة وهي إفتراض ولادته حيا قبل موت المورث. ويترتب علي هذه الحيلة تمتع الجنين بالشخصية القانونية، وبالتالي حصوله علي نصيبه في تركه مورثه.

٢- **نظام الميراث نفسه** ← يقوم علي إفتراض إستمرار شخصية المورث وإمتدادها في شخصية الوارث. وإن هذا الإمتداد لهو المبرر لقيام الوارث بالإنتفاع بأموال مورثه أو التصرف فيها.

٣- **تم اللجوء إلى نفس الحيلة لتبرير ملكية التركة الشاغرة عند الرومان** ← ويقصد بالتركات الشاغرة التركة التي لا مالك لها **فهي لم تعد ملكا للمورث بسبب وفاته كما أنها ليست ملكا للورثة لأنهم لم يقرروا بعد هل يقبلون إرثهم فيها أو يرفضونة :**

أ- فى بداية الأمر إعتبر الوراث الذي قبل التركة مالكا لها وكان يتم تبرير ذلك الأمر بإفتراض أنه بقبوله التركة يعتبر مالكا لها من تاريخ وفاة المورث.

ب- وفيما بعد ظهرت حيلة أخري لتبرير القول بان التركة الشاغرة تظل في ملك المورث. وتفترض تلك الحيلة أن المورث كان حيا حتي وقت قبول الورثه للتركة.

٤- **أقر فقهاء المسلمين بإمتداد حياة المورث** ← وهو محض إفتراض أيضا لأنه يخالف حقيقة موت المورث وقد جري الإستعانة بهذه الحيلة لتحقيق مصالح متعددة. ومن تلك المصالح الحيلولة دون تصرف الورثة في تركة مورثهم وذلك قبل قيامهم بسداد ديونة.

ثانيا حيلة القرابة أو صلة الدم

- كان لإفتراض القرابة أو صلة الدم بين شخص واخر اثر عظيم في مجال تاسيس بعض الأنظمة القانونية **تبرير البعض الأخر. ومن ذلك :**
  ١. **أن الرضاعة** كان يترتب عليها ذات أثار القرابة الحقيقية في أكثر المجتمعات.
  ٢. **هناك نوع من العلاقات ينشا عنها صلة روحية وأدبية بين شخصين.** ومنها علاقة الوصي بالموصي عليه أو المعلم بتلميذه.
  ٣. **جري تبرير العلاقة بين السيد وعتيقة (العبد الذي اعتقة سيده)** بحيلة مشتركة بين أكثر الشعوب وهي إفتراض القرابة بينهم.
- أيضاً المتبني كان يتمتع بحقوق الإبن الشرعي ويتحمل إلتزماتة وقد بررت اغلب الشعوب ذلك النظام إستناداً إلي إفتراض القرابة الحقيقية أو صلة الدم بين المتبني ومن يتبناه.

ثالثا : حيلة إفتراض وفاة الشخص

١- **صحة تصرفات الأسير** كان يترتب علي الأسر في القانون الروماني زوال الشخصية القانونية للأسير وبالتالي فإن تركتة لم تكن تنتقل إلي ورثتة عند وفاته. وقد تم اللجوء إلي الحيلة لتبرير صحة التصرفات القانونية التي صدرت عنه قبل أسره كالوصية. وتقوم الحيلة هنا علي إفتراض أن الأسير الروماني كان قد توفي يوم اسره، وبالتالي فإنه حرا يوم وفاته مما يعني صحة التصرفات التي صدرت عنه.

٢- **إفتراض وفاة المفقود** وهنا نحن أمام فرض قد يخالف الواقع لأن المفقود شخص لا تعلم حياته كما لم يتيقن من حصول وفاته. ولما كان شرط الميراث هو وفاة المورث فإنه تم التحايل لتقسيم تركة المفقود بين ورثته، طبقا لما قرره فقهاء المسلمين. وطريقة ذلك بإفتراض موت المفقود بعد فوات مدة معينة علي غيابة. فإذا مضت تلك المدة فإنه بإمكان ورثته الحصول علي حكم قضائي بموته وتقسيم تركته.

العدالة

فكرة العدالة

العدالة والقانون

مبادئ العدالة وصلتها بالقانون

- **المقصود بمبادئ العدالة ←** تلك القواعد الكامنة في النفس البشرية، والتي يكشف عنها العقل ويوحي بها الضمير. ولكن عن أي عقل وضمير نتحدث؟إننا نتحدث عن العقل المستقيم والضمير المستنير، وهي ملكات يرشد إليها النظر الصائب والذوق السليم فإذا ملكها المرء كان أهلا للكشف عن روح العدالة.
- العدالة تقوم علي دعائم أهمها المساواة والرحمة. وهي من هذا الجانب قد لا تتطابق مع القانون. ولذا يفرق البعض بين العدالة كمثال أو نموذج، وبين عدالة القانون أو العدالة الشكلية.
  ١- لأنه قد يضحي بإعتبارات العدالة في القانون لدوافع الضرورة، او السعى إلي توفير الحماية والامن للناس.
  ٢- ربما تباعدت احكام القانون عن جوهر العدالة بسبب ثبات نصوصه عن ملاحقة ما يحدث من تطورات إجتماعية.

العدالة ووسائل تطوير القانون

- العدالة قد إرتبطت بالتطور الديني والخلقي للإنسان: فإن دورها كوسيلة لتطوير القانون كان لاحقا للحيلة
  - **وتتميز العدالة عن غيرها من وسائل تطوير القانون:**

١- **هي تتميز عن الحيلة ←** لأنها تقصد إلي تعديل القانون مباشرة. ولذا لا يتم اللجؤ فيها إلي الإفتراض أو الصورية التي لاحظتها في باب الحيل.

٢- **تتميز عن التشريع ←** لأنها لا تصدر عن سلطة عامة تمتلك سلطة الإجبار والإلزام. وإنما مصدر قوة العدالة وسلطانها هو خروجها من مشكاة العقل ومصباح الضمير.

مصادر العدالة

قانون الشعوب

جوهر قانون الشعوب

١- **ترجع نشاة قانون الشعوب** ← إلي حاجة الرومان لتنظيم علاقاتهم ومعاملاتهم مع الأجانب الوافدين إلي روما لقد تخلي الرومان تدريجيا عن أعرافهم وتقاليدهم التي كانت تنكر كل حق للأجنبي. ومع زيادة أعداد الأجانب الوافدين إلي روما وتطور التجارة أخذ الرومان في الإقرار للأجانب ببعض الحقوق، ثم شرعوا حوالي(٢٤٢ق.م) في إنشاء وظيفة قضائية يقوم صاحبها بالفصل في منازعات الأجانب والرومان، وأطلق عليه بريتور الأجانب.

٢- **لم يكن أمام بريتور الأجانب** ← من طريق سوي أن يبتدع قانونا جديد، إستمده من قوانين الشعوب الأخري. ومنها تلك الشعوب التي ينتمي إليها الأجانب في روما. وكان في مقدمة تلك القواعد: الأعراف التجارية التي يتبعها الاجانب. وقد أضاف إليها تدريجيا مجموعة من القواعد المشتركة بين الشعوب في مجال المعاملات والعقود وكانت الغاية من القواعد الجديدة: تبسيط الإجراءات ومراعاة إعتبارات العدالة وحسن النية في التعامل .

- غير أن قانون الشعوب كان يحتفظ ببعض الأنظمة التي لا تتفق مع العدالة والمساواة، ومنها نظام العبيد والأسر. ولذا اخذ الفقهاء الرومان – في التمييز بين قانون الشعوب من جهة والقانون الطبيعي من جهة أخري. وقد بدا هذا الإتجاة واضحا في العصر العلمي، والقانون الطبيعي هو القانون الذي أوحت به الطبيعة، ولذا فإنه القانون العام للشعوب، والقانون الاعلي الذي ينبغي أن يتخذ مثالا ونموذجا في عدالته.

القانون الطبيعي

أثر القانون الطبيعي في تطوير القانون الروماني

- ينسب إلي فلاسفة اليونان الفضل الاكبر في الإحاطة بفكرة القانون الطبيعي . وتقوم تلك الفكرة علي الإعتقاد بوجود قانون عام مصدرة الطبيعة, ويتميز القانون الطبيعي بثبات قواعده فلا تتغير بتعاقب الأزمنه، وبعموميته فلا يتبدل بإختلاف الشعوب.

- **لذلك ميز فلاسفة اليونان بين القانون الطبيعي وغيره من القوانين التي يضعها البشر :**

١- **القانون الطبيعي** ← توحي به الطبيعة حينما يكشف عنها العقل السليم.

٢- **هو المثل الأعلي** ← الذي يجب أن تقصده القوانين الوضعية، ولذا فهو أسمي مرتبة لانه يرشد دائما إلي العدل والخير.

٣- **لا يستند إلي جزاء مادي حال** ← وإنما يستمد قوته من القيمة الإنسانية لقواعده التي تسمو بمبادئها فوق كل قانون.

- هكذا إتخذت العدالة طريقها لتطوير القانون الروماني ثم إزداد تأثيرها حينما إنجلت فكرتها، وأسندت صراحة إلي القانون الطبيعي.

لقد تأثر بها القضاء والفقه والقانون الروماني:

١- **قد جري التخلي عن الشكلية في كثير من النظم القانونية** ← وأفسح المجال بذلك لتطبيق مبدأ حسن النية في التعامل. وترتب علي ذلك المبدا نتيجتان: الأولي إختفاء بعض التصرفات الشكلية. والأخري. نشاة بعض العقود الرضائية كالبيع والشركة، التي يكتفي فيها بالرضا.

٢- **أفضت قواعد العدالة إلي الإتجاه نحو تطبيق فكرة المساواة** ← في كثير من النظم بين طبقتي الأشراف والعامة. والإتجاة تدريجيا نحو المساواة في الحقوق بين الرومان والأجانب، والإقرار ببعض آثار الشخصية القانونية للعبيد أو الرقيق.

- ساهمت في توجية الفقهاء نحو مباحث جديدة في الفقه، فصاغوا العديد من القواعد والمبادي الفقهية العامة. ومن ذلك الإعتماد علي إعتبارات العدالة والمصلحة العامة في تفسير النصوص.

ضمير الملك

جمود الشريعة العامة ونشأة قانون العدالة

- كانت المحاكم الملكية تطبق قانونا سمى بالشريعة العامة إتسمت قواعده بالثبات.
- **يمكننا أن نفسر ذلك الجمود بالعوامل التالية:**

١- **إن قواعد ذلك القانون** ← كانت مستمدة من السوابق القضائية لتلك المحاكم أى من الأحكام التى سبق وأن أصدرتها فى النزاعات المعروضة أمامها.

٢- **إضافة إلى ذلك العامل كان للطابع المحافظ** ← لدى الإنجليز أثره فى تغليب إستقرار القانون وثباته.

٣- **يضيف أستاذنا (د.نور فرحات) أن ثبات القانون بل وتقديسه** ← كان يوفر للقضاء ضمانة الإستقلال،لأنه كان يحميها من تدخل السلطة الملكية أو التشريعية فى عملها.

- رغم ذلك الثبات فإن الشريعة العامة لم تكن قد قطعت صلاتها تماما بالتطور والعدالة. وكان من شأن ثبات الشريعة العامة على تلك الصورة أن ظهر عجزها عن ملاحقة التطورات الإجتماعية.
- **قد ترتب على ذلك:**

١- **لجوء المتضررين والمتنازعين إلي تقديم التظلمات والشكاوي المدنية** ← إلي مستشار الملك لإعتقادهم بعجز المحاكم الملكية عن إنصافهم ورد حقوقهم.

٢- **كان مستشار الملك من القرن الثالث عشر الميلادي** ← يفصل في تلك الشكاوي والتظلمات بقرارات إدارية نظراً لعدم تمتعه بإختصاص قضائي.

- كان من الطبيعي أن ينتهي الأمر بتشكيل محاكم لهذا الغرض برئاسة المستشار سميت محكمة ضمير الملك.

القانون الطبيعي وفكرة ضمير الملك :

- كان ضمير الملك هو الاساس الذي يستند إليه المستشار في حسم التظلمات والشكاوي وتقوم فكرة ضمير الملك علي اساس أن الملك يمتلك رقابية عليا سواء بخصوص توزيع العدل بين رعيته أو في مجال سلطة القضاء.
- وهكذا فإن القرارات ثم الأحكام التي كانت تصدر عن محكمة الضمير لم تكن تتقيد بالشريعة العامة وإنما كانت تصدر وفق مقتضيات العدالة والضمير. وبتلك الطريقة نشأ قانون جديد لدي الإنجليز بجوار الشريعة العامة(قانون المحاكم الملكية) وهو قانون العدالة أو الإنصاف .
- ومع ذلك لم تكن فكرة ضمير الملك سوي شكل ظاهر يخفي تأثير الإنجليز بالقانون الطبيعي. إن تستر القانون الطبيعي خلف فكرة ضمير الملك ليشير إلي نوع من الكراهية ضد القانون الرومان والكنسي. وتعكس تلك الكراهية ظاهرة بعينها وهي الصراع بين كل من المحاكم الملكية والمحاكم الكنسية في إنجلترا.
- **لقد لاحظنا فيما سبق نتيجة الصراع بين المحاكم الملكية ومحكمة الضمير أو محكمة المستشار في إنجلترا**

١- فقد أصبح لمحكمة المستشار سلطة إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الملكية: وذلك بمقتضي الأمر الملكي الصادر في القرن السابع عشر الميلادي.

٢- وفي سنة (١٨٨٣م) صدر قانون القضاء أو قانون توحيد المحاكم لينظم المحاكم وإجراءتها منعا لتنازع إختصاصها وتقرر في هذا القانون تغليب قانون العدالة أو الإنصاف وذلك اذا تعارضت قواعده مع أحكام الشريعة العامة.

الإجتهاد

أشكال الإجتهاد في الفقة الإسلامى :

- إتخذت العدالة شكلا مختلفا عند المسلمين وهذا الشكل هو ما عرف في الفقه الإسلامي تحت مصطلح الرأي أو الإجتهاد، وقد إتخذ الرأي صورا عدة عبر عنها فقهاء المسلمين بإسم الأدلة أو المصادر. وتندرج أدلة الرأي تحت طائفة الأدلة أو المصادر العقلية تمييزا لها عن الأدلة النقلية وهي : القرآن الكريم والسنة النبوية ويلحق بهما الإجماع. أما الأدلة العقلية أوالرأي والإجتهاد فأهمها: القياس والإستحسان والمصلحة والذرائع والإستصحاب.
- **هناك بعض الجوانب التي تميز العدالة أو الرأي لدي المسلمين عن غيرهم من المجتمعات :**

١- **هي كما لاحظ أستاذنا(د. صوفي أبو طالب)** ← لم تكن لاحقه علي ظهور الأدلة النقلية القرآن والسنة. وإنما كانت معاصرة لهما، ودليل ذلك حصول الإجتهاد من النبي ﷺ وصحابته قبل أن يلحق بالرفيق الاعلي.

٢- **هي تخضع للمبادئ العامة والقواعد الأساسية** ← في القرآن والسنة، وإن تلك الخضوع وعدم المخالفة لهو الشرط الأساسي العام في كافة صور الرأي أو الإجتهاد.

- تعتمد صور الرأي أو الإجتهاد علي العقل والضمير، وإعتبارات العدالة والمرؤة. وتتخذ في سبيل ذلك مجموعة من المبادئ الفقهية التي حددها الفقهاء، لا تخرج عن مبادئ القرآن والسنة وروح التشريع فيها. ومن تلك المبادئ: التيسير وعدم المشقة، ومراعاة حسن النية في التعامل، وإحترام إرادة أطراف التصرف القانوني.
- تمكن الفقه الإسلامي بفضل صور الرأي أو ادلته من ملاحقة التطورات الإجتماعية ومصالح وحاجات وضرورات متجددة. ومن أهم نتائجها في مجال الأحكام والقواعد الشرعية الجديدة:

١- **ماقدمته من أحكام مستثناة من مبادئ وأحكام عامة←** ومن ذلك تلك الأحكام التي إعتمد فيها علي دليل المصلحة المرسلة والعرف.

٢- **وهناك ضرب آخر من الأحكام الشرعية لم تكن مستثناة من أحكام عامة←** وإنما أستثنيت من أحكام جزئية مفصله وهو مانلاحظة في الإستحسان.

تـــذكـــر أن

١. القانون في جوهره إنما هو أداة إجتماعية لحماية مصالح إجتماعية محددة، ويأتي علي رأسها مصالح الطبقات المسيطرة إقتصادياً وسياسياً داخل المجتمع. ولذلك تأتي نظم القانون لتحقيق تلك المصالح والدفاع عنها.وإذا تغير النظام الإقتصادي والسياسي فإن مصالح إجتماعية جديدة تكون قد نشات، وبالتالي يأخذ القانون طريقة للتطور بسبب تغير جوهره أو تغير المصالح التي يحميها.
٢. تؤدي الأديان دورها في تطوير المجتمع والقانون حينما تكون رسالة سلام وانسانية ومحبة في هذا الإطار كان للمسيحية والإسلام اعظم الأثر في تطور نظم الأسرة .

اثر الديانة المسيحية علي تطوير نظام الأسرة في المجتمع الروماني :

١- إلغاء القوانين التي تشجع علي الزواج وتمنع العزوبية . ٢-التوسع في الحالات التي يجوز التبني فيها .
٣- الاعتراف تدريجياً بحقوق مالية للأبناء مما مهد للإعتراف بالشخصية القانونية والذمة المالية لهم فيما بعد.
٤-الأعتراف بحق العبيد في الزواج وتكوين الأسرة . ٥-تقييد الزوج في استعمال حق الطلاق .

وسائل تطور القانون :

الحيلة :

- إفتراض امر مخالف للواقع، ويترتب عليه تغيير حكم القانون دون تغيير في صفته. وتتخذ المخالفة أحد شكلين: إما عن طريق تعديل حكمه، او بإلغاء ذلك الحكم.

١. فهي تتميز عن القياس لاننا في القياس لا نفترض واقعة خيالية أو كاذبة .
٢. وتتميز الحيلة عن القرينة لأننا في القرينة نتوصل إلي إثبات واقعة مجهولة إعتمادا علي واقعة معلومة ثبتت لدينا.
٣. وتتميز الحيلة عن التكييف القانوني ويقصد بالتكييف القانوني تحديد حكم القانون، وهو عمل يقوم به المشرع والقاضي.

العدالة: العدالة تقوم علي مجموعة من المعاني لا يجوز فصلها ومن ذلك الرحمة والتيسير .

- ويقصد بمبادئ العدالة تلك القواعد الكامنة في النفس البشرية والتي يكشف عنها العقل ويوحي بها الضمير

بنك الأسئلة

س١ : وضح التفسير التاريخي والإجتماعي للحيل ؟

س٢ : تكلم عن فكرة العدالة وصلتها بالقانون ؟

س٣ : اكتب في الحيلة وعلاقتها بوسائل تطور القانون ؟

س٤ : وضح اثر الديانة المسيحية علي تطور نظام الأسرة في المجتمع الروماني ؟

س٥ : وضح في أي موضوع كان يتغير القانون في صياغته أم في شكله أم في مضمونه ؟

بين مدي صحة او خطأ العبارات الاتية :

م	السؤال	العلامة
١-	صدرت المدونات القانونية في مصر والعراق علي يد الملوك	
٢-	تطورت فكرة طرد او خلع المجرم قديما الي نظام السجون	
٣-	ظهرت مذاهب الفقه الاسلامي الكبري في العصر الاموي	
٤-	اجاز القانون الحكم بموت المفقود اعتمادا علي فكرة الحيلة	
٥-	اثرت الديانة المسيحية في تطور نظام الاسرة في اوروبا	
٦-	لم تعرف القاعدة القانونية في مرحلة العرف فكرة الجزاء	
٧-	تستند العداله الي العقل والضمير وليس الي سلطة عامة في المجتمع	
٨-	يجوز الاستثناء علي مبدأ المساواة لتحقيق مصلحة عليا للأفراد	
٩-	تمكنت المجتمعات الغربية من اسقاط نظم الحكم الملكية قبل الشرق	
١٠-	كانت القوة هي العامل الرئيسي في نشأة الدولة المصرية القديمة	
١١-	في القرينة نستند الي واقعة معلومة لاثبات واقعة اخري مجهولة	
١٢-	تميزت المدونات القانونية في مصر والعراق بالحقوق المتطورة للمرأة	
١٣-	انتشر نظام الاسرة الابوية في المرحلة التي مارس فيها الانسان الصيد	
١٤-	ظهر نظام تعدد الزوجات والعبودية بعد ان اخذت الزراعة في الانتشار	

١٥-	تعلمت مصر القديمة من اثينا وروما طريقة اعداد وصياغة القوانين	
١٦-	كان القانون الانجليزي حلقة الوصل مع القانون الروماني في عصر النهضة	

اختر الاجابة الصحيحة من بين الاقواس:

م	السؤال
١-	اعتمدت مذاهب الفقه الاسلامي في احكامها علي أ)الاجماع ب)العقل والرأي ج)العقوبات
٢-	قامت الدولة العراقية القديمة علي اساس أ)القوة ب)الدين ج)اللغة
٣-	في الحيلة نفترض واقعة أ) تتعارض مع القانون ب)لا تطابق الواقع ج)تخالف العدالة
٤-	اكتشاف الكتابة يعود بالاساس الي أ)النساء العاملات ب)التجارة والكهنة ج)الملوك والحكام
٥-	التطهر من الجرم كانت يقوم علي فكرة أ)المحرمات ب)الرهن ج)التحكيم
٦-	قامت اقدم الحضارات البشرية حول أ)البحر المتوسط ب)انهار مصر والعراق ج)الهضاب
٧-	تأثرت قوانين اثينا بقوانين أ)الصينيين القدماء ب)الهنود القدماء ج)المصريين القدماء
٨-	في القياس نعتمد علي اتحاد الواقعتين أ)سبب الحكم ب)زمان الحادثة ج)مكان الواقعة
٩-	كان ينظر الي القانون قديما علي انه أ)طقوس سحرية ب)اوامر ابوية ج)وحي الهي
١٠-	اول جماعة بشرية علي الارض كانت غالبا أ)الاسرة ب)القبيلة ج)الدولة
١١-	من العيوب الهامة في قانون حمورابي أ)التمييز الاجتماعي ب)الصياغة ج)ترتيب ا لامور
١٢-	اول خطوة نحو العدالة كانت فكرة أ)الكفارات ب)تناسب العقوبة مع الجريمة ج)التوبة
١٣-	ابتكر الانسان الدية والمبارزة للحد من أ)الثار ب)واد البنات ج)انتهاك المقابر
١٤-	تستهدف العقوبة في نظام ا لقصاص أ)جسم الفاعل ب)اداة الجريمة ج)اموال القاتل
١٥-	الحكم بتوريث الجنين يستند الي فكرة أ)القرينة ب)القياس ج)الحيلة
١٦-	عندما قامت الدول علي الارض كان نظام الحكم فيها أ)رئاسيا ب)ملكيا ج)برلمانيا